

د. حازم حسين أبوزيد محمد
دكتوراه في القانون الدولي الخاص - جامعة أسيوط
المحامي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة: قراءة في الجوانب القانونية المعاصرة

(دراسة في الجوانب القانونية لتنازع الاختصاصين
القضائي والتشريعي على ضوء تداول العملات المشفرة)

■ **المراسلة:** د. حازم حسين أبوزيد محمد
دكتوراه في القانون الدولي الخاص - جامعة أسيوط

■ **معرف الوثيقة الرقمي (DOI):** jolets.v5i2.240/10.54873

■ **البريد الإلكتروني:** hazemabouzeid@outlook.com

■ **نسق توثيق البحث** د. حازم حسين أبوزيد محمد
تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة: قراءة
في الجوانب القانونية المعاصرة، المجلد الخامس، العدد الثاني،
أكتوبر ٢٠٢٥

ملخص:

تُقدم منازعات الأصول المشفرة المدعومة بتقنية البلوك تشين أو بتقنية مماثلة، تحديات معاصرة بمختلف فروع القانون، بما في ذلك قواعد القانون الدولي الخاص، نظراً لطبيعتها المُعقدة وسرعتها في التطور والعبور للحدود، وفي ضوء التحولات العالمية المُركزة على التعامل بالأصول المشفرة، فمن الأهمية بمكان التكيف مع طبيعة الأصول المشفرة وإصلاح القوانين الحالية وفق الحاجة المتطلبة للتعامل مع نظام عالمي أصبح الابتكار الرقمي جزءاً لا يتجزأ منه، ويُمكن القول والتسليم بأن هذه المهمة ستكون أكثر صعوبة في إطار قواعد القانون الدولي الخاص مقارنةً بالفروع القانونية الأخرى المرتبطة، تأسيساً على الصعوبات والتحديات التي تمت مناقشتها حول توافق الاتجاهات الفقهية للتوصل إلى إجماع نسبي حول جوانب القانون الدولي الخاص المتعلقة بالأصول المشفرة.

حيث إن القانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول المشفرة هو التساؤل المحوري الذي يقع في قلب هذا التحدي، حيث يتضح من التحليل أن هناك حاجة جديدة وملحة إلى نهج جديد في تفسير وتطبيق المنهج التقليدي لاختيار القانون في سياق منازعات الأصول المشفرة، وهذا يتطلب بشكل كبير فهماً جيداً للجوانب التكنولوجية المتعلقة بالأصول المشفرة وتطورها المستمر وتنوعها في المجالات المختلفة، ويتعين أن تكون بداية هذا النهج الجديد منعكسة على قواعد القانون المحلي وتكييفه للأصول الرقمية هل هي أموال أم نقود قانونية أم ممتلكات تقليدية أم ممتلكات ولكن من فئة أخرى، ولذلك من الضروري أن يظل الحوار بهذا الشأن مفتوحاً إلى أن يُسفر التعاون الدولي في إيجاد حلول عملية ومقبولة على نطاق واسع وتشمل كافة التحديات بما فيها تحديات قواعد القانون الدولي الخاص، والتي أثارتها الأصول المشفرة حول العالم، وهو ما اتضح جلياً من خلال مجموعة القواعد القانونية الصادرة من المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، حيث يتوقع في المستقبل اعتماد العديد من دول العالم سواء من الناحية الإقليمية أو المحلية، على قواعد تتازع تُشبه كثيراً ما ورد في المبدأ الخامس منها .

الكلمات المفتاحية: الأصول الرقمية، مبدأ سلطان الإرادة، ضوابط الإسناد، القانون الدولي الخاص.

Abesract:

Disputes involving crypto-assets supported by blockchain technology or similar technologies pose contemporary challenges across various branches of law, including the rules of private international law, due to their complex nature, rapid development, and cross-border characteristics. In light of global shifts focused on dealing with crypto-assets, it is crucial to adapt to the nature of these assets and reform existing laws in accordance with the necessary requirements to deal with a global system in which digital innovation has become an integral part. It can be said and acknowledged that this task will be more difficult within the framework of private international law compared to other related legal branches, based on the difficulties and challenges discussed regarding the harmonization of jurisprudential trends to reach a relative consensus on aspects of private international law related to crypto-assets.

The applicable law for disputes over crypto-assets is the central question at the heart of this challenge. Analysis shows that there is a new and urgent need for an innovative approach in interpreting and applying the traditional method of choosing the law in the context of crypto-asset disputes. This requires a thorough understanding of the technological aspects related to crypto-assets, their continuous evolution, and their diversity across various fields. The starting point of this new approach should be reflected in the rules of domestic law and their adaptation to digital assets—whether they are considered money, legal tender, traditional property, or property of another category. Therefore, it is necessary for the dialogue on this matter to remain open until international cooperation yields practical and widely acceptable solutions that address all challenges, including the challenges of private international law, which have been raised by encrypted assets around the world. This is clearly evident in the set of legal rules issued by the International Institute for the Unification of Private Law, where it is expected that in the future, many countries around the world, both at the regional and domestic levels, will adopt conflict-of-law rules very similar to those set out in its fifth principle.

Keywords: Digital assets, Choice of Law, Conflict-of-law rules , private international law.

إهداء

إلى من اتنفس كلماته في كل لحظة وإلى آخر نفس في حياتي
إلى من اهتديت وسأهتدي بنصائحه، إلى من كان السبب والدافع والمحفز والمشجع
والمؤازر والداعم لي في كل مراحل حياتي وخاصة الحياة العلمية.

إليك يا أبي العزيز

الذي لولاه ما كُنت خطيت خطوة في كتابة حرف في حياتي البحثية والأكاديمية.
إلى والدي طيب الله ثراه وأغدق عليه بنعيم الجنات كما أكرمنا طوال حياته
رحمك الله وجعلك رفيق الأنبياء والصحابة.

أثارت العملات المشفرة خلال العشريون سنة ماضية بدايةً من ظهورها في الأول من يناير عام ٢٠٠٩م، وحتى الآن، اهتماماً من جانب الأوساط القانونية والاقتصادية بكافة الأنظمة القانونية حول العالم، حيث تُعتبر هذه العملات باختلاف أنواعها ثورة في تداول الأصول المالية عبر نوع مختلف من العملات، يختلف كلياً عن العملات والنقود التقليدية المتعارف عليها، هذا الاختلاف أدى أيضاً إلى تباين في المعاملة القانونية لهذه العملات والأصول المشفرة بين دول العالم من جانب قوانينها الوطنية.

لأن هناك من حظر تداولها بالأساس وأفرد لها عقوبات عديدة، والبعض الآخر صرح بتداولها بل وأصدر لها قوانين تُنظمها مثل إمارة دبي التي أصدرت قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ لتنظيم الأصول المشفرة، بينما حظر القانون المصري تداول هذه العملات، وذلك في ظل قانون البنك المركزي والمصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠م، ولكنه ليس حظراً في المطلق وفق ما سيتضح بيانه من خلال الدراسة، ولعل هذا التوجه المتعارض بين الأنظمة القانونية، ألقى بظلاله على القواعد القانونية الأخرى المطبقة على العلاقات الناتجة من تداول هذه العملات، وألقى بظلاله أيضاً على الأحكام القضائية الصادرة في هذا الصدد، ولعل قواعد القانون الدولي الخاص هي من أولى الفروع القانونية المرتبطة بهذه المنازعات، وذلك بسبب الطابع العابر لهذه العملات، وعدم ارتباطها بمكان أو دولة معينة أو نظام قانوني محدد.

وبالنظر لأول وهلة لطبيعة العملات المشفرة يتضح أنها تتمتع بخصوصية تميزها عن العملات التقليدية الأخرى، ولا سيما طبيعتها العابرة للدول، والتي تبين بأنها تؤثر قواعد القانون الدولي الخاص بشكل مباشر، وتبعاً لذلك يتعين الآن الحاجة إلى تحديد القواعد القانونية التي تنطبق على حقوق الملكية على العملات المشفرة، والتحقق من التساؤل الهام والذي يتمحور حول ما إذا كانت هذه القواعد التقليدية مناسبة لوضع من حيث التوصيف والتأصيل القانوني أو من حيث قواعد الإسناد الملائمة لتحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات التي تحدث بسبب تداولها؟

فإذا كانت الإجابة على هذا التساؤل بالنفي، فسنحاول من خلال هذه الدراسة استكشاف ما إذا كانت العملات المشفرة تستحق في ضوء أهميتها الاقتصادية والعالمية الحالية والطلب المتزايد عليها أو تتطلب، بسبب طبيعتها المختلفة تمييزاً مختلفاً أو معاملة نوعية من جانب القانون الدولي الخاص، وذلك تبعاً لخصائصها وسماتها المميزة والجوهرية، بالإضافة إلى ما إذا كانت ضوابط الإسناد الإقليمية لا تزال متصلة بتلك المعاملات أو يمكن تطبيقها وتطويعها على هذه العلاقات بما يتناسب مع طبيعتها، أو استبدال كل ذلك بالبحث عن قواعد بالقانون الدولي الخاص يُمكن توفيقها لتأدية الغرض المطلوب ويمكن أن تكون أكثر ملائمة من القواعد التقليدية، وبالتالي بعد أن نتبين من هذه الطبيعة يجب ربطها بقواعد القانون الدولي الخاص التقليدية، لنري هل يُمكن أن يتم تطبيق هذه القواعد عليها أم أن لمنهج القواعد الموضوعية رأي آخر في هذا المقام؟^(١).

وتبعاً لذلك يتعين توضيح أبرز المحاولات الحديثة التي استهدفت هذا المجال، لوضع مشروع قانون يتضمن أبرز ضوابط الإسناد المتعلقة بهذا الصدد، وهو المشروع النهائي المقدم من المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، وذلك بشأن الأصول الرقمية والقانون الخاص، حيث تضمن الكثير من المبادئ والحلول العملية في نطاق تنازع القوانين وتحديد المحكمة المختصة، والتي ستكون نواة لقوانين وطنية أو اتفاقيات إقليمية، إضافة إلى أن هناك كثير من الدول حول العالم سنت بعض القواعد القانونية خصيصاً لمعالجة الآثار القانونية المرتبطة بتكثيف العملات المشفرة ومنازعات الملكية الخاصة بها، وأهمها ما يرتبط بقواعد القانون الدولي الخاص.

10 VÁLKOVÁ Lenka: Property Rights Over Cryptocurrencies- A Conflict of Laws Perspective, EU and comparative law issues and challenges series (ECLIC), 7, 2023, P, 59

أولاً- إشكالية موضوع الدراسة:

تندرج إشكالية هذا الموضوع، حول العديد من النقاط المرتبطة بشكلٍ جوهري بمضمون العملات المشفرة وطبيعتها، والمنازعات المرتبطة بملكيته، والنتيجة عن تداولها، وذلك بدايةً من أن هذه العملات هي في أساسها ليس لها وجود مادي ملموس، وبالتالي تواجه قواعد القانون الدولي الخاص أولى المشكلات المرتبطة بتكثيف هذه العملات وطبيعتها القانونية، وما إذا كانت عملات قانونية بالمعنى التقليدي أم أنها شيء آخر؟

وثاني الإشكاليات التي تواجه هذا البحث، هو أنه ما إذا تم التوافق على تكثيف معين في دولة ما، فقد لا يتوافق ذات التكثيف مع دولة أخرى، خاصةً وأنه هناك العديد من الدول تُحظر تداول هذه العملات بسبب استخدامها في أعمال غير مشروعة، وبالتالي قد يتم استبعاد تطبيق أحكام قانون ما يعترف بهذه العملات داخل دولة تعتبره مخالفاً للنظام العام.

وإذا ما تم التوافق على إشكاليات التكثيف وغيرها، سيتم الانتقال إلى مرحلة تحديد القانون، ولعل هذه العملات حديثة على المجتمع الدولي إلى الحد الذي يصعب معه الوصول إلى اتفاقية إقليمية أو دولية، تُمثل منهجاً للقواعد الموضوعية، بحيث تكون هي المرجع في تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات المرتبطة بهذه العملات، وذلك بطبيعة الحال بعد تحديد المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعات في إطار ضوابط الاختصاص القضائي الدولي.

ولذلك سيجادل البحث إيجاد حلول لهذه الإشكاليات في ظل القوانين المرتبطة بهذا الموضوع، والأحكام القضائية الصادرة في هذا الصدد، والآراء الفقهية العديدة التي جاءت في خصوص هذه المنازعات.

ثانياً- أهمية وأهداف موضوع الدراسة:

لا خلاف حول الأهمية المحورية التي ستؤديه العملات المشفرة بكافة أنواعها في المستقبل القريب بكافة دول العالم، فالتساؤل الحالي لا يدور حول من الدولة التي ستحظر تداول هذه العملات بل إن التساؤل الجاري هو متى ستسمح هذه الدول بتداولها قانوناً؟

بمعنى أدق فإن مسألة تداول العملات المشفرة والاعتراف القانوني بها من جانب الدولي التي تُحظر تداولها، هي مسألة وقت ليس إلا، لأنه وباستقراء الإحصائيات الرسمية الصادرة في هذا الصدد يتضح أن عملة البيتكوين فقط حتى عام ٢٠٢٥م تُمثل ما يقارب مبالغ مالية بلغت (72.77) بليون دولار، أي أن المبالغ المالية المخزنة لهذه العملة فقط بلغت هذا المبلغ الكبير ⁽²⁾.

وترتيباً على ذلك فهناك العديد من منازعات هذه العملات المرتبطة بحقوق ملكيتها، والمرتبطة بأكثر من فرع قانوني واحد، وإحدى أهم هذه القواعد المرتبطة بها هي قواعد القانون الدولي الخاص، والتي تصطدم مع هذه العملات بإشكاليات تكثيفها، وصولاً إلى تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه المنازعات.

ولذلك فإن موضوع هذه الدراسة يُمثل أهمية مستخلصة من العدد الكبير لهذه العملات، والذي أسفر عن حجم تداول مالي كبير للغاية، نتج عنه بزوغ الكثير من المنازعات المرتبطة بقواعد تنازع القوانين.

ومن ثم يستهدف هذا الموضوع توضيح التكثيف القانوني المنضبط لهذه العملات والذي يتلاءم مع طبيعتها الخاصة، فضلاً عن الاستعانة بالعديد من قواعد التنازع الواجبة التطبيق على هذه المنازعات، وتوضيح الأصلح والأوفق في التطبيق عليها، ومروراً بكيفية تحديد الاختصاص القضائي في هذه المنازعات، وانتهاءً بوضع تصور مستقبلي لهذه المنازعات في إطار قواعد القانون الدولي الخاص.

٢ ٠ بلغت أعداد العملات المشفرة ما يُقارب (١٠٠) عملة حول العالم، وكل عملة لها سعرها المُحدد الذي يرتفع وينخفض طبقاً لتقلبات الأسواق المالية وغيرها من العوامل المؤثرة، أنظر هذه الإحصائيات عبر الموقع الإلكتروني الذي يتضمن مؤشر حجم التداول (Trading volume):

- <https://finance.yahoo.com/markets/crypto/all/> (Cited on 20/11/2025)

ثالثاً- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع ، هو التساؤلات العديدة المرتبطة حول ماهية تكييف هذه العملات الغير ملموسة، والتي أضحت تُشكل اقتصاداً عالمياً موازي للاقتصاد التقليدي، ومن ثم يتعين إيجاد حل منطقي لإدراج هذه العملات في تكييف قانوني يتلاءم مع طبيعتها الغير ملموسة، وهو ما يُمهد إلى إيجاد الحلول حول القانون الواجب التطبيق على المنازعات المرتبطة بها، سواء كانت منازعات ملكية أو غيرها.

رابعاً- تساؤلات موضوع الدراسة:

تهدف الدراسة في الأساس إلى إبراز أفضل الحلول العملية لمسألة تنازع القوانين الناتجة عن تبادل الأصول المشفرة، والمقارنة بين القوانين المستحدثة في هذا المجال.

وبناءً عليه، يتمثل السؤال البحثي الجوهرى هو:

ما هو قواعد تنازع القوانين الواجبة التطبيق على المنازعات الناتجة عن تبادل وشراء وبيع الأصول المشفرة؟

وهو ما يترتب عليه طرح العديد من التساؤلات الفرعية الأخرى:

- ما هو تأصيل فكرة الأصول المشفرة في إطار القانون الدولي الخاص؟
- ما هي الطبيعة القانونية للعملات المشفرة في ظل قواعد القانون الدولي الخاص؟
- كيفية تحديد المحكمة المختصة بنظر منازعات الأصول المشفرة؟
- ما هي ضوابط الاختصاص القضائي المتاحة للتطبيق على منازعات الأصول المشفرة؟
- هل هناك تطبيقات عملية من جانب القوانين الوطنية في تحديد المحكمة المختصة؟
- ما هي الآلية المناسبة لتطبيق قاعدة إسناد اختيار الأطراف للقانون في هذه المنازعات؟
- ما هو القانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول المشفرة طبقاً لضوابط الإسناد الاحتياطية؟
- ما هي أبرز ضوابط الإسناد العملية للتطبيق على منازعات الأصول المشفرة؟
- ما هي أبرز الجهود الدولية والوطنية المبذولة لإنشاء ضوابط إسناد تتلاءم مع طبيعة الأصول المشفرة؟

خامساً- نطاق موضوع الدراسة:

يتحدد نطاق هذا البحث حول الآراء الفقهية والأحكام القضائية القوانين الوطنية، المرتبطة بتحديد مسألتى المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على منازعات العملات المشفرة، وذلك في نطاق القانون الدولي الخاص، وهو ما يتعين عليه بحث أحدث القواعد القانونية المرتبطة بهذا الموضوع، وأيضاً تناول الأحكام والآراء الفقهية المرتبطة بها، والتي تُمثل عونا لسد الفراغ التشريعي الحاصل في تنظيم هذه القواعد المرتبطة بهذه النوعية من العملات، وتحديد كيوفها المختلفة.

سادساً- منهجية الدراسة:

سيتم اتباع المنهج الوصفي لوصف أهمية العملات المشفرة في الوقت الحالي وعلاقتها بقواعد القانون الدولي الخاص، وذلك من خلال اتباع المنهج التحليلي، والذي سيتولى تحليل الآراء الفقهية والأحكام القضائية والنصوص القانونية الوطنية، المرتبطة بهذا الموضوع، وصولاً إلى إيجاد الحلول المنطقية حول إشكالية هذا الموضوع، واستخدام أيضاً المنهج القانوني المقارن، من خلال مقارنة هذه الآراء الفقهية والأحكام القضائية والقوانين المختلفة، التي تناولت هذا الموضوع بالتنظيم القانوني لها، وتحليل أبرز القوانين الوطنية المنظمة لهذا الموضوع.

سابعاً: خطة البحث

المبحث الأول: تأصيل فكرة العملات المشفرة في نطاق القانون الدولي الخاص.

المطلب الأول: الخصائص الرئيسية للعملات المشفرة وتفردتها.

المطلب الثاني: إشكالية التعامل بالعملات المشفرة في ظل قواعد القانون الدولي الخاص.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للأصول المشفرة في إطار قواعد القانون الدولي الخاص

المطلب الأول: المكانة القانونية للأصول المشفرة باعتبارها نقوداً في إطار تنازع القوانين.

المطلب الثاني: التكيف القانوني للأصول المشفرة كأحد صور الملكية وتحديات تنازع القوانين.

المبحث الثالث: الاختصاص القضائي الدولي بين النصوص التقليدية وتحديات الأصول المشفرة.

المطلب الأول: ضوابط تحديد الاختصاص القضائي الدولي في النزاعات المرتبطة بالأصول المشفرة

المطلب الثاني: التطبيقات القضائية في تحديد المحكمة المختصة بمنازعات العملات المشفرة.

المبحث الرابع: القانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول المشفرة وفقاً لقانون الإرادة.

المطلب الأول: ماهية ونطاق قانون الإرادة في منازعات العملات المشفرة.

المطلب الثاني: آليات اختيار القانون الواجب التطبيق في منازعات العملات المشفرة وفق ظروف الإسناد المتاحة.

المبحث الخامس: القانون الواجب التطبيق على منازعات ملكية الأصول المشفرة وفقاً لضوابط الإسناد الاحتياطية.

المطلب الأول: إشكالية الإسناد الاحتياطي في منازعات العملات المشفرة المتداولة عبر المنصات التقليدية.

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على منازعات ملكية الأصول المشفرة المسجلة عبر البلوك تشين في ضوء ضوابط الإسناد الاحتياطية.

المبحث السادس: تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات العملات المشفرة وفق ضوابط الإسناد العملية المقترحة.

المطلب الأول: ضوابط الإسناد المقترحة لتحديد القانون الواجب التطبيق في منازعات العملات المشفرة.

المطلب الثاني: أبرز الجهود الدولية والوطنية في سن قواعد تنازع القوانين المرتبطة بالأصول المشفرة.

المبحث الأول

تأصيل فكرة العملات المشفرة في نطاق القانون الدولي الخاص

تمهيد وتقسيم:

بدأت في فكرة العملات المشفرة أو ما يُطلق عليها أيضاً العملات الافتراضية (Virtual Currency) في الظهور والتبلور من خلال صدور ورقة بحثية لمؤلف غير معروف تحت اسم (Satoshi Nakamoto) توضح وتصف ماهية عملة من العملات المشفرة الحالية وهو البيتكوين⁽³⁾، وهذه الأخيرة في ماهيتها عبارة عن إصدار من النقود الإلكترونية تعمل بتقنية أطلق عليه (Peer-to-peer) أي بمعنى النظير للنظير أو الند للند، وهي عملية مفاضلة أو تبادل الملفات والبيانات بين شخصين على شبكة الإنترنت، وهو بذلك آلية أو برنامج تُسهل عملية الدفع عبر الإنترنت مباشرةً بين الأطراف دون الحاجة إلى وسيط إلكتروني مالي، وتلا ذلك ظهور العديد من العملات النظرية التي تعمل بذات الآلية (على سبيل المثال: Monero، Ethereum) والتي تُمثل بحد ذاتها سوقاً يُقدر بقيمة (300 مليار دولار) من الأصول البديلة، ويشار إليها باسم الأصول الرقمية ويتم تداولها عبر الإنترنت من خلال منصات التبادل الإلكترونية المختلفة⁽⁴⁾.

ومن ثم يُمكن تعريف العملات المشفرة أو الأصول المشفرة بأنها تمثيل رقمي للقيمة المادية أو للحقوق التعاقدية، ومؤمنة بطرق مشفرة، حيث يُمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً بين أكثر من طرف، ويتضح جلياً أن هذا التعريف الموسع يمنح فكرة جديدة بالنظر لكافة الأنواع المرتبطة بتلك النوعية من العملات، حيث يري البعض، بأن مصطلح الأصول المشفرة أو أفضل واقعياً من العملات المشفرة، وعلة ذلك هو أن مصطلح العملات يبدو أضيق وأكثر عرضة لخطر تفسير أن استخدامها يُعتمد فقط على دفع أو معادلة لعملة ما⁽⁵⁾.

لأنه فعلياً هناك العديد من الأنواع المختلفة من الأصول المشفرة، التي تتضمن العديد من العملات المشفرة، والتي تتراوح طبقاً لآخر الإحصائيات ما بين (١٠,٠٠٠) عملة مشفرة، وأشهرها بطبيعة الحال عملة البيتكوين⁽⁶⁾.

ويُمكن القول بأن تعريف العملات أو الأصول المشفرة من وجهة نظرنا هي مجموعة من العملات الصادرة بطريقة رقمية غير محسوسة ومشفرة عبر منصات إلكترونية بين أكثر من طرف تُساوي قيمة مُعينة، ويتم تبادلها خارج النظم المصرفية التقليدية وهي بذلك غير مُقيدة بأي نظام قانوني أو مركزية.

وفي الواقع لفهم وتحديد موقع العملات المشفرة في القانون الدولي الخاص وتحديدًا بمسألة تنازع القوانين وماهية هذا التنازع في إطار ما يحدث من تبادل للعملات المشفرة، أو بمعنى أدق توضيح نظرة القانون الدولي الخاص لتلك العملات، يتعين بدءاً توضيح طريقة تداول وعمل هذه العملات كي يتم إسباغ الوصف القانوني المناسب عليها، وتأطيرها بطريقة تتلاءم مع طبيعتها اللامركزية، بمعنى أدق بجب توضيح الخصائص المميزة لهذه العملات وهل هي تختلف عن العملات التقليدية أم لا، ثم نخرج على الطبيعة القانونية الخاصة بها، وهل هي صالحة من الأساس للخضوع لقواعد القانون الدولي الخاص، وهو الأمر الذي تسبب في خلاف فقهي يتعين الإشارة إليه وبجته وصولاً إلي الرأي المستقر في هذا الصدد.

3⁰ NAKAMOTO Satoshi: Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System, Available at Web site:

<https://bitcoin.org/bitcoin.pdf> (Cited on 8/10/2025)

4⁰ ROWLAND Gregory (S). & KIVIAT Trevor (I.) & POLK Davis & Wardwell (LLP) : Global Legal Insights Blockchain & Cryptocurrency Regulation, Third Edition, Global Legal Group Ltd, Uk, 2021, P, 54.

5⁰ ARMSTRONG (KC) & HYDE Dan & THOMAS Sam, Blockchain and Cryptocurrency: International Legal and Regulatory Challenges, Secound. Ed, Bloomsbury Professional, London, P, 6.

6⁰ يتضح أن الأصول المشفرة أعدادها ازدادت بعدد ١٠٠٠ عملة خلال خمسة سنوات الأخيرة، أنظر حول الأرقام المقربة لأنواع العملات المشفرة عبر الموقع الإلكتروني:

[/stocks-cryptocurrency/financials/sectors-market/market-stock/investing.com.foo1.www//:https://cryptocurrencies-of-types](https://stocks-cryptocurrency/financials/sectors-market/market-stock/investing.com.foo1.www//:https://cryptocurrencies-of-types) (Cited on) ٢٠٢٥/١٠/٤

ومن ثم لبلوغ أهداف هذا المبحث يتعين تقسيمه إلى مطلبين: الأول- يتعلق بالميزات والخصائص الرئيسية التي تُميز هذه العملات وتجعلها موضع للدراسات القانونية الحديثة بصفة عامة وبالقانون الدولي الخاص بصفة خاصة، وماهي علاقة هذه العملات بذلك الفرع القانوني، والمطلب الآخر يتعلق بموقف القانون الدولي الخاص من هذه العملات من الأساس وهل هذا الفرع القانوني له مجال للتطبيق على العلاقات الناشئة من تداول هذه العملات أم لا؟ وذلك على نحو التقسيم التالي:

المطلب الأول: الخصائص الرئيسية للعملات المشفرة وتفردها.

المطلب الثاني: إشكالية التعامل بالعملات المشفرة في ظل قواعد القانون الدولي الخاص.

المطلب الأول

الخصائص الرئيسية للعملات المشفرة وتفردها

لقد تزايدت المظاهر التكنولوجية للعملات المشفرة في السنوات الأخيرة مقارنة بتاريخ ظهورها على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي فرض العديد من التحديات التي تواجهها الأنظمة القانونية بكافة الدول بشكل عام، والمحاكم المختصة بنظر النزاع بشكل خاص، من حيث أن العملات المشفرة هي في حد ذاتها عملات غير ملموسة، لأنها تنطوي على مجموعة واسعة من السمات المالية المختلفة التي أضافه المزيد من التعقيد لطبيعتها، تلك السمات تتطور بالتوازي مع التطورات التكنولوجية الحاصلة يومياً.

أولى تلك الخصائص والسمات المميزة للعملات المشفرة، هي هوية مستخدمي العملة المشفرة الغير معلومة، أي أنه ليس من السهل، على الأقل، اقتفاء أثر كل من يشارك في عملية إنشاء ونقل العملات المشفرة، إذ أنه محمي بأسماء مستعارة بل إن الأمر يصل في الكثير من الأحيان إلى إغفال الهوية بالكامل، فضلاً عن أنها فهي مُصممة لأكثر من استخدام واحد، أي كأداة دفع وكشكل من أشكال الاستثمار (وإن كان ذلك ينطوي على مخاطرة كبيرة) كما أن لها قدرة جوهرية على الوصول عبر الحدود، لأنها تستند إلى دفاتر الإسناد اللامركزية الموزعة، التي يُحتمل أن تمتد في جميع أنحاء العالم، دون أن تكون لها أي صلات بأي دولة معينة، مما يسمح بنقل القيمة بين المستخدمين عبر الحدود بسرعة عالية جداً، وليس رهنا بمكان المُحيل والمُحوّل إليه⁽⁷⁾.

وأخيراً، من الصعب للغاية فرض قيود قانونية على تداولها، بما في ذلك القيود الإقليمية، ليس بسبب الطابع اللامركزي للدفاتر المذكورة فحسب، بل أيضاً بسبب استقلالها الذاتي الأصيل المُعلن إزاء الأنظمة القانونية الوطنية، في الواقع إن بعض الخصائص التقنية المميزة للأنظمة المبنية عليها تلك العملات، أي أن مجرد وجود عملات مشفرة يُصاحبه التشغيل الآلي لتلك النظم استناداً إلى العقود الذكية (البلوك تشين)، فضلاً عن آليات الموافقة التي تعتمد على تقنيات التشفير، والتحقق الجماعي من المعاملات، وسلاسل الكتل المستمرة، التي لا يمكن تغييرها دون موافقة أغلبية المشاركين في النظام (أو مهارات القرصنة الإلكترونية البارعة) كل هذه الأمور وتلك جعلت هذه النظم ليست فقط قادرة على التلاعب والتخفي فحسب، بل يصعب أيضاً خضوعها لأي قيود قانونية⁽⁸⁾.

ومن جماع ما سلف يتعين توضيح بعضاً من الخصائص والسمات الجوهرية المميزة للعملات المشفرة، والتي سيتم ترتيبها في بعض الفئات المتنوعة، ثم ربط هذه الخصائص بقواعد القانون الدولي الخاص، والمنازعات المرتبطة بتحديد القانون الواجب التطبيق، الناتجة عن تداول هذه العملات.

- خصائص العملات المشفرة:

تتصف العملات المشفرة بالعديد من الخصائص الذاتية الخاصة بها، والتي تُميزها عن أقرانها من العملات

7⁰ VÁLKOVÁ Lenka: Op. Cit, P, 55.

8⁰ Ibid, P, 56.

التقليدية أو حتى النقود الرقمية (Digital currency)، حيث إن هذه الخصائص تُمثل من وجهة نظر الباحث في ذات الوقت إشكاليات قانونية تواجه دول العالم بما فيهم تلك الدول المعترفة قانوناً بقانونية تداولها، وتجدر الملاحظة إلى أن هذه العملات تمتلك العديد من الخصائص، ولكن سيتم الاقتصار على أهم هذه الخصائص والتي تجعل منها سبباً لهذه الدراسة، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:-

أولاً- عملة مُعماه ليس لها وجود مادي:

تتميز هذه العملات بأن ليس لها وجود مادي ملموس كالعملات التقليدية، فهي غالباً يتم التعامل بها وتداولها داخل إطار مجتمع افتراضي بواسطة مواقع الإنترنت المختلفة، وذلك عبر ما يُطلق عليه المحافظ الإلكترونية الخاصة بتلك العملات، حيث إنها تتمتع بقبول واختيار المتعاملين بها، وتشترك مع النقود المصرفية التقليدية في هذه الخاصية، وتختلف عن النقود القانونية في خاصية القبول الإجمالي، لأن هذه الأخيرة تُقرض على المتعاملين بها ودون أي تدخل من إرادتهم، إلا أن العملات المشفرة هي التي يسعى إليها المتعاملون ليستخدموها في معاملات معينة عبر شبكة الإنترنت⁽⁹⁾.

ثانياً- الطابع اللاحدودي:

تتميز العملات المشفرة، بعدم ارتباطها بموقع إقليمي محدد أو مكان معين لكي يتم حصر نطاق التعامل بها في إطاره، إذ أنها غير خاضعة لسلطة دولة أو بنك مركزي معين، ومن ثم عدم استطاعة حكومات الدول المختلفة ممثلة بسلطات النقد بحظر التعامل عليها إلا من الناحية القانونية والأمنية فقط، ولكن من الناحية الواقعية لا تستطيع أية دولة منعها من التداول بداخلها أو تحويلها لأموال قانونية، ومن ثم فهي عملات عابرة لحدود الدول رغماً عن إرادة أنظمة الدولة المصرفية، وهو ما يترتب عليه صعوبة كبيرة في ربط الأنشطة المرتبطة بهذه العملات ربطاً قانونياً يسمح بالمتعاملين بها من مقاضاة بعضهم البعض بشكل قانوني في حال حاجتهم لذلك، اللهم إذا كانت الدولة المعنية أقرتها بضوابط معينة⁽¹⁰⁾.

فهذه هي أهم خاصية تختص بها العملات المشفرة والتي تجعلها موضعاً لبحث مسألة خضوعها لقواعد القانون الدولي الخاص، فهي عملات قابلة للتبادل في أي مكان أياً كان، حيث يتم تبادلها وقبولها أو عدم قبولها من الطرف الآخر دون الحاجة إلى وجود وتدخل طرف ثالث؛ كالبنك أو الصرافة⁽¹¹⁾.

ثالثاً- سرية المعاملات وخصوصيتها:

تتطوي المعاملات التي تتم باستخدام العملات المشفرة على سرية اسم وهوية المستخدمين وأطراف تلك العمليات أو حتي جنسيتهم ومكان تواجدهم، وهو الأمر الذي يُشكل معضلة قانونية كبرى في حال حدوث نزاع ما، وأراد أحد الأطراف اللجوء إلى القضاء، وفي هذه الحالة ستكون هناك صعوبة في تحديد المحكمة المختصة خصوصاً في حالة الدول الغير معترفة بشكل كامل بهذه العملات.

فهي تستند في بنائها منذ اللحظة الأولى إلى خوارزميات مشفرة، يصعب فكها أو فهمها، فضلاً عن تحقيقها لمبدأ خصوصية المعاملات، أي أنها تحافظ على سرية التعاملات بسبب عدم قدرة أي شخص اعتباري أو طبيعي من مراقبة المدفوعات القائمة على هذه العملات⁽¹²⁾.

حيث يرغب العديد من مستخدمي هذه العملات والذي لا يتقنون في الحكومات، بأن هذه الأخيرة تنتهك

٩ د. سالي سمير فهمي عبد المسيح، الاستثمار في العملات الافتراضية، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٠، العدد ٧، ٢٠٢١م، ص ٢٠١٤.

١٠ د. منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وأفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، المجلد: 37، العدد: 1، 2022م، ص ١٨٠٧.

11 GIRASA Rosario, Regulation of cryptocurrencies and Blockchain Technologies- National and International Perspectives, Second Edition, Springer, 2023, P, 6.

١٢ د. أحمد رجب عبد الخالق قرشم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية وفقاً لآليات المؤسسات والهيئات الأمريكية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٣، العدد ٨٤، ٢٠٢٣م، ص ١٣٠٩.

خصوصية حساباتهم وبياناتهم ولذلك لديهم رغبة في أن يظلوا مجهولين، ولكن الإشكالية الكبيرة تحدث في أن هذه العملات أصبحت تُستخدم في أعمال إجرامية، وفي أغراض تمويل عمليات غسل الأموال والإرهاب، ويُقصد بعدم الكشف عن هوية المستخدم عبر شبكة الإنترنت، هو أن يكون الشخص معروف فقط عبر اسم مستعار وبيانات غير حقيقية، علي سبيل المثال يعلم القائمون على تعدين عملة البتكوين، أن هناك أشخاصاً منخرطون في تلك المعاملات ولكن ليس باسمه الفعل أو حتي يُمكن تعقبه⁽¹³⁾.

وعلى الرغم من ذلك، وبغض النظر عن الاحتياطات التي يتم اتخاذها من قبل المتعاملون والقائمين على تداول هذه العملات، إلا أنه هناك العديد من الآليات والطرق التي يُمكن للجهات المختصة بالأمن السيبراني تتبع عمليات تداول العملات المشفرة، وفي المقابل يواصل المتعاملون بتلك العملات علي تطوير وسائل جديدة لإخفاء آثارهم عند استخدام العملات المشفرة، إلا أنه في نهاية الأمر هذا الوضع يتغير يوماً بعد يوم، ولذلك يجب على سلطات الدول المختلفة تطوير أجهزتها الأمنية باستمرار في مواجهة التطور المقابل من جانب مستخدمي تلك العملات⁽¹⁴⁾.

ثالثاً- تيسير ارتكاب الجرائم الإلكترونية عبر الحدود:

انطلاقاً من الطبيعة المشفرة لهذه العملات، أوضحت الآن وسيلة آمنة لاستخدامها في ارتكاب الجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها، حيث إن هذه العملات غير مؤمنة من الأساس من جانب البنوك المركزية بالدول المختلفة، وتعتبر عمليات الاختراق والاحتيال التي يتعرض لها مستخدمي تلك المواقع القائمة على تبادل هذه العملات، هي من أكثر الجرائم ارتكاباً في الفترة الماضية، ومن هنا يثور التساؤل حول القانون الواجب التطبيق على النزاعات الناتجة عن هذه العمليات الاحتيالية، حيث يُمكن لمعامل ما ويقوم بدولة ما (دولة أ) ويشترى عملة مشفرة من بورصة بدولة أخرى (دولة ب) ويستخدمها لشراء منتج من شخص في دولة ثالثة (دولة ج)، وإذا ما نتج عن مثل هذه السلسلة من المعاملات نزاع ما فما هو القانون الواجب التطبيق بمثل هذا الوضع؟⁽¹⁵⁾

رابعاً- الخصائص القانونية للعملات المشفرة:

وبالنظر إلى العملات المشفرة من منظور قانوني، وفقاً للتعريف العديدة التي قدمتها الجهات المؤسسية الدولية المختلفة⁽¹⁶⁾، في محاولة منها لفهم السمات المميزة للعملات المشفرة ذات الصلة بغرض وضع إطار قانوني

13 ⁰ SCHARFMAN Jason, Cryptocurrency Compliance and operations- Digital Assets, Blockchain and DeFi, Springer, 2022, P, 5

14 ⁰ GRABOWSKI Mark, Cryptocurrencies A Primer on digital money, Routledge Focus on Economics and Finance, New York, 2019, P, 76.

15 ⁰ GRABOWSKI Mark, Op. Cit, P, 83.

١٦ ⁰ عَرَفَ صندوق النقد الدولي الأصول المشفرة بأنها: رموز مميزة تم إصدارها بشكل خاص بناءً على تقنيات التشفير ومقيمة بوحدة الحساب الخاصة بها. قيمتها يمكن أن تكون متقلبة للغاية، على سبيل المثال، وصلت عملة البيتكوين إلى ذروة بلغت ٦٥٠٠٠ دولار في بعض الأوقات وانخفضت إلى أقل من نصف هذه القيمة بعد ذلك بفترة قصيرة، وبالتالي فإن الأصول المشفرة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأنواع الأخرى من الأموال الرقمي، على سبيل المثال، تدرس البنوك المركزية إصدار عملات رقمية - أموال رقمية تصدر في شكل التزام على البنك المركزي. وتدفع الشركات الخاصة أيضاً الحدود، بأموال يمكن إرسالها عبر الهواتف المحمولة، التي تحظى بشعبية في شرق أفريقيا والصين، والعملات المستقرة، التي تعتمد قيمتها على سلامة وسيولة الأصول الداعمة. ظلت عملة البيتكوين ونظيراتها في الغالب على هامش التمويل والمدفوعات، ومع ذلك تفكر بعض البلدان بنشاط في منح الأصول المشفرة وضع العطاء القانوني، بل وحتى جعلها عملة وطنية ثانية (أو ربما فقط). إذا تم منح الأصول المشفرة حالة العطاء القانوني، فيجب أن يتم قبولها من قبل الدائنين لسداد الالتزامات النقدية، بما في ذلك الضرائب، على غرار الأوراق النقدية والعملات المعدنية (العملة) الصادرة عن البنك المركزي. ويمكن للبلدان أن تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال إقرار قوانين لتشجيع استخدام الأصول المشفرة كعملة وطنية، أي كوحدة نقدية رسمية (يمكن التعبير عن الالتزامات النقدية بها)، ووسيلة إلزامية للدفع مقابل المشتريات اليومية. ومن غير المرجح أن تنتشر الأصول المشفرة في البلدان التي تتمتع بمعدلات تضخم وأسعار صرف مستقرة، ومؤسسات ذات مصداقية. ولن يكون لدى الأسر والشركات سوى حافز ضئيل للغاية لتسعير أو الاندخار في أصول مشفرة موازية مثل البيتكوين، حتى لو تم منحها عملة قانونية أو حالة العملة. قيمتها متقلبة للغاية ولا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي.

ADRIAN Tobias, WEEKS-BROWN Rhoda, Cryptoassets as National Currency? A Step Too Far, IMF
:Available at web site ,٢٠٢١/٥/٢٦ ,BLOG

[blog-cryptoassets-as-national-currency-a-step-too-٢٦/٥/٢٠٢١/https://www.imf.org/en/Blogs/Articles](https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/blog-cryptoassets-as-national-currency-a-step-too-٢٦/٥/٢٠٢١)

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة

سليم وفعال، يتسق مع أهداف السياسة العامة التي تسعى إليها تلك المؤسسات، تم تحديد العناصر التالية بصورة مشتركة.

أولاً، يكمن جوهر جميع التعاريف المختلفة، بما في ذلك التعريفات التشريعية، في فكرة العملات المشفرة باعتبارها تمثيلات رقمية للقيمة، نشأت في دفتر الأستاذ الموزعة (DLT) ⁽¹⁷⁾ عبر عملية تسمى «التعدين»، باستخدام تلك الدفاتر للسماح بالتحكم عن بعد وفقاً لمبدأ الند بالند مقابل تلك القيمة، بالإضافة إلى الاعتماد على تقنيات التشفير لتحقيق توافق في الآراء بشأن التحقق من صحة نقل تلك العملات.

وفي ذات الصدد لا تعتبر العملات المشفرة عملة قانونية في حد ذاتها (ما لم تثبت أي دولة أو سلطة نقدية أخرى أنها كذلك)، ولا يتم إصدارها من قبل بنك مركزي أو سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملة ورقية، ولكن من الممكن تحويلها إلى عملات ورقية والعكس صحيح، ويتم تحديد قيمتها الاقتصادية من خلال العرض والطلب، وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من تقلباتها العنيفة في بعض الأحيان، فإن العملات المشفرة مصممة للعمل كوسيلة للتبادل في الفضاء الإلكتروني، وفي الواقع، كما هو الوضع تعترف بذلك بعض التشريعات، بالإضافة إلى أنها مقبولة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً عبر المحافظ الإلكترونية، وفي معظم الحالات، يتم «ربط» وحدة واحدة من العملة المستقرة بقيمة الدولار الأمريكي أو الين الياباني، والمدعوم بالعملة الورقية ⁽¹⁸⁾.

ويترتب على ذلك الاعتماد مجموعة أخرى من الأمور القانونية، حيث إن الوضع القانوني في الوقت الحالي للعملات المشفرة يختلف من دولة عن أخرى، على سبيل المثال فإن الوضع بمصر في ظل قانون البنك المركزي والمصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠، حيث ورد به بأنه يُحظر إصدار أية عملة من العملات المشفرة أو الإتجار بها أو الترويج لها، دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة وفق القواعد والإجراءات المحددة ⁽¹⁹⁾.

بمعنى أدق فإن القانون حظر تداول العملات المشفرة ولكن حظر مُعلق على شرط الترخيص، أي أنه لم يمنع تداولها بشكل نهائي، ولكن بنظرة مستقبلية، فهناك الكثير من الدول سترضخ في نهاية الأمر، وتصدر التصاريح والضوابط القانونية اللازمة لتداول العملات المشفرة، وهو ما يقودنا إلى تغيير في القواعد القانونية الواجبة التطبيق عليها، ولا سيما ما يتعلق بقواعد القانون الدولي الخاص.

علاوة على ذلك، في الواقع، قد تمثل العملات المشفرة أداة استثمارية، على الرغم من كونها محفوفة بالمخاطر إلى حد ما، حيث يتم وضعها كأداة استثماري، ويعتمد الشخص مُخزن القيمة إلى حد كبير على نجاحها كوسيلة للتبادل، وبالتالي الاعتماد على نوع من العملات المستقرة، والتي يتم إنشاؤها بغرض القضاء على تقلبات العملات المشفرة التقليدية من خلال الاحتفاظ بقيمة ثابتة باستمرار نسبي ⁽²⁰⁾.

(Cited on far ٢٧/١/٢٠٢٤)

١٧^٠ يُقصد بتقنية دفتر الأستاذ الموزع (DLT) إلى البروتوكولات والبنية التحتية الداعمة التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر في مواقع مختلفة باقتراح المعاملات والتحقق من صحتها وتحديث السجلات بطريقة متزامنة عبر الشبكة. إن فكرة دفتر الأستاذ الموزع - وهو سجل مشترك للنشاط الذي يتم مشاركته عبر أجهزة الكمبيوتر في مواقع مختلفة - ليست جديدة، حيث إن الأنظمة الجديدة القائمة على تقنية السجلات الموزعة، وأبرزها البيتكوين والإثيريوم، مصممة لتعمل دون سلطة موثوقة، وتحفظ قاعدة بيانات موزعة بطريقة لا مركزية باستخدام إجراء التحقق من الصحة القائم على الإجماع وتوقعيات التشفير، وفي مثل هذه الأنظمة، تتم المعاملات بطريقة الند إلى الند ويتم بثها إلى المجموعة الكاملة من المشاركين الذين يعملون على التحقق من صحتها على دفعات تعرف باسم «الكت» نظراً لأن دفتر الأستاذ للنشاط منظم في كتل منفصلة ولكن متصلة، غالباً ما يشار إلى هذا النوع من DLT باسم «تقنية Blockchain» ،^{١٨} أنظر حول هذا الأمر في إصدارات المراجعات الدورية الصادرة عن بنك التسويات الدولية:

– BECH Morten, GARRATT Rodney, Central bank cryptocurrencies, BIS Quarterly Review, September 2017, P, 58.

18^٠ VÁLKOVÁ Lenka: Op. Cit, P, 59.

١٩^٠ أنظر نص المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والمصرفي.

٢٠^٠ د. صلاح زين زيدان، دراسة لبعض مشكلات عملة البيتكوين المشفرة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ١٣٨.

المطلب الثاني

إشكالية التعامل بالعملة المشفرة في ظل قواعد القانون الدولي الخاص

إذا ما نظرنا بإمعان لمفهوم العملات المشفرة وفق ما سبق ذكره، يتضح أن هذه العملات يُمكن استيعاب فكرتها، على أنها تمثيلات رقمية ذات قيمة مؤمنة تشفيرياً، ويُمكن نقلها أو تخزينها، أو تداولها إلكترونياً باستخدام دفتر الإصدار الموزع (DLT) أو بواسطة تكنولوجيا مماثلة، حيث تُشكل هذه العملات فرعاً من الأصول المشفرة، وتُستخدم بشكل أساسي كوسيلة للتبادل، ولكنها في ذات الوقت ليست مدعومة من الدولة كالبيتكوين، ويتم إصدارها بشكلٍ فردي خاص، وليس من قبل بنك مركزي أو سلطة نقدية معتمدة بدولة ما، كالعملات المستقرة⁽²¹⁾.

وبتطبيق ذلك المفهوم في إطار قواعد القانون الدولي الخاص، يتضح أن هناك العديد من الصعوبات العملية والقانونية، التي تفرض نفسها على واقعياً وفعلياً، حيث إن الطبيعة اللامادية لهذه العملات، تضع المحكمة المختصة بنظر النزاع المتعلق بها في حيرة من أمرها، وذلك بسبب الإشكاليات القانونية الآتي ذكرها:

الإشكالية الأولى- وهي مشكلة نظرية وعملية في ذات الوقت، فهي تتعلق بالطابع العابر للحدود الوطنية للأصول والعملات المشفرة المتداولة عبر دفاتر الإصدار، حيث إن عدم الوجود الملموس للأصول المشفرة والطبيعة اللامركزية القائم عليها آلية تداولها عبر دفاتر الإصدار المسجلة عليه، مع التسليم بأن شبكات (DLT) في أغلب الأحوال، ما تكون متاحة أمام الجمهور بشكل مُيسر ومفتوح طوال الوقت، بمعنى أدق وأصح العملات المشفرة والدفاتر الموزعة عليها، موجودة في كل وقت وبكل مكان، ولكن في ذات الوقت لا وجود أو مكان مادي فعلي تتواجد عليه⁽²²⁾.

وهو ما يقودنا إلى مسألة على قدر كبير من الأهمية، وتمثل تحدياً كبيراً لقواعد القانون الدولي الخاص، وتحديداً بتعيين الدولة التي يجب أن يكون لها اختصاصاً قضائياً بالنظر في المنازعات المنبثقة من التعامل بتلك الأصول والعملات، فضلاً عن أن أغلب قوانين دول العالم تتبنى مناهج مختلفة في تحديد القانون المختص بالنظر والتطبيق على مثل هذه النزاعات، كالقانون الإنجليزي، الذي يتمحور في مسألة الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، بناءً على القانون المحلي الأوثق صلةً بالقضايا المتعلقة بالنزاع محل البحث⁽²³⁾.

ومن ثم فإن تطبيق المنهجية التقليدية لقواعد القانون الدولي الخاص على هذا النحو، هو أم محل شك كبير في إطار المنازعات المتعلقة بالعملات المشفرة، وعلة ذلك هو أنه من المستحيل أساساً تحديد الموقع الجغرافي للأصول أو العملات ذاتها، أو تحديد النطاق الجغرافي لتلك المعاملات التي تتم بواسطتها، وهو الأمر الذي دفع جانباً من الفقه (هذا الرأي متعلق بانعدام الوجود المادي لكتل البلوك تشين ولكن يمكن الاستعانة به للقياس على العملات المشفرة) إلى القول بأن: « الحدود التقليدية لقواعد القانون الدولي الخاص تتكشف فوراً حينما يتعلق الأمر بتحديد المكان المادي للممتلكات أو العلاقة القانونية، ولذلك لا بد من الاعتراف بأن الموقع الجغرافي لصفقات البلوك تشين لا أهمية ولا تقدير له، ومن ثم فإن قواعد تنازع القوانين المستقلة عن أي قاعدة إسناد متعلقة بالموقع الجغرافي هي وحدها القادرة على توفير رابط واقعي ومنطقي بأي نظام قانوني وطني مختص »⁽²⁴⁾.

21 ° RIPLEY Burcu Yüksel, Cryptocurrency Transfers in Distributed Ledger Technology-Based Systems and Their Characterisation in Conflict of Laws, « From Theory to Practice in Private International Law: Gedächtnisschrift for Professor Jonathan Fitchen (Hart, Forthcoming), 2022, », P. 3.

22 ° BELL Chloë & CAINER Joshua, Decrypting the situs: conflicts of laws challenges in cryptoasset litigation, 2020, P.3.

23 ° GUILLAUME Florence, Aspects of private international law related to blockchain transactions, In: Blockchains, smart contracts, decentralised autonomous organisations and the law, Edward Elgar Publishing, 2019, PP.49-82, P.70.

24 ° “only conflict-of-law rules that are independent of any location criterion are able to provide a satisfactory connection to a national legal order”

GUILLAUME Florence.: Op. Cit, P.70.

وفي المقابل يري جانب آخر من الفقه الإنجليزي، بأنه: «وإن كان هناك حقيقة لا مفر منها وهي أنه يجب الاعتراف بأن هناك تحديات متعلقة بتنازع القوانين في علاقات العملات المشفرة، وبالتالي يجب التغلب عليها والسعي لحلها، إلا أنه وفي ذات الوقت لا ينبغي المبالغة في تقدير هذه الصعوبات الناشئة في هذا المجال، لأنه يُمكن تحليل التساؤلات الخاصة باستخدام العملات المشفرة وأنظمتها، دون صعوبة لا داعي لها، وذلك ضمن الإطار الحالي لقواعد القانون الدولي الخاص المطبقة من جانب المحاكم الإنجليزية في المسائل المدنية» (25).

وإن كان يُمكن التسليم بالصحة الجزئية لهذا الرأي، إلا أنه لا يُمكن التسليم به على إطلاقه، لأن هناك الكثير من الجوانب التقنية المتعلقة بمعاملات العملات المشفرة، لا يُمكن التعامل معها بقواعد تنازع القوانين التقليدية، حتي ولو تم التغلب على إشكالية القانون الواجب التطبيق، كتوافق الأطراف على اختيار قانون معين، ستظل هناك بعض التحديات وعلى نحو ما سنري، وهو ما سيتطلب توجيه النظر لمنهج آخر يساهم في حل تلك الصعوبات، أو أن يكون هناك أكثر من حل واحد لذات العلاقات.

لأنه مع التسليم بحقيقة ثبتت بالواقع العملي أن هناك صعوبة بالغة في تحديد مكان العلاقة القانونية، بشكلٍ صحيح في الواقع الافتراضي، إلا أنه من الممكن التغلب تقادي صعوبة تحديد مكان القانون، بانتقاء القانون الواجب التطبيق، من خلال بند يتعلق باختيار القانون بين الأطراف، إلا أنه يتطلب لحدوث ذلك الأمر، أن تكون كل الأطراف قادرة وعلى نحو فعال بإعطاء موافقتها على تطبيق قانون محدد بعينه، وفي ذات الإطار، تجدر الملاحظة إلى أن أغلب استخدام العملات والأصول المشفرة يتم من خلال البلوك تشين، ويحدث داخل شبكة مغلقة أكثر من كون أن الأمر يتم بداخل شبكة الانترنت (26).

إلا أن هناك جانب من الفقه يري أن هذا الأمر ليست إشكالية، بقدر ما هي تطويراً لقواعد القانون الدولي الخاص، حيث إن العملات المشفرة يتم تداولها بطريقة (Peer to Peer) بمعنى أن هناك جانب مجتمعي واقتصادي يضم فئة كبيرة من الأشخاص، شاغلهم الأول هو اتمام معاملاتهم بأمان وسرعة، وبالتالي قد تؤثر هذه الخاصية المميزة على تطوير آلية جديدة للقانون الدولي الخاص، وتتخلى هذه الآلية عن أية محاولات يائسة أو غير منتجة لتحديد موقع صفقات الأصول المشفرة حول العالم الحقيقي، ومن شأن اعتماد قواعد القانون الدولي الخاص، المصممة خصيصاً للعلاقات القانونية التي تكتسب الطابع الرسمي من خلال تبادل تلك العملات بالبلوك تشين، من شأنه أن يوفر طريقة بسيطة لتحديد الهدف المتمثل في إمكانية التنبؤ بالقانون المطبق على العلاقات القانونية من هذا النوع، فضلاً عن تحقيق نوعاً من الأمن القانوني لأطراف العلاقات (27).

الإشكالية الثانية- وهي إشكالية عملية وثبوتية، وتتعلق بتحديد هوية المتعاملين بالأصول والعملات المشفرة، أي تحديد موقع أطراف النزاع وهويتهم، وأماكن محل إقامتهم، ودائماً ما ستتعرف المحكمة على هوية أحد الأطراف على الأقل، لأن المدعى بطبيعة الحال، سيكشف عن هويته أثناء رفع الدعوى والإجراءات القضائية، وبالتالي فإن هوية الطرف الآخر في المعاملة، أو الفاعل سيء النية الذي يتفاعل مع الأصول والعملات المشفرة، بطريقة يصعب معها تحديدها، إما بسبب الاسم المستعار المستخدم في التداول، أو بسبب التكتّم المتكرر على هوية الجهات المسؤولة سيئة النية التي تقوم بمهاجمة نظم المعلومات المتعلقة بالأصول المشفرة حول العالم، ومن ثم فإن هذه الإشكالية ستؤدي إلى تعطيل بعض قواعد القانون الدولي الخاص، المعتمدة على معرفة هوية الأطراف من أجل تحديد مكانهم، وربطها بالقانون الواجب التطبيق، مع العلم بأن هذه الأمور والإشكاليات ليست فريدة أو جديدة من نوعها بمناسبة التطور الحاصل في عالم الأصول المشفرة، لأن تلك الإشكاليات الإثباتية تحدث كثيراً في الوقائع الأكثر شيوعاً كحالات تحديد القانون في حوادث إصابات المرور على الطرق الدولية (28).

٢٥ ٠ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Laws, in David Fox and Sarah Green (eds), Cryptocurrencies in Public and Private Law, Oxford, UNI, ٢٠١٩, P, 98.

٢٦ ٠ GUILLAUME Florence, Op. Cit, P, ٧٠.

٢٧ ٠ Ibid, P, 71.

٢٨ ٠ BELL Chloë & CAINER Joshua, Op. Cit, P, ٣.

على الرغم من ذلك فهي تحدث أيضاً في إطار التكنولوجيا الرقمية، كما هو الوضع في الأصول المشفرة، إلا أنها تحدث بشكل أكثر حدة لأنه، وذلك على العكس من حادثة السيارة حيث يعرف الشخص على الأقل مكان وقوع الحادث، ولذلك فإن الإشكالية الثانية تتفاقم وتنضم إلى الإشكالية الأولى، وتنتج صعوبات مفادها، أن المؤشرات المتبقية للاتصال الجغرافي من الصعب جداً التعرف عليها أو التوصل إلى أي شيء يتعلق بها (29).

واستخلاصاً مما سبق، تتسبب المعاملات القائمة على تبادل العملات المشفرة في إثارة قواعد القانون الدولي الخاص بشقيه، سواء تعلق الأمر بالاختصاص القضائي أم بالقانون الواجب التطبيق على هذه العلاقات، حيث إن هذه العملات من وجهة نظر القانون الدولي الخاص إلى الآن تمثل إشكالية كبيرة للغاية في إدراج تلك الظواهر الجديدة ضمن فئات وطوائف تتنازع القوانين، حيث إن هذه الأصول الافتراضية والمشفرة غير ملموسة وليس لها مقابل أو نظير واضح في العالم الحقيقي، فيمكن استخدام العملات المشفرة في تنفيذ عقد من العقود الذكية لتلبية التزامات ما بشكل تلقائي، ومن ثم يثور التساؤل حول ماهية قاعدة الإسناد الصالحة للتطبيق عليه؟ لأنه وفي ذات الوقت كل هذه الأمور المستحدثة ليس لها مقابل أو مثيل في القانون الدولي الخاص، هو التحدي الأبرز من وجهة نظر الباحث الذي سيواجه هذا الفرع من القانون خلال السنوات القادمة (30).

أما عن الوضع بالنسبة لقواعد الاختصاص القضائي الدولي؛ فمن المعلوم أن الولاية القضائية لأية دولة تعتمد على مفهوم الحدود، وممارسة المحكمة لسلطتها وفق اختصاصها الإقليمي المحدد لها وفق النظام القانوني السائد، والذي يتحدد طبقاً لطبيعة العلاقة بين الأطراف، أو محل إقامتهم أو المكان الذي نشأ فيه النزاع، أو وفق اختيار الطرفان، وفي ذات الصدد ونظراً لعدم معرفة الهوية الحقيقية الخاصة بأطراف المعاملات الذين يستخدمون العملات المشفرة لبعضهم البعض، فسيترتب على ذلك نوع من التنازع والتضارب في تحديد المحكمة المختصة بنظر هذا النزاع (31).

أما عن علاقة العملات المشفرة بشكل عام بالقانون الدولي الخاص وقواعده، فيمكن القول بأن تطبيق القانون الدولي الخاص على العلاقات القانونية التي تنطوي على استخدام للعملات المشفرة ولا سيما عملة البتكوين لا يعني تحديد قانون معين وواحد يجب أن يحكم سلسلة الكتل (البلوك تشين) بشكل عام، بل إن تنازع القوانين هو أمر مفترض الحدوث بشكل كبير في العلاقات الناتجة عن تداول هذه العملات، نظراً لمرور هذه العمليات عبر أكثر من دولة ومستخدم، أي علاقة هذه السلسلة بأكثر من نظام قانوني واحد (32).

29 ⁰ Ibid, P, 4.

30 ⁰ LEHMANN Matthias: Blockchains and Smart Contracts, the European Association of Private International Law, 28 February 2020, Available at web site: <https://eapil.org/2020/02/28/destination-aarhus-lehmann-on-blockchains-and-smart-contracts/> (Cited on 25/10/2025).

31 ⁰ GIRASA Rosario, Op. Cit, P.86.

32 ⁰ SINDRES David Is Bitcoin out of Reach for Private International Law? In BONOMI Andrea, LEHMANN Matthias, LALANI Shaheez, Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Brill- Nijhoff, Vol: 4, 2023, P,82.

المبحث الثاني

الطبيعة القانونية للأصول المشفرة

في إطار قواعد القانون الدولي الخاص

تمهيد وتقسيم:

من الأهمية بمكان عند تناول أية مسألة من مسائل القانون الدولي الخاص، التعرض لتكييف وتحديد ماهية هذه المسألة لوضعها في فئاتها المعينة (هل هي علاقة تعاقدية أم غير تعاقدية أم مسألة من مسائل المواريث أم الجنسية إلخ..)، ولذلك فإن التكييف أو التوصيف أو تأهيل الأصول المشفرة هو أمر على قدر عالٍ من الأهمية في هذا الإطار، وغنى عن البيان يُقصد بالتكييف أو التوصيف بشكل عام، هي مسألة تنشأ بسبب الاختلافات والفروقات الموجودة بين النظم القانونية المختلفة، في تصنيفها للمسائل والأمور القانونية، أو في معالجة المسائل القانونية التي تندرج في ذات الفئات أو فئات مماثلة، وفي خصوص تنازع القوانين فإن التوصيف أو التصنيف هي الخطوة الأولى للوصول إلى تحليل تنازع القوانين، تمهيداً لإدراجها في طائفة من طوائف هذا التنازع، وذلك بعد تحديد العنصر الأجنبي الذي تنطوي عليه المسألة محل البحث.

؛ وبالتالي فهي عملية تقنية تتولي القيام بها المحكمة المختصة وفي أغلب الأحوال وفقاً لقانون القاضي (Lex Fori) لإسناد مسألة معينة إلى الفئة الملائمة والمناسبة من قواعد تنازع القوانين لكي تتمكن المحكمة من تحديد القانون الواجب التطبيق، وبالتالي ففي حال وجود نوعاً من تنازع القوانين في علاقات الأصول المشفرة، ستكون مرحلة تكييف العَمَلات المشفرة مرحلة حاسمة ومنهية للقانون الواجب التطبيق على عمليات نقلها، ولذلك فهذه المرحلة تتمتع بقدر كبير من الأهمية البالغة لأنها المفتاح المؤدي إلى إنهاء النزاع الدائر⁽³³⁾.

؛ وهدياً على ما سبق، تُثير العَمَلات المشفرة بوصفها فئة من الأصول المرتبطة بالمسائل المتعلقة بالقانون التجاري العام، ولذلك ينبغي معالجة هذه الأمور بالاستعانة بمجموعة من الأدوات التقليدية للتصنيفات القانونية لمعرفة ماهيتهما وما هي الطائفة التي تنطبق عليها مواصفاتها وتقع في إطارها بمعنى أصح ما هو التكييف القانوني السليم لها؟ وتحديدًا هل هي مال أم ملكية أم علاقة تعاقدية؟ وعلى الأخص تتسبب معاملات القانون الخاص إشكاليات خاصة مع الأصول المملوكة والمنقولة عبر شبكة موزعة عالمياً.

حيث إن الإجابة على هذا التساؤل تختلف من دولة إلى أخرى وفق النظام القانوني الوطني السائد، وفي بعض الدول لا توجد إجابات واضحة من الأساس، ومن ثم يجب تقسيم مقتضيات هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتناول التصنيفات الثلاثة المذكورة سلفاً، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المكانة القانونية للأصول المشفرة باعتبارها نقوداً في إطار تنازع القوانين.

المطلب الثاني: التكييف القانوني للأصول المشفرة كأحد صور الملكية وتحديات تنازع القوانين.

المطلب الأول

المكانة القانونية للأصول المشفرة باعتبارها نقوداً في إطار تنازع القوانين

هناك جدل دار ومازال يدور حول ما إذا كانت العملات المشفرة قادرة على تشكيل وتأدية دور الأموال أو النقود القانونية جنباً إلى جنب مع العملات الوطنية، في الواقع إن الإجابة على حل هذا الجدل والتساؤل القانوني يعتمد على العديد من المعايير، كالنظام القانوني الخاص بالعملية المشفرة المعنية بالتساؤل، وعلى الرغم من ذلك فمن المسلم به على نطاق واسع، بأن العملات المشفرة يُمكن أن تؤدي بعض أو كل وظائف المال، ويُمكن أن تُعامل كنقود أو ما يعادل قيمتها لبعض الأغراض، ومن الأمثلة على تنازع القوانين وفق التساؤل السابق، هو توصيف تبادل السلع بشكل ملموس ومادي بالعملات المشفرة على أنه عقد بيع لبضائع وسلع وذلك لحل إشكاليات الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، أي تصنيفها على أنها علاقة تعاقدية! (34)

يُمكن أن يكون للأموال أشكال مختلفة في العديد من المواقف، إلا أنه من المستقر عليه اقتصادياً، أن هناك ثلاثة معايير رئيسية لاعتبار شيء ما نقوداً وهم: القدرة على العمل كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، وكوحدة حسابية، فضلاً عن أن القبول المجتمعي هو أمر لا غنى عنه، ويُعد عنصراً رئيسياً بهذا التحليل، ومن ناحية أخرى فإن النقود القانونية لها معنى أضيق كثيراً من المال، حيث إن النقود القانونية تُشير عادةً إلى الأوراق النقدية أو العملات المعدنية التي تُشكل العملة الوطنية الرسمية الصادرة بموجب تشريعات الدولة المعنية، ولذلك فإن ما يتم تصنيفه على أنه عملة قانونية بالدولة (أ) يختلف عما تعتمد في الدولة (ب)، وما لم تعتمد الدولة (أ) كعملة رسمية باعتبارها عملتها الخاصة، فهي تظل عملة غير قانونية بالنسبة لها، ولكن لا يزال من الممكن اعتبارها نقوداً بموجب القانون دون أن تتمتع بأهلية العملة القانونية (35).

أي أن التساؤل الذي يُعنىنا في هذا المقام هو ما هي أهمية وتأثير العملة المشفرة على القانون الواجب التطبيق، والتي يتم تحديدها وتعيينها كوحدة حسابية أو للوفاء بالتزامات ما سواء كانت متعلقة بعقد ما أو باعتبارها عنصر في دعوى التعويض المترتبة على الإخلال بالتزامات التعاقدية أو غير التعاقدية؟ (36)

وينبغي الإشارة إلى أن نقطة البداية بأن القانون أو القوانين المطبقة على الالتزام المعني، هو المختص بتحديد ما إذا كانت الأصول المشفرة محل البحث تتصل بإطار التزام تعاقدية أو غير تعاقدية؟ وبطبيعة الحال ستختلف الإجابة على هذا التساؤل في حال كانت العلاقة المعنية خاضعة لمنهج القواعد الموضوعية، كاتفاقية روما الأولى الخاصة بالتزامات التعاقدية، واتفاقية روما الثانية الحاكمة للالتزامات غير التعاقدية، حيث تنص المادة (١٢) من اتفاقية روما الأولى لسنة ١٩٨٠م، على أن: «يتم تحديد مسائل تفسير وتنفيذ الالتزامات التعاقدية وفق اتفاقية روما الأولى، طبقاً للقانون الواجب التطبيق على العقد وفق هذه الاتفاقية (حرية مبدأ اختيار الأطراف للقانون)، ١- باستثناء فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها في حال وجود إخلال بأداء الالتزامات يجب أن يؤخذ في الاعتبار قانون البلد الذي أبرم فيه الالتزام، ٢- يجوز الاعتداد بالأحكام الإلزامية السائدة في قانون الدولة التي يتم فيها تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العقد أو التي تم تنفيذها». (37)

أو أن الأمر يخضع برمته لمنهج تنازع القوانين التقليدي، وفي هذه الحالة الأخيرة على سبيل المثال ستخضع مسائل تفسير وتنفيذ الالتزام التعاقدية بالقانون المطبق على العقد، وطبقاً للقانون المصري فإن القانون المتفق عليه بين المتعاقدين أو قانون الدولة المبرم بها العقد أو قانون الموطن المشترك للمتعاقدين وفق الضوابط الواردة بنص المادة (١٩) من القانون المدني، بينما تخضع هذه الأمور في الالتزامات غير التعاقدية، وفق

34 ⁰ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, P, 119.

35 ⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian: The Law Applicable to Crypto Assets: What Policy Choices Are Ahead of Us? In BONOMI Andrea, LEHMANN Matthias, LALANI Shaheez- Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Brill- Nijhoff, Vol: 4, 2023, P,266.

36 ⁰ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, P, 119.

٣٧ ⁰ أنظر نصوص اتفاقية روما الأولى بالموقع الإلكتروني:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A٤١٩٨٠A٠٩٣٤> (Cited on 2710/2025)

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة

القانون المحلي أي محل الفعل المنشئ للالتزام التقصيري طبقاً لنص المادة (٢١) من ذات القانون.

وفي الواقع باستقراء الأنظمة القانونية للعديد من الدول، يتضح أنها أشارت إلى وجود ميل نحو عدم الاعتراف بالأصول المشفرة كأموال أو كعملة من الناحية القانونية، وعلى الرغم من أن هذه العملات مخزنة جيدة للقيمة من الناحية الاستثمارية، إلا أنها غير مقبولة على نطاق واسع للتبادل، ولا يتم استخدامها كوحدة حسابية في أغلب دول العالم، وهو ما حدث بالعديد من الدول العربية والأجنبية عبر تجريم تداولها، وتعليق هذا الأمر على شرط صدور تصريح من الجهات القانونية المختصة بذلك⁽³⁸⁾، وفي المقابل أيضاً هناك العديد من الدول قبلتها كوسيلة للتبادل بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والتعامل بها إلكترونياً وهو ما اتضح جلياً في أكثر من توجيه صادر من الاتحاد الأوروبي، حيث أنها لا تتمتع بالدول الأوروبية وغيرها⁽³⁹⁾ بأي وضع قانوني ولكنها مقبولة كوسيلة للتبادل⁽⁴⁰⁾.

ولا شك أن هذه الاتجاهات القانونية سألقة الذكر الصادرة من الدول المختلفة (خصوصاً الدول الأوروبية)، تعكس أمران وهما: الأول- هو قبول الأصول المشفرة، كوسيلة للتبادل على نحو كبير بين المجتمعات المختلفة، الثاني- هو رغبة الدول في إعطاء شرعية قانونية للأصول المشفرة، وإخضاع معاملاتها للرقابة المالية، ولكنها في ذات الوقت شرعية منقوصة، لأنها ليست في مصاف العملات القانونية الرسمية، ولعل هذه الاتجاهات لديها الكثير من المبررات، وأبرزها عدم ظهور عملة موازية للعملة الرسمية للدولة تضر بالاقتصاد، فضلاً مواجهة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن الجدير بالذكر أن إمارة دبي الإمارة الوحيدة من دولة الإمارات العربية المتحدة المُرخصة للعملات المشفرة، وذلك عبر قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ لتنظيم الأصول المشفرة، والذي اعتبر الأصول المشفرة تمثيل رقمي لأي قيمة تُحددها سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، بمعنى أدق ترك المشرع الإماراتي الباب أمام ربط العملات المشفرة في المستقبل بقيمة أية عملة قانونية أخرى تقرها السلطة المختصة⁽⁴¹⁾.

وعلى الجانب الإقليمي كالاتحاد الأوروبي، قرر البنك المركزي الأوروبي بأن هذه الأصول المشفرة لا تتناسب أو تتواءم مع التعريف الاقتصادي أو القانوني للنقد أو العملة⁽⁴²⁾، وربما هذه النتيجة هي التي تعكس أفضلية

٣٨^٥ ورد بالقانون المصري رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠م بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، بنص المادة (٢٠٦) بأن: «يُحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها دون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للقواعد والإجراءات».

٣٩^٥ على قمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ عام ٢٠١٣ أصدرت إدارة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية (Fin CEN)، إرشادات بشأن البيتين من عام ٢٠١٣. وقد حددت وزارة الخزانة بأن البيتين كعملة قابلة للتحويل ذات قيمة معادلة بالعملة الحقيقية أو عملة يمكن أن تكون بديلاً لها.

أيضاً المملكة المتحدة عكفت على تحديث قانون الخدمات والأسواق المالية في عام ٢٠٢٣ لتوجيه تنظيم الأصول الرقمية. يمنح القانون الحكومة القدرة على تحديد أنشطة الأصول المشفرة وتنظيمها من خلال إعداد التقارير والمتطلبات التشغيلية بالإضافة إلى حماية المستهلك والضمانات:

See: Financial Services and Markets Act 2023, At web site:

<https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2023/29/contents> (Cited on 28/10/2025)

٤٠^٥ ورد بالتوجيه الأوروبي رقم ٢٠١٨/٨٤٣ الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ ٣٠ مايو لسنة ٢٠١٨ المعدل للتوجيه رقم ٢٠١٥/٨٤٩ بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، عبر نص المادة (١٨/١) بأن: «العملات الافتراضية» تعني تمثيلاً رقمياً للقيمة التي لا يصدرها أو يضمناها بنك مركزي أو سلطة عامة، ولا ترتبط بالضرورة بعملة منشأة قانوناً ولا تتمتع بوضع قانوني للعملة أو المال، ولكنها مقبولة من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها وتخزينها وتداولها إلكترونياً».

See: amending Directive (EU) ٨٤٩/٢٠١٥ on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, and amending Directives ١٣٨/٢٠٠٩/EC and ٣٦/٢٠١٣/EU, At web site:

<https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/oj/٨٤٣/٢٠١٨> (Cited on ٢٨/١٠/٢٠٢٥).

٤١^٥ نصت المادة الأولى من هذا القانون بأن الأصل الافتراضية هو: «تمثيل رقمي للقيمة التي يُمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المميزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تُحددها السلطة في هذا الشأن».

٤٢^٥ “Virtual currencies do not fit the economic or legal definition of money or currency”

مصطلح الأصول المشفرة من قبل السلطات التنظيمية للكثير من دول العالم بدلاً من العملات المشفرة أو العملات الافتراضية، تجنباً لأي لبس أو اختلاط مع العملات الورقية.

ومن منظور منهج تنازع القوانين، يتضح جلياً أهمية تطبيق مبدأ قانون البلد الذي يُعبر عن الالتزام أو الدين بعملته (Lex monetae) أو القانون المطبق على النقود القانونية بدولة ما، وتحديد العملة كقاعدة إسناد في تحديد القانون الواجب التطبيق، وذلك انطلاقاً من أن النقود تعكس بشكل تقليدي ممارسة الدول لسيادتها، وبالتالي فإن الدعاوي المتعلقة بالمال والعملة تخضع لقانون الدولة المصدرة لهذه النقود، ويُعد القانون النقدي يتمتع بنطاق واسع للتطبيق، ويشمل بالإضافة إلى ماهية العملة التي يُعبر بها الدين، وشكله وقيمتها الاسمية، وأيضاً العلاقة بين العملات القديمة والجديدة في حالة تغييرها (43).

ويُقصد بقاعدة التنازع المشار إليها (Lex monetae) وهي أن الالتزام المقوم بعملية ما ينطوي من حيث المبدأ على التزام بسداد المبلغ الاسمي للدين، أو ما يعادله، في العملة القانونية بالدولة المعنية وقت السداد بموجب قوانينها النقدية السائدة (44).

وتطبيقاً لذلك وبالنظر لأول وهلة يتبين أن الاعتماد على قاعدة إسناد القانون النقدي، في سياق الأصول المشفرة ليس بالأمر الهين والسهل وذلك بالنسبة للأصول المشفرة غير المدعومة من الدول (وهي الغالبية العظمى) حيث يبدو بأنه لا مجال لتطبيق قاعدة تنازع مبدأ القانون النقدي، بسبب عدم وجود دولة مصدرة لهذه الأصول يُمكن تطبيق قانونها على تلك الأنواع من الأصول المشفرة، ومن ناحية أخرى فإن العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية، ذات القيمة المدعومة بعملة ورقية واحدة، والصادرة من البنوك الرسمية للدول المختلفة، من المؤكد ستتطلب نهجاً مختلفاً في التعامل، ومن المؤكد بنسبة كبيرة للغاية أن يجد القانون النقدي مجالاً للتطبيق فيما يتعلق بالمنازعات المتعلقة بهذه الأنواع من الأصول المشفرة الآن ومستقبلاً (45).

ومن ثم في حال الاستعانة بتطبيق العملة كعامل ربط في الحالات المتعلقة بالأصول المشفرة، وذلك بالنسبة للأصول المشفرة الغير مدعومة من الدولة، فإن العملة كضابط إسناد لا تنشئ أي رابط مع أية دولة، وفي ذات الصدد من المرجح أن تكون أنواع العملات المستقرة المشار إليها مقابل العملات الورقية والعملات الرقمية المعتمدة من البنوك المركزية، قادرة على إنشاء مثل هذا الارتباط بين الأصل المعني وقانون الدولة في العديد من الحالات.

وكتطور مهم للغاية على الصعيد العالمي، اعتمدت دولة السلفادور بتاريخ ٦/٩/٢٠٢١ البتكوين كعملة قانونية جنباً إلى جنب مع الدولار الأمريكي العملة الرسمية، حيث تعتبر أول دولة في العالم تقدم على هذا الإجراء، وعلى أثر ذلك قامت حكومتها بتحفيز التعامل بها من خلال تطبيق (Chivo Wallet)، وهي محفظة رقمية مدعومة من نظامها المصرفي المركزي (46)، وتبعتها في ذلك دولة أفريقيا الوسطى، حيث اعتمدت البتكوين بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٢٢م كعملة قانونية جنباً إلى جنب مع عملتها الأساسية الفرنك الوسط أفريقي، بل وأن البرلمان عدل القانون الصادر بالموافقة لكي يلزم الوكلاء الاقتصاديين لديها بقبول العملات المشفرة كوسيلة دفع (47).

وبناءً عليه من منظور تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقات الناشئة من هذه المعاملات، يتبين أن

See European Central Bank, Virtual currency schemes –a further analysis , 2015, P, 23, Available at web site:

<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf> (25/8/20225)

43 ° YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian, Op. Cit, P,268.

44 ° Dicey, Morris & Collins : on the Conflict of Laws, Edward Eglar, UK, 2013, Para,37.

45 ° YÜKSEL Burcu, Ripley & HEINDLER Florian, Op. Cit, P,268.

46 ° BBC, “Fear and excitement in El Salvador as Bitcoin becomes legal tender” (BBC, 7,septemper 2021) Available at web site: <https://www.bbc.com/news/technology-58473260> (Cited on 26/10/2025)

47 ° BBC “ Bitcoin becomes official currency in Central African Republic” (BBC 27 April 2022) Available at web site: <https://www.bbc.com/news/world-africa-61248809> (Cited on 26/10/2025)

هناك مرحلة جديدة ستبدأ بتطبيق القانون النقدي المتعلق بالدولة المعتمدة للأصول المشفرة كعملة قانونية، وبالتالي تطبيق قاعدة قانون البلد الذي يُعبر عن الالتزام المعني بعملته، أي العملة كضابط إسناد في الأحوال التي تكون فيها الأصول المشفرة المعنية صادرة بشكل شخصي، ولكنها مدعومة من قبل الدولة كعملة قانونية أو أكثر من دولة، إلا أنه في الواقع سيتطلب الأمر أيضاً إلى ضابط أو ضوابط إسناد أخرى إضافية لتطبيق قانون الدولة في مثل هذه الحالة (48).

لأنه من المتوقع بشكل كبير أن تكون هناك العديد من التحديات المتعلقة بتنازع القوانين في المعاملات المنطوية على استخدام للعملات المشفرة، ولا سيما عدم قانونية تلك المعاملات بالأساس، بسبب تجريمها من قبل العديد من القوانين الوطنية، التي تجعل من بعض أو كل هذه المعاملات غير قانونية، طالما كان هذا القانون هو جزءا من القانون الواجب التطبيق على العقد المعني، أو إذا كان حكماً إلزامياً طبقاً لقانون المحكمة المختصة، أو الحالة المتعلقة بقانون دولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملة إما بسبب الأطراف أو بسبب العلاقة مع عملة تلك الدولة، وهي الحالة الأقل حدوثاً بالواقع العملي (49).

المطلب الثاني

التكييف القانوني للأصول المشفرة كأحد صور الملكية

وتحديات تنازع القوانين

الملكية أو حق التصرف، هي مسألة يُمكن تعريفها وتكييفها، وفهمها، بشكل مختلف بين الأنظمة القانونية الوطنية، فقانون الملكية هو مجال يختلف اختلافاً بين الأنظمة القانونية المتبعة النظام الأنجلوسكسوني والنظام اللاتيني (Common Law and Civil Law) بل وأن هذا المفهوم يختلف بين كل الولايات القضائية المختلفة المعتمدة على القانون المدني، ولذلك فمن الصعوبة بمكان إيجاد حل وسط في تطوير أو استحداث معايير دولية مقبولة على نطاق واسع وتتفق مع كافة الأنظمة القانونية الوطنية.

على سبيل المثال، فإن القانون المدني الألماني وفق نص المادة (٩٠) يتعامل مع أن الملكية هي الأشياء المادية فقط المحددة من قبل القانون، أي الأموال المنقولة والعقارات فهي الأشياء التي تصلح أن تكون محلاً للملكية (50).

وفي المقابل نجد أن القانون المدني النمساوي ينص بالمادة (285) منه على أن: "كل ما هو متميز عن الإنسان ويخدم منفعة الإنسان يُسمى شيئاً بالمفهوم القانوني"، أي أن هذا القانون يعترف بالحقوق التي تقع على الأشياء غير المادية أياً كانت طبيعتها (51).

بينما نص القانون المدني الفرنسي، حيث تُعرف الملكية (La propriété) بنص المادة (544) بأن: "الملكية هي الحق في الانتفاع والتصرف في الأشياء بشكلٍ مطلق، طالما أنه لا يتعارض مع القوانين أو اللوائح" (52)، وهو ذات الأمر المتبع بالقانون المدني المصري، حيث لا يعرف القانون المدني الأموال الغير مادية كالحقوق الذهنية أو الحقوق الملكية الصناعة وغيرها، وتركها صراحةً للتنظيم من قبل القوانين الخاصة وفق نص المادة (٨٦) (53).

48 ٠ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian, Op, Cit, P,268.

49 ٠ DICKINSON, Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, P, 122.

50 ٠ Section 90 "Only corporeal objects are things as defined by law." See German civil law at web site: https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_bgb/englisch_bgb.html#p0271 (Cited on 29/10/2025)

51 ٠ See Austrian civil Code At web site:

<https://www.jusline.at/gesetz/abgb/paragraf/285> (Cited on 29/10/2025)

52 ٠ Art (544): "La propriété est le droit de jouir et disposer des choses de la manière la plus absolue, pourvu qu'on n'en fasse pas un usage prohibé par les lois ou par les règlements."

٥٣ ٠ المادة (٨٦): الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة.

بيد أن الاستجابة المبكرة في التعامل مع العملات المشفرة من جانب السلطات التنفيذية والقضائية ببعض الدول، أشارت إلى ميل نحو الاعتراف بالأصول المشفرة كحق من حقوق الملكية، وذلك في العديد من المناسبات المختلفة، على سبيل المثال فإن وكالة الخدمات الأمريكية أشارت في أكثر من تقرير لها بأن، العملات المشفرة هي أموالاً مملوكة لا عملة، وذلك في إطار تطبيق قانون الضرائب الفيدرالي، وأنه يتعين على المكلف بأداء الضريبة بأن يتضمن إقراره الضريبي عن الدخل الإجمالي، ما استلمه من الأصول المشفرة مقابل السلع والخدمات مُحددة بقيمتها السوقية العادلة بالدولار الأمريكي، وذات الاتجاه سايرته وكالة الإيراد الكندية، في التعامل مع البيتكوين بوصفها سلعة لأغراض قانون ضريبة الدخل، وتُطبق عليها أحكام المقايضة في حال استخدام أي أصل من الأصول المشفرة لشراء سلع أو خدمات، بمعنى أصح يتم الإفصاح من جانب أي شخص طبيعي أو اعتباري بالإقرارات الضريبية عن كل تعامل بالعملات المشفرة⁽⁵⁴⁾.

أيضاً في المملكة المتحدة تمثلت إحدى هذه الاستجابات من جانب هيئة الجمارك والإيرادات (HMRC)، وذلك من خلال إحدى كتبها الدورية المتعلقة بالسياسة العامة بأنه سيتم التعامل مع الأصول المشفرة باعتبارها ملكية وذلك في حال اتصالها بواقعة متعلقة بضرائب الموارث، مع التأكيد على أنه: «سيتم النظر والتحقق في كل حالة على حدة وسيتم تطبيق الأحكام الضريبية وفق ما حدث بالفعل وليس بالرجوع إلى مضمون المصطلحات»، أي أن تكييف وتوصيف المعاملة القانونية للأصول المشفرة، ستطلب تحليلاً لكل حالة على حدة، وبالتالي سيتخلف الأمر من عملة مشفرة إلى أخرى، وفق خصائص ووظيفة كل أصل من هذه الأصول، فهذه العوامل ستؤخذ في الاعتبار بلا شك.

أما عن الأحكام القضائية المتعلقة بهذا الصدد، فهناك حكم صدر من محكمة العدل العليا الإنجليزية بخصوص النزاع بين شركة (Ion Science Ltd) وشخص طبيعي أو اعتباري غير معلوم، بخصوص عملية غش واحتيال تعرضت لها الشركة، فيما يخص جمع أموال لتعيين عملات مشفرة جديدة، على غرار الاكتتاب العام الأولي المتعارف عليه، حيث تعامل الحكم مع الأصول المشفرة على أنها ملكية ضمن تعريف القانون العام لهذا المصطلح، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار قانون موقع الأصول المشفرة؛

حيث أعتبر هذا الحكم بأن قانون موقع الأصول المشفرة هو المكان الذي يوجد فيه الشخص أو الشركة التي تمتلك العملة أو الرمز المشفر قبل نقلها من إنجلترا، أي قانون مكان المنقول وقت إصدار العملة، وهو الأساس وقاعدة الإسناد الذي بنت عليه المحكمة الإنجليزية إختصاصها بجانب إختصاص مكان وقوع الضرر الذي حدث في إنجلترا⁽⁵⁵⁾، ومن الجدير بالذكر أن ذات الأمر يتم اتباعه بإنجلترا في التعامل مع العقود الذكية (عقود البلوك تشين)، فضلاً عن أن هناك العديد من الأحكام القضائية بالولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وسنغافورا تعاملت مع البيتكوين باعتبارها ملكية بحتة⁽⁵⁶⁾.

ولذلك إذا ما تم التسليم بقاعدة التنازع محل البحث والتعامل مع الأصول المشفرة من جانب الأنظمة القضائية المختلفة حول العالم، على أنها حق من حقوق الملكية، فإن الإشكالية التالية هي كيفية تكييفها ومعاملتها في أي إطار قانوني من قوانين الملكية؟

؛ وبشكل عام فهناك تمييز معلوم بين الملكية العقارية والملكية الشخصية في الأنظمة القانونية الأنجلوسكسونية، وبين الأموال المحسوسة أي العقارات (الممتلكات غير المنقولة) والممتلكات المنقولة في أنظمة القانون اللاتيني، وهو ما يقودنا إلى التفرقة بين الممتلكات المادية الملموسة كالأشياء المادية والحقوق التي ترد عليها، **وبين الممتلكات والأموال غير الملموسة كالملكية الفكرية والحقوق الذهنية**⁽⁵⁷⁾.

٥٤ د. آلاء يعقوب موسى، التكييف القانوني للعملات الافتراضية- البيتكوين نموذجاً، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، كلية القانون، المجلد: ١٩، العدد: ٣، ٢٠٢٢، ص ١٤٢.

55⁰ "the law of the jurisdiction in which the property that is the subject of litigation is located" See : Ion Science Ltd v Persons Unknown (21 December 2020: At web site: [https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-029-9730?transitionType=Default&contextData=\(sc.Default\)](https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-029-9730?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)) (Cited in 29/10/2025)

56⁰ See: New Zealand, in the case of Ruscoe v Cryptopia Ltd (in liquidation) [2020] NZHC 782 YÜKSEL Burcu, Ripley and HEINDLER Florian, Op. Cit, P, 270.

57⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian, Op. Cit, P, 270, Para ,3.

وهذه الحقوق ذات طبيعة منقولة باعتبارها لا ترد على عقار، وهناك العديد من القوانين التي أغفلت إدراج قاعدة تنازع بخصوص الأموال المعنوية مثل القانون المدني المصري الذي لم يتعرض إلا للأموال المادية وفق نص المادة (١٨)، حيث نص هذه الأخيرة على أن يسري على حيازة وملكية المنقول قانون الجهة التي يتواجد بها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الملكية أو الحيازة.

ولكن في الواقع إذ ما تعامل تم تكييف العملات المشفرة في القضاء المصري بأنها نوعاً من حقوق الملكية الفكرية، فهي سوف تخضع لقانون 82 لسنة 2002 بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، وبالنظر لأحكام هذا الأخير يتبين خلوه من أي نص يتضمن قاعدة إسناد متعلقة بحقوق الملكية الفكرية بشكل عام أو حقوق الملكية الصناعية.

ولذلك فمن الضروري أن نبدأ في هذا المطلب بأن ننظر إلى آلية تكييف الأصول المشفرة بأن تصنيفها نوعاً من أنواع الملكية في إطار تنازع القوانين، حيث إن الأصول المشفرة وعلى هذا الوصف تُمثل شكلاً من أشكال الملكية غير ملموسة ضمن تنازع القوانين، وفي ذات السياق من الأهمية بمكان التمييز بين جانب الملكية المتعلق بالأصل المشفر وبين مسائل الملكية الأخرى الخاصة بأجهزة الكمبيوتر أو أي جهاز آخر يحمل معلومات تتعلق بالعملة والأصل المشفر كالرقم السري أو نسخة من حساب البلوك تشين.

وتتضح جلياً أهمية هذا التمييز في أنه يجوز نقل حق ملكية قطعة من قطع الممتلكات المنقولة والملموسة مادياً كجهاز اللاب توب أو الهاتف المحمول، وفقاً لقانون المكان الذي توجد فيه هذه القطعة وقت إبرام المعاملة، ولكن في ذات الوقت إن القول بتطبيق ذات الحل القانوني على الأصول المشفرة المخزنة على ذات الجهاز أو القطعة الإلكترونية المباعة سيكون بمثابة خطأ بين عناصر الملكية المادية والعناصر غير المادية، بمعنى أدق على سبيل مثال يتعلق بعناصر مادية ملموسة مختلفة من الملكية في إطار القانون المصري، يتم تكييف مسائل الملكية في العقار بواسطة قانون الموقع الجغرافي للعقار وليس بواسطة قانون الموقع الجغرافي لمفتاح العقار الأمامي، ما لم يشير القانون الأول إلى تطبيق هذا القانون الأخير⁽⁵⁸⁾.

أي أنه وبتطبيق المفهوم التقليدي للملكية سواء في النظام اللاتيني أو غيره، وفق التكييف والتصنيف سالف الذكر، يتضح أن هناك العديد من المثالب والعوائق التي تقف حجرة عثرة أمام تكييفها كنوع من أنواع الملكية، وذلك بسبب طبيعتها الفريدة من نوعها، فهي شكل من أشكال الممتلكات غير الملموسة، أي أن ليس لها وجود مادي محسوس، ولكنها تشترك أيضاً في عدة خصائص مع الممتلكات الملموسة مثل قابلية التخزين والنقل، بالإضافة إلى ذلك فإن نقل حقوق ملكية الأصول المشفرة لا ينطوي على أشياء مادية ملموسة، مما يمكن القول معه بأن هناك نوعاً من الطمس والغموض بين حقوق الملكية والحقوق المعنوية، وعدم وجود خطأ أو حدٍ فاصل بينهما⁽⁵⁹⁾.

علاوة على ذلك فإن قاعدة الإسناد المقترحة في الواقع العملي لن تتوافق مع الكيفية التي تعمل بها أنظمة الأصول المشفرة كنظام البيبتكوين، لأن المفتاح الخاص للدخول لحساب هذه الأخيرة هو مجرد جزء من المعلومات، وأغلب الأحوال لا يتم الاحتفاظ بها على جهاز واحد أو حتى لا يتم الاحتفاظ بها على أي جهاز حاسب آلي، وعلة ذلك هو أنه إذا احتفظ شخص ما بالأرقام السرية في ذاكرته أو تم استخدام رمز الدخول للتحقق من المعاملات: فهل سيتم تحديد القانون الواجب التطبيق على الأصول المشفرة وتحديد موقعها وفقاً لمكان تواجد هذا الشخص! (60)

فضلاً عن أن مكان سجل المعاملات الخاص بالبلوك تشين على الرغم من أنه يلعب دوراً مهماً في الحفاظ على سلامة وضمان نزاهة معاملات الأصول المشفرة، إلا أنها في حد ذاتها لا قيمة لها مادامت هذه المنصة غير مرخصة في الدولة التي يتم إتمام التعاملات بها من خلالها.

وبالمثل أيضاً من الضروري التمييز بين أمرين مهمين للغاية وهما: حق ملكية الأصول المشفرة ذاتها، وبين

58 ⁰ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, 127.

59 ⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian, Op. Cit, P, 271.

60 ⁰ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, 128.

حقوق الملكية الفكرية كحقوق النشر وحقوق قاعدة البيانات، والحق في استخدام المعلومات السرية الخاصة بالأصول المشفرة، ومن ثم فإن تطبيق قاعدة قانون موقع الأموال على الأصول المشفرة سيولد تحديات من أنواع متباينة والتي تتطلب فحصاً وتكييفاً دقيقاً في إطار تنازع القوانين، وتتضح أهمية التمييز المشار إليه خصوصاً في دعاوي التعويض المنطوية على ادعاءات بحصول ضرر أو اختراقات سيبرانية ضد نظام معين من أنظمة الأصول المشفرة، حيث توفر حقوق الملكية الفكرية لهؤلاء المتضررين مصدر مهم وقيمياً للغاية لحمايتهم⁽⁶¹⁾.

وعلى صعيد تنازع القوانين وتطبيق قانون الموقع (Lex Situs)، أي قانون الدولة التي يقع فيها المال محل المسألة، وتحديد وصفها، وتطبيقاً لذلك عند تحديد القانون الواجب التطبيق على الأصول المشفرة، ينطبق قانون الموقع طبقاً لما استقر عليه الوضع في المنازعات الخاصة الدولية (قانون الملكية الدولي)، وعلى الرغم من ذلك فإن تطبيق قاعدة التنازع سالف الذكر ليس بالأمر الهين أو السهل، لأن الأصول المشفرة لا توجد في مكان واحد، أو حتي غير معلومة المكان بسبب طابعها العابر للحدود.

وإذا ما تم الاستعانة بحكم المحكمة العليا الإنجليزية سابق الذكر، والذي توصل إلى أن قاعدة الإسناد الخاصة بموقع أو مكان عملة البيتكوين، بأنه هو الموطن الذي يوجد فيه الشخص أو الشركة التي المملوكة للعملة أو الرمز المميز، فإن الوضع سيكون مرناً في تحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع المعني⁽⁶²⁾.

مع الإشارة إلى أن المنصة التي تتم من خلالها المعاملات لو كانت مرخصة ستحدث فرقاً كبيراً في تطوير عامل ربط مهم للغاية يُمكن الوصول إلى مكان الأصول المشفرة من خلاله، أو معرفة مكان وتسلسل ملكية هذه العملات، لأنه وفق ما اتضح بيانه من السابقة القضائية الإنجليزية، فقد اتضح بناءً على شهادة الخبراء، أن الأموال أو عائداتها التي يمكن تتبعها قد انتهت بها الأمر في حسابات تحتفظ بها بورصة (Binance Kraken Cryptocurrency Exchange / Cryptocurrency) يُشار إليهما معاً باسم «بورصة العملات المشفرة»⁽⁶³⁾.

أي إمكانية تطبيق قاعدة إسناد المتعلقة بالقانون المحلي الخاص بتسجيل الأصول المشفرة (Lex Loci Reg-istum) حيث يرى اتجاه بالفقه بأنه من الممكن خضوع المسائل المتعلقة بملكية العملات المشفرة لقانون البلد الذي تم تسجيل العملات بها⁽⁶⁴⁾، إلا أنه من أيضاً سيقابل هذا الحل إشكالية تحديد مكان تسجيل الأصل المشفر المعني خصوصاً لو تم تداولها عبر البلوك تشين، والذي يجعل من الصعوبة بمكان تحديد مكان تسجيل الأصول المشفرة.

خلاصة القول بالنظر إلى العديد من الحالات في الواقع العملي ولعل أهمها الحكم الصادر في السابقة القضائية آنفة الذكر، قد تكون المسائل المتعلقة بالملكية في الأصول المشفرة في أحسن الاحوال هي مسائل ثانوية أو تبعية للمنازعة الأساسية الناتجة عن المعاملات بين الطرفين، على سبيل المثال في حالة بيع جهاز حاسب آلي بين شخصين والذي يحتوي على بيانات محفظة البيتكوين الخاصة بالبائع والمفتاح الخاص به، وفي حال استخدام المشتري لهذا الحساب واستولى على كل العملات لحسابه أو قام بإنهاء معاملات بها.

؛ ففي هذه الحالة والأحوال المشابهة يمكن للبائع المضرور تحريك دعاوي تعويض بناءً على انتهاك الالتزامات التعاقدية أو غير تعاقدية دون الحاجة إلى تأكيد ملكية العملة المشفرة المسروقة، أي أن الإطار الأساسي الذي تم التعامل من خلاله والذي تسبب في الإخلال بالالتزامات، هو حق ينشأ خارج نظام التعامل بالأصول المشفرة، وذلك نتيجة المعاملة التي تمت في الأساس بين الطرفين، أو كرد فعل طبيعي على الانتهاكات غير المشروعة، ومن ثم سيكون النظر في القانون أو القوانين المرتبطة بالعلاقة الأصلية هي الأقرب والأجدر

61 ⁰ Ibid, P, 128.

62 ⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P, 271.

63 ⁰ Decision: Ion Science Ltd v Persons Unknown, Op,cit.

64 ⁰ TAKAHASHI Koji: Conflict Of Laws In Emissions Trading, in Bonomi Andrea and PAOLO Romano Gian: Yearbook of Private International Law, Otto Schmidt, Vol: XIII, 2011, P,145.

للتطبيق على النزاع، وليس القانون المرتبط بموقع البيتكوين (65).

ويري اتجاه في الفقه الإنجليزي بأنه وإن كانت السابقة القضائية المشار إليها ستساهم كثيراً في إضفاء نوعاً من الوضوح في المستقبل على نزاعات مماثلة، إلا أنه يترك مجالاً للنقاش والجدال، حول ملائمة قاعدة الإسناد المرتبطة بقانون موقع المال، في إطار منهج تنازع القوانين التقليدي، للتطبيق على الأصول المشفرة التي ليس لها موقع معين في حد ذاته (66).

وهو ما سيفتح الباب أمام تطبيق قاعدة حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق، والتي أثبتت فاعلية كبرى في نطاق المنازعات الخاصة الدولية، مع ضرورة طرح تساؤل حول دور منهج القواعد الموضوعية في التعامل مع الأصول المشفرة، كلائحة روما الأولى والثانية؟

المبحث الثالث

الاختصاص القضائي الدولي بين النصوص التقليدية

وتحديات الأصول المشفرة

تمهيد وتقسيم:

يُعتبر تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاع المعني، من الأمور الجوهرية في أي منازعات تدخل في إطار مسائل القانون الدولي الخاص، وهو أمر يتم تحديده وفق ضوابط الاختصاص القضائي الدولي، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، حيث يستقل هذا الاختصاص عن الاختصاص التشريعي، فقد تختص محكمة معينة من دولة ما بنظر قضية ذات عنصر أجنبي ولكنها في ذات الوقت تُطبق قانوناً أجنبياً (67).

وفي نطاق موضوعنا الحالي فإن تحديد الاختصاص القضائي بالنسبة للممتلكات المادية هو أمر سهل ولا توجد به أي إشكالية، لأنه يسهل تحديده كالسيارات والعملات القانونية الصادرة من البنوك المركزية باعتبارها تابعة للبنك المصدر لها، بينما في حال كانت هذه الملكية غير مادية أو معنوية مثل الأصول المشفرة، فإن تحديد موقعها يصبح أكثر تعقيداً، على سبيل المثال قد يكون موقع سندات الملكية هو موقع الوثائق التي تثبت السند ذاته، وقد يكون هذا الموقع هو موطن حامله أو موطن المدين، أو آخر موطن تواجد به المدين، وفي ظل هذه التعقيدات المحيطة بتحديد الموقع والمكان الصحيح للأصول غير الملموسة وما تثيره من عدم وجود مكان مُحدد لها، يتعين على المحاكم إيجاد أو إنشاء موقع افتراضي بهدف تحديد الاختصاص القضائي على الأصول والعملات الرقمية (68).

لذلك، فإن مفهوم الاختصاص القضائي، بحكم تعريفه باعتباره مسألة إقليمية محدودة بحدود دولة معينة، وعلى النقيض من ذلك، تتسم الأصول الرقمية الناشئة بطبيعتها اللامركزية أو تشمل مواقع جغرافية متعددة، هذه الخصائص الرئيسية المختلفة جوهرياً تتعارض وتثير سلسلة من التساؤلات القانونية بشأن اختصاص المحاكم في النزاعات المتعلقة بالأصول الرقمية (69)، وفي ذات الصدد سيتم بحث مسألة الاختصاص القضائي بغض النظر عن مسألة التكيف لأنها تختلف من دولة إلى أخرى، مثل ما اتضح بيانه في المبحث السابق، حيث

65 ⁰ DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, 129.

66 ⁰ Ibid, P, 271, Para, 2.

٦٧ د. د. رشا على الدين أحمد، النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني - دراسة على ضوء قواعد تنازع القوانين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد: ٦٧، ٢٠١٨، ص ٤٥٨.

68 ⁰ GIBSON, Ethan: Locating Bitcoin: Jurisdictional Challenges and Solutions in Digital Asset Law, Florida Journal of International Law, 2025, Vol: 36. P,5.

69 ⁰ APOSTOL, Mihaela: Arbitration Transforming, Conflict of Jurisdiction. Criteria for Assessing Jurisdiction in the Context of Cross-Border Emerging Digital Asset Disputes, Radboud University Press, 2025, P,120.

يُمكن اعتبار الأصول المشفرة ملكية أو ورقة مالية أو وسيلة دفع إلكترونية، ولذلك ينشطر هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ضوابط تحديد الاختصاص القضائي الدولي في النزاعات المرتبطة بالأصول المشفرة
المطلب الثاني: التطبيقات القضائية في تحديد المحكمة المختصة بمنازعات العملات المشفرة.

المطلب الأول

ضوابط تحديد الاختصاص القضائي الدولي في النزاعات المرتبطة بالأصول المشفرة

تأصيل المسألة:

في ظل التشريعات المنظمة للعملات المشفرة، يُعد موضوع النزاع القضائي مرتبطاً بالأصول الرقمية ذاتها، بينما تظل هوية الأطراف غير محددة نظراً لطبيعة تعاملهم الافتراضية، ويمثل تحديد الدولة المضيفة لاستثمارات العملات المشفرة إشكالية بارزة (كما هو الحال في إمارة دبي)، إذ إن هذه الأصول الرقمية تتسم بكونها موجودة في كل مكان ولا مكان في آن واحد، مما يعقد مسألة إسنادها إلى نطاق جغرافي محدد، وبالتالي فإن تحديد موقع العملات المشفرة يُعتبر عنصراً جوهرياً لتقرير اختصاص المحكمة أو الهيئة القضائية المختصة بالفصل في المنازعات ذات الصلة، وهو أمر يتسم بصعوبة بالغة، وتتمثل إحدى العقبات الأساسية في كيفية تحديد الموقع الفعلي لسجلات العملات المشفرة عبر مختلف الولايات القضائية حول العالم⁽⁷⁰⁾.

يمثل تحديد موقع العملات المشفرة تحدياً جوهرياً أمام السلطات التنظيمية عند النظر في المنازعات الناشئة عن استخدامها. كما أن إنفاذ القوانين المرتبطة بمستخدمي تقنية البلوك تشين، أو معاملاتهم، أو مشاريعهم، يواجه صعوبات بالغة نظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه التقنية.

ويُضاف إلى ذلك أن تحديد الدولة التي تُنسب إليها برمجيات الأصول المشفرة أمر معقد، إذ لا يوجد سجل معاملات مادي يمكن إسناده إلى نطاق جغرافي محدد، وفي ظل هذه الخصوصية، تبرز إشكاليات متعددة، منها صعوبة تحديد الجهة التي ينبغي مقاضاتها، وعدم وضوح الوضع القانوني لهذه العملات في مختلف الدول، فضلاً عن التباين في القوانين المطبقة، والتقلبات المستمرة في أسواق الاستثمار المرتبطة بها، ونظراً لكفاءة تقنية البلوك تشين والمنصات الأخرى في إجراء المعاملات خارج حدود الدول، فإن تحديد القوانين ذات الصلة وتحديد الاختصاص القضائي المناسب للنزاعات الناشئة يُعد أمراً صعباً⁽⁷¹⁾.

بمعنى أدق يُضيف الوضع القانوني للأصول الرقمية في العديد من دول العالم طبقة أخرى من التعقيد، ففي بعض الدول تتراوح هذه الأصول بين كونها غير منظمة، أو خاضعة لمتطلبات صارمة، أو حتى محظورة مثل الوضع بمصر.

من المهم الإشارة منذ البداية إلى أنه لا توجد حالياً أي صكوك دولية ملزمة تغطي مسألة الاختصاص القضائي في سياق النزاعات المتعلقة بالأصول الرقمية. لذا، فإن الأمر متروك للمحاكم الوطنية لتحديد اختصاصها القضائي في نزاع معين، ومع ذلك، تُعد مبادئ اليونيدرو بشأن الأصول الرقمية والقانون الخاص الصادرة عام 2023م⁽⁷²⁾، والتي سيتم بحثها في المبحث السادس، صكاً غير ملزم مقيداً يُعالج هذه المسألة.

ولذلك سيتم إبراز أكثر الحلول المتاحة في هذا الصدد، والتي تتماشى مع طبيعة هذه العملات، وذلك من

70 ⁰ DAMAP Nanjwan Yale Damap, MAZA Kangdim Dingji Maza: Jurisdictional Challenges in Cryptocurrency Disputes: Navigating the Legal Maze of a Borderless Technology. African Journal of Stability and Development (AJSJ), 2025, Vol: 17, P, 136.

71 ⁰ DAMAP Nanjwan Yale Damap, MAZA Kangdim Dingji Maza, Op, Cit. P. 137.

72 ⁰ APOSTOL, Mihaela, Op, Cit, P, 121.

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة

الناحية العملية، مع الإشارة إلى بعض التطبيقات القضائية في ذات النطاق:

أولاً- ضوابط الاختصاص القضائي بناءً على موقعي المطورين أو التحكم في الشبكة:

هذا الحل وإن كان سهلاً نظرياً ولكنه في الواقع العملي من الصعوبة بمكان تطبيقه على المنازعات الماثلة، إذ إن الطبيعة اللامركزية لهذه التقنية تحول دون ربط الأصول الرقمية بموقع جغرافي محدد، حيث يتم توزيع سجلات المعاملات على عُقد منتشرة عالمياً، هذا التوزيع يجعل من الصعب إسناد الجرائم العابرة للحدود، مثل القرصنة والاحتيال، إلى تحديد اختصاص قضائي معين، وغالباً ما يُعتبر عدم القدرة على تحديد الموقع الفعلي للجاني في الجرائم الإلكترونية عائقاً أمام تحديد القانون الواجب التطبيق والجهة القضائية المختصة، وتزداد هذه الصعوبة مع استخدام تقنيات إخفاء الهوية مثل الشبكات الافتراضية الخاصة وأدوات تعزيز الخصوصية، التي تجعل من تحديد الموقع الحقيقي للمجرم أمراً بالغ التعقيد (73).

حيث تطرح بعض النظريات القانونية الحديثة إمكانية إسناد الاختصاص القضائي إلى موقع عُقد البلوك تشين أو إلى المكان الذي يمارس فيه المطورون سلطتهم على الشبكة. ووفقاً لقاعدة «قانون موقع العقار»، فإن القانون الواجب التطبيق على الأصول والحقوق المرتبطة بالبلوك تشين هو قانون الدولة التي توجد فيها تلك العُقد، غير أن هذا النهج قد يؤدي إلى تطبيق قوانين متعددة ومتباينة داخل الشبكة الواحدة، الأمر الذي يحد من جدواه ويُضعف من إمكانية اعتماده (74).

ونرى أيضاً أن هذا الحل وإن كان سهلاً ولكنه صعب للغاية في التطبيق، لأن هذه العملات في بعض المنصات المتداول عليها تكون مقرها الرئيسي بدولة ما ويتم تبادل العملات محل النزاع خارج هذه الدولة إلى دولاً متعددة لذات العملة، ولذلك يتعين استبعاد هذا الحل من التطبيق.

ثانياً- ضابط اختصاص محكمة مكان وقوع الفعل المنشئ للالتزام:

تُثار مسائل المسؤولية التقصيرية في أنظمة القانون العام، أو المسؤولية المدنية في أنظمة القانون المدني، خارج نطاق العلاقات التعاقدية، حيث تمنح الشخص المتضرر أو من تكبد خسارة الحق في المطالبة بالتعويض من الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تسبب في الضرر أو الخسارة، ومن الجدير بالذكر أن الفعل ذاته قد يُقضي، وفقاً للنظام القانوني المطبق وظروف القضية، إلى قيام المسؤولية التقصيرية أو المسؤولية الجنائية، وفيما يتعلق بالأصول الرقمية، برزت أمام المحاكم نزاعات متعددة، لا سيما تلك المرتبطة بالوصول غير المشروع إلى هذه الأصول، أو اختلاسها، أو ارتكاب أعمال احتيالية بشأنها.

؛ حيث يلجأ العديد من المدعين إلى المحاكم طلباً لاسترداد عملاتهم المشفرة أو رموز الـ NFT المفقودة (الرموز غير القابلة للاستبدال)، غير أن تتبع هوية المسؤولين عن السرقة أو الاحتيال يظل أمراً بالغ الصعوبة وفقاً للمنظور القانوني التقليدي، فطبيعة الأصول الرقمية وسرعة تداولها تتيح للأفراد نقلها وبيعها وامتلاكها دون الحاجة إلى الإفصاح عن بياناتهم الشخصية أو عناوينهم أو حساباتهم المصرفية، وهي عناصر تُعد أساسية في المعاملات التقليدية (75).

يُعد ضابط محل وقوع الضرر من الضوابط الإقليمية والنوعية في آن واحد، إذ يُرتب تركيز الفعل الضار في مكان محدد، ومن ثم يُحدد المحكمة المختصة بالنزاع، بغض النظر عن جنسية المضرور أو المدعي في دعوى المسؤولية، ويهدف هذا الضابط إلى حماية المضرور الذي يُعتبر الطرف الأضعف في الدعوى، غير أنه يُشكل خروجاً عن الأصل العام الذي يقضي بأن ضوابط الاختصاص تُستمد من شخص المدعى عليه باعتبار أن الأصل هو براءة ذمته، ولا يمكن إنكار أن هذا الضابط يُسهم في معالجة مشكلة تعدد أماكن وقوع الفعل غير المشروع، والمتمثلة في واقعة مرور عملية سرقة العملات أو سبب الضرر عبر أكثر من دولة، حيث يتحقق الضرر في كل دولة يُتاح فيها تداول العملات وانتقالها من محتال إلى آخر.

73 ⁰ DAMAP Nanjwan Yale Damap, MAZA Kangdim Dingji Maza, Op,Cit,P,137.

74 ⁰ Ibid, P, 137.

75 ⁰ APOSTOL, Mihaela, Op, Cit, P,123.

؛ ولكنه في ذات الوقت يظل في الكثير من الأحيان تعطل تنفيذ الحكم الصادر من خلاله، بسبب عدم وجود رابطة أو وجودها ولكن ضعيفة بين دعوى المسؤولية والمحكمة المختصة بنظرها ، مما يصعب عملياً الحصول على التعويض المُقضي به ⁽⁷⁶⁾.

ولذلك تكمن الإشكالية في أن المعايير القانونية الرهانة الخاصة بالاختصاص القضائي ما زالت تستند إلى عناصر تقليدية للمعاملات، الأمر الذي لا يتوافق بالضرورة مع الخصوصيات الفريدة لعالم الأصول الرقمية المُستحدث.

ثالثاً- ضوابط الاختصاص القضائي استناداً للمعاملات التعاقدية:

بوجه عام، تُعتبر المحكمة المختصة في المنازعات العابرة للحدود هي محكمة موطن المدعى عليه، غير أن الأمر يختلف في المعاملات التعاقدية، إذ قد تُناط ولاية النظر بالنزاع إلى المحكمة التي كان يجب تنفيذ الالتزام التعاقدية فيها، أو التي وقع فيها الإخلال بهذا الالتزام، ⁽⁷⁷⁾، أو في حال اتفاق الأطراف على الخضوع لها حتى ولو لم تكن هذه المحكمة مختصة من البداية بنظر النزاع، وهو ما ورد النص عليه في قانون المرافعات المصري من خلال المادة (٣٢) بأن : «تختص محاكم الجمهورية بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلية في اختصاصها طبقاً للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً».

ولكن وعند محاولة تطبيق هذا الضابط (**Contractual Transactions**) على العقود المرتبطة بالأصول الرقمية، قد تجد المحاكم نفسها أمام تحديات معقدة، نظراً للطبيعة غير المكانية لهذه الأصول وصعوبة تحديد موقع تنفيذ الالتزامات أو وقوع الإخلال بها في بيئة افتراضية لا ترتبط بحدود جغرافية واضحة، بسبب تبادلها عبر العديد من الدول لذات المعاملة الواحد

وعلى الرغم من هذه الصعوبات من المرجح بأن يحتل ضابط المعاملات التعاقدية مكانة مهمة وجوهرية في هذه المنازعات، أي أنه من المحتمل أن تشكل المنازعات القائمة على عقود في مجال الأصول المشفرة القاعدة العامة لا الاستثناء، وذلك لعدة أسباب: أولاً- استمرار استخدام الأصول المشفرة كوسيلة للتبادل؛ ثانياً- الطبيعة الوسيطة التي تميز سوق الأصول المشفرة، مما يجعلها ملاذاً للعديد من المستثمرين، وفي هذه الحالات، يكون للإطار التجاري أثراً بالغ على عملية التكييف القانوني، والتي تُجرى وفق المبادئ التقليدية وعوامل الربط المعتمدة في العقود، لا تلك المطبقة على الملكية ومع ذلك، فإن هذا لا يعني بالضرورة استبعاد دور ضابط موقع العُملات بشكل كامل من التحليل.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه عند دراسة الوضع التعاقدية، يجدر التمييز بين نوعين من الحالات: أولاً- الحالات التي يحدد فيها الطرفان صراحة القانون الواجب التطبيق و/أو الاختصاص القضائي؛ وثانياً- الحالات التي يغيب فيها هذا التحديد وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الانتشار الواسع للوسطاء في سوق الأصول المشفرة، يصبح من الضروري أيضاً أفراد النظر لفئة ثلاثة تتمثل في عقود المستهلك.

وعلة ذلك هو أنه مع تزايد الاعتراف بالأصول المشفرة في التجارة السائدة كوسيلة للدفع، يُرجح أن تُبرم المعاملات الأساسية بموجب عقود رسمية مكتوبة، غالباً ما تُصاغ بالاستعانة بمشورة قانونية متخصصة في هذا المجال، وتحتوي العديد من هذه العقود على بنود صريحة تحدد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي المختص، فعلى سبيل المثال، أعلنت دار المزادات العالمية كريستيز في يونيو ٢٠٢١ أنه في المزاد المقرر للوحة غير معنونة للفنان كيث هارينغ، والتي تُقدر قيمتها بنحو ٣,٩ مليون جنيه إسترليني، سيتم قبول المدفوعات بعملة البيتكوين أو الإيثريوم كبداية للعمليات النقدية، وقد تضمن نص «ما بعد البيع» في قائمة المزاد بنوداً واضحة بشأن القانون الحاكم والاختصاص القضائي، وفقاً للشروط القياسية للبيع ⁽⁷⁸⁾.

٧٦ د. رشا على الدين أحمد، مرجع سابق، ص ٤٨٠.

٧٧ تنص المادة (٢/٢٩) بأن: «تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية وذلك في الأحوال الآتية: إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو كانت متعلقة بالالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها أو كانت متعلقة بإفلاس أشهر فيها» .

٧٨ أنظر في تفاصيل هذا الموضوع :

وبالمثل، فإن اتفاقيات المستخدم الخاصة بمنصتي تداول العملات المشفرة البارزتين، اللتين تديرهما شركتا (Gemini Trust Company LLC (Gemini) و (Coinbase) Europe Limited)، تتضمن أحكاماً صريحة تحدد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، بما يعكس أهمية هذه البنود في تنظيم العلاقات القانونية المرتبطة بالأصول المشفرة، وغنى عن البيان إن إدراج بنود صريحة تتعلق بالاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق يُعد أمراً بالغ الأهمية في أي نزاع يثير مسائل القانون الدولي الخاص، على سبيل المثال النظامين، الإنجليزي والاتحاد الأوروبي، يعترفان بأولوية اختيار الأطراف للقانون الذي يحكم انقائهم وللمحكمة المختصة بحل النزاع وبذلك، تخضع هذه البنود مباشرة لأحكام القانون الدولي الخاص التي تُفعل إرادة الأطراف في المسائل التعاقدية (79).

ومن حيث المبدأ، يُعني هذا التوجه المحكمة عن العديد من الإشكاليات: أولاً- الحاجة إلى تكييف خاص للنزاع أو سبب الدعوى أو المسألة محل الفصل، ثانياً- إصدار أحكام تتعلق بموقع الأصل المشفر أو السجل اللامركزي لتحديد القانون الواجب التطبيق، ولهذا السبب، يبدو منطقياً أن يتضمن اقتراح المفوضية الأوروبية بشأن تنظيم أسواق الأصول المشفرة شرطاً يلزم جميع الجهات «المشاركة في إصدار الأصول المشفرة أو تقديم خدمات متصلة بها داخل الاتحاد الأوروبي» بإدراج القانون الواجب التطبيق على «اتفاقيات الحفظ والإدارة» الخاصة بهم. وفي حال اعتماد هذا الشرط، فمن المرجح أن العديد من النزاعات المرتبطة بالأصول المشفرة لن تستلزم الرجوع إلى قواعد تنازع القوانين التقليدية المتعلقة بالملكية القائمة على فكرة الموقع (80)، مثل ما سيتضح بيانه.

ومع ذلك، فإن تطبيق أي بند يتعلق بالقانون الحاكم أو الاختصاص القضائي يتطلب التزاماً بالمتطلبات الشكلية والموضوعية ذات الصلة حتى تتمكن المحاكم من الاعتراف به وتنفيذه، أما إذا تعذر تطبيق ضابط اختيار القانون الحاكم أو بند تسوية النزاعات، فإن المحاكم ستلجأ إلى القواعد التقليدية السارية في الحالات التي لم يحدد فيها الأطراف أي قانون (81).

خلاصة الأمر، في ضوء التعقيدات السابقة، فمن المنطقي والأفضل لهذا الوضع، بأن يجب على كل دولة أن تقوم بتعيين المسائل التي تنوى بسط حمايتها عليها، وبالأخص في ظل التأكيد بلا جدال على أنه من الصعوبة البالغة تحديد مُعين لمكان الأصول المشفرة، وبالتالي يجب أن تُبين الدولة خاصة في المسائل المدنية والتجارية المسائل ذات الطابع الدولي التي تبسط حماية محاكمها عليها، وهو من شأنه التنبؤ بالمحكمة التي يجب اللجوء إليها لمثل هذه المنازعات (82).

وهو الدرب الذي سلكته إمارة دبي صراحةً في هذا الصدد عبر مرسوم تنظيم الأصول الافتراضية، من خلال نص المادة (٢/١٥) حيث نصت: « يجب على الشخص الراغب بمزاولة النشاط أن يتخذ من الإمارة مقراً له لمزاولة أعماله، على أن يتخذ أحد الأشكال القانونية المعتمدة لدى سلطة الترخيص التجاري المختصة في الإمارة ».

وتطبيقاً لذلك تختص محاكم دبي بنظر أي منازعة مرتبطة بأي منصة رقمية حاصلة على ترخيص بتداول الأصول الافتراضية بدبي، استناداً إلى ضابط الالتزامات التعاقدية الوارد في نص المادة (٣/٢٠) من مرسوم الإجراءات المدنية (83).

(Cited on <https://www.christies.com/en/help/buying-guide-important-information/conditions-of-sale> 26/12/2025).

79 0 HELD Amy, Crypto Assets and Decentralised Ledgers:BLOCK Does Situs Actually Matter? iIn , Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Op,Cit,P, 220.

80 0 Ibid, P,221.

81 0 Ibid, P,223.

٨٢ ٠ د. هايدى عيسى حسن علي حسن، إشكاليات العقود الذكية في القانون الدولي الخاص، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد: ٨٢، المجلد: ١٢، ٢٠٢٢، ص768.

٨٣ ٠ تنص هذه المادة على أن: « تختص المحاكم بنظر الدعوى على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الدولة في

ومن ثم، فإن الحل الأكثر ملاءمة يتمثل في تحديد المحكمة المختصة من خلال إدراج القانون الحاكم للشبكة منذ البداية، سواء من خلال الاختصاص القضائي الذي يخضع له مزود المنصة وبالتالي الشبكة، أو عبر اختيار القانون الواجب التطبيق من قبل مزود المنصة عند تأسيسها، ويُدمج هذا القانون في البنية الداخلية للشبكة ليحدد آليات نقل الأصول وتفعيل الحقوق بشكل موحد ومنسجم وهو ما يتبين أكثر في المبحث القادم.

المطلب الثاني

التجارب العملية في تحديد المحكمة المختصة بمنازعات العملات المشفرة

اتضح من المبحث السابق، أن الضابط المبنى على الالتزامات التعاقدية في الوقت الحالي هو أكثر الضوابط منطقية سواء كان مبني على عامل ربط إرادة المتعاقدين، أو كان مبنيًا على الجنسية المشتركة أو موطن الأطراف، فضلاً عن أن هناك مجالاً أيضاً لضابط محكمة مكان وقوع الضرر، وفيما يلي توضيح للعديد من التطبيقات القضائية المتعلقة بمنازعات الأصول المشفرة، والتي تطرقت صراحةً لموضوع ضوابط الاختصاص القضائي الدولي.

أولاً- قضية جونز وشركة باينانس هولدينجز:

- أطراف النزاع:

تدور وقائع هذا النزاع حول تطبيق ضابط اختصاص محكمة مكان وقوع الفعل المنشئ للالتزام التقصيري، تأسيساً على المسؤولية التقصيرية، حيث كان أطرافها المدعين هم: الأول شركة مقرها إنجلترا وويلز (أيون ساينس) متخصصة في منتجات كشف الغاز، والثاني فرد مقيم في إنجلترا وويلز (السيد جونز)، الذي كان المدير الوحيد والمساهم الوحيد في شركة أيون ساينس (المدعي الأول)، وكان هناك ثلاثة مدعى عليهم: المدعى عليه الأول- شخص مجهول وهم مجموعة من الأفراد المرتبطين بشركة نيو كايبيتال، وهي كيان وهمي اعتقد المدعون أنهم استثمروا فيه رؤوس أموالهم مقابل عملة مشفرة، والثاني- شركة باينانس هولدينجز («باينانس»)، وهي شركة مسجلة في جزر كايمان اعتقد المدعون أنها الشركة الأم لمجموعة الشركات التي تدير منصة باينانس لتداول العملات المشفرة، والمدعى عليه الثالث، شركة Payment Ventures، كياناً أمريكياً، يُعتقد أنه الشركة الأم لمجموعة الشركات التي تُشغل منصة تداول العملات الرقمية (كراكن)

؛ وبناءً على هذه المُعطيات فإن للنزاع تداعيات في ولايات قضائية مختلفة، ويشمل أيضاً مجموعة غير معروفة من الأشخاص الذين قد يكونون متواجدين في أي مكان⁽⁸⁴⁾.

- وقائع النزاع:

بدأ النزاع بمحاولة المدعين استثمار أموال في طرح أولي للعملات الرقمية لم يُكتب له النجاح، حيث انتهت الأموال في محافظ رقمية تابعة للمحتالين بدلاً من استثمارها في المشروع المعلن حيث تواصل بعض الأفراد مع المدعين وأقنعوهم بالاستثمار في العملات المشفرة، وبدأ الاستثمار بمبالغ صغيرة، ثم زادت بعد نجاح أولي وهمي، أقنع المدعى عليهم السيد جونز بمنحهم صلاحية الوصول عن بُعد إلى جهازه ومن ثم لمفاتيح المحفظة الإلكترونية المُحمل عليها العملات، كان السيد جونز يحوّل الأموال من حساب شركته (Ion Science) إلى حسابه الشخصي، ثم إلى حسابه على منصة (Coinbase) بعد ذلك،

تُحول الأموال من حساب (Coinbase) إلى عملات بيتكوين، حيث ادّعى أن هذه العملات الناتجة تُحول إلى عنوان محفظة تابع لكيان عملات رقمية رَوّج للطرح الأولي للعملات الرقمية، حيث إن الأموال التي قَدَّمها

الحالات الآتية: إذا كانت الدعوى متعلقة بالالتزام أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذ في الدولة أو بعقد يرد توثيقه فيها أو بواقعة حدثت فيها أو بإفلاس أشهر في أحد محاكمها.

السيد جونز وشركة Ion Science لم تُستثمر في الطرح الأولي للعملات الرقمية، وانتهى بها المطاف في المحافظ الرقمية للمحتالين⁽⁸⁵⁾.

رفع السيد جونز دعوى قضائية ضد مجموعة الأشخاص الذين يُزعم ارتباطهم بهذه الكيان الرقمي لاسترداد أمواله من خلال أمر قضائي خاص، وأمر تجميد عالمي، كما طالب بينانس وكرانز بالكشف عن معلومات حول الأشخاص المرتبطين بالكيان/المحفظة الرقمية المتورطة في المعاملات.

قررت المحكمة أنه على الرغم من وجود عدة ولايات قضائية ذات صلة بالقضية، فإن إنجلترا وويلز هي الجهة القضائية المختصة للنظر في جميع الدعاوى المرفوعة ضد المدعى عليهم الثلاثة، وفيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة ضد المدعى عليه الأول، الذي لم يكن مكان إقامته معروفاً للمحكمة، قررت المحكمة الإنجليزية اختصاصها بنظر القضية، نظراً لوقوع الضرر في إنجلترا وويلز، وقد بنت المحكمة اختصاصها بناءً على المعايير التالية⁽⁸⁶⁾:

- تحويل الأموال المعنية من إنجلترا وويلز (كان الحساب المصرفي الذي مؤل حساب Coinbase حساباً في إنجلترا وويلز).

- وجود عملات البيتكوين المعنية في إنجلترا وويلز قبل التحويل الاحتيالي.

- إقامة المدعين، أي الشخص أو الشركة المالكة للأصول الرقمية، في إنجلترا وويلز؛ كتابة المستندات باللغة الإنجليزية؛ إقامة الشهود في إنجلترا.

قضت المحكمة بشأن مسألة الاختصاص القضائي في مواجهة المدعي عليه المجهول بما يلي:

“إنه في حالة رفع دعوى ضد مجهول، يصعب بطبيعة الحال تحديد محكمة أخرى مختصة، غير أن الظروف المحيطة بهذه القضية تظهر أن الاختصاص ينحدر للمحاكم الإنجليزية، وذلك بالنظر إلى أن المدعين يقيمون في إنجلترا وويلز، وأن الأموال محل النزاع حُوّلت من إنجلترا وويلز، وأن عملة البيتكوين المعنية موجودة أو كانت موجودة في إنجلترا وويلز، فضلاً عن أن المستندات محررة باللغة الإنجليزية، وأن الشهود - على الأقل من جانب المدعين - يقيمون في إنجلترا. وبناءً على هذه المعطيات، خلصت المحكمة إلى أن إنجلترا هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى”.

إنجلترا وويلز، فإن من المبرر إصدار أمر بالكشف (Bankers Trust Order) يلزمهما بتقديم المعلومات المتعلقة بالمدعى عليه الأول، وأكدت المحكمة أنه يجوز إصدار مثل هذا الأمر خارج نطاق إنجلترا وويلز في ظروف استثنائية، وقد طبقت المحكمة ذات المنطق لإثبات اختصاصها على المدعى عليه الأول، حيث اعتبرت أن أمر الإفصاح يتعلق بملكات داخل إنجلترا وويلز (إذ توجد أو كانت توجد عملات البيتكوين هناك)، وأن القانون الواجب التطبيق هو قانون موطن المالك أو محل إقامته، ومن ثم فإن المحكمة مختصة بنظر أمر الإفصاح⁽⁸⁷⁾.

ويتضح بأن المحكمة الإنجليزية بنت اختصاصها صراحةً في البداية طبقاً لمكان حدوث الفعل المنشئ للالتزام التقصيري الناتج عن سرقة العملات من محفظة السيد (جونز) وأن كافة العملات المسروقة كانت في وقت وقوع الضرر موجودة في إنجلترا وويلز، فضلاً عن عوامل الربط الأخرى التي تبنتها، والتي انتهت في مجملها إلى اختصاصها بنظر هذا النزاع.

85 ⁰ Commercial Court :Ion Sciences Ltd v Persons Unknown and others, 21 December 2020 , at web site:

[https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-029-9730?transitionType=Default&contextData=\(sc.Default\)&firstPage=true](https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/w-029-9730?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true) (Cited on 27/12/2025).

86 ⁰ Ibid, P, 123, Para. 4.

87 ⁰ Ibid, P, 123

ثانياً- قضية مجموعة علي بابا ضد شركة علي بابا كوين:

- أطراف النزاع:

في قضية مجموعة علي بابا القابضة ضد مؤسسة علي بابا كوين، المدعية هي شركة علي بابا، وهي الشركة الأم لأكبر مجموعة شركات للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة في العالم، على الرغم من أن مكاتبها الرئيسية وعملياتها تقع في الصين، فقد تم تأسيسها في جزر كايمان، على غرار العديد من الشركات العالمية الأخرى، للاستفادة من المزايا الضريبية وغيرها، تتمتع علي بابا بانتشار عالمي واسع من خلال ما يُسمى «منصات التجارة الإلكترونية الشهيرة»، وهي مدرجة في بورصة نيويورك، حصلت علي بابا على الحق الحصري في استخدامات معينة لأسماءها التجارية ورموزها المختلفة من خلال جمع العلامات التجارية في الولايات المتحدة وحول العالم.

- وقائع النزاع:

تتعلق إجراءات النزاع بأن أقامت شركة علي بابا دعوى أمام المحكمة الفيدرالية في نيويورك ضد مجموعة من الشركات والأفراد المقيمين في دبي وبيلاروسيا، الذين كانوا يعملون على تطوير وتسويق عملة مشفرة جديدة تُعرف باسم علي بابا كوين، وقد زُعم أن المدعى عليهم نشروا مواد ترويجية متعددة استخدموا فيها علامات علي بابا التجارية بشكل غير قانوني، في محاولة لإحداث ارتباط ذهني بين عملة علي بابا كوين وشركة علي بابا لدى المستهلكين المحتملين، وأشار إلى أن هذه الجهود قد حققت بالفعل نجاحاً ملموساً في تضليل الجمهور⁽⁸⁸⁾.

رفضت المحكمة في البداية طلب شركة علي بابا لإصدار أمر قضائي مؤقت يمنع المدعى عليهم من استخدام العلامات التجارية المحمية للشركة بشكل مضلل داخل الولايات المتحدة، ومن الإدلاء بتصريحات كاذبة أو مضللة بشأن تلك العلامات في سياق بيع أو الترويج للسلع والخدمات لأي أطراف داخل الولايات المتحدة، وذلك لعدم تمكن المدعية من إثبات اختصاص المحكمة، مع احتفاظها بحقها في إعادة تقديم الطلب لاحقاً، وبعد مرحلة الكشف عن الأدلة، التي أظهرت وجود صلات مباشرة بين المدعى عليهم وولاية نيويورك في أنشطتهم، وتبين خلالها أن المدعي عليهم لم يقدموا الوثائق ذات الصلة التي يحق للمدعية الحصول عليها⁽⁸⁹⁾.

وتبعاً لذلك أصدرت محكمة الولايات المتحدة الجزئية، المنطقة الجنوبية من نيويورك، الأمر القضائي المؤقت، وقد خلصت المحكمة إلى ثبوت الاختصاص الشخصي استناداً إلى قانون الاختصاص القضائي الممتد لولاية نيويورك، الذي يجيز ممارسة الاختصاص القضائي بناءً على عدة عمليات بيع لعروض العملات الرقمية الأولية لمواطنين مقيمين في نيويورك، ورأت المحكمة أن هذه الصلات كافية لإثبات ارتباط المدعى عليهم بالولاية، وأنها تستوفي معايير الإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة⁽⁹⁰⁾.

تكشف القضايا التي تم تحليلها في السابق عن طرق متنوعة للتعامل مع مسائل الاختصاص القضائي، وذلك تبعاً للدولة ونظامها القانوني وطبيعة النزاع ذاته مع ذلك، فيما يتعلق بالقوانين والاتفاقيات الدولية، للأسف، توجد إرشادات محدودة على المستوى الدولي بشأن المعايير التي ينبغي للمحاكم اتباعها عند التعامل مع قضايا النزاعات العابرة للحدود المتعلقة بالأصول الرقمية، باعتبار أن هذا مجال قيد التطوير⁽⁹¹⁾.

88⁰ Alibaba Group Holding Limited v. Alibabacoin Foundation et al., No. 1:2018cv02897 - Document 59 (S.D.N.Y. 2018), At web site:

<https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/new-york/nysdce/1:2018cv02897/491216/59/> (Cited on 27/8/2025)

89⁰ GIRASA Rosario, Op. Cit, P, 87.

90⁰ Ibid,P, 88.

91⁰ APOSTOL, Mihaela, Op, Cit, P, 130.

المبحث الرابع

القانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول المشفرة وفقاً لقانون الإرادة

تمهيد وتقسيم:

بعد الانتهاء من مرحلة تكييف الأصول المشفرة وإدراجها في فئة من الفئات القانونية سواء كانت ملكية أو باعتبارها نقود قانونية وذلك وفق قانون المحكمة المختصة، والتي تسبقها مرحلة التأكد من أجنبية أحد أطراف العلاقة القانونية المعنية، فهي السبب الرئيسي في استدعاء قواعد القانون الدولي الخاص⁽⁹²⁾، يتم البحث في المرحلة الثانية عن ماهية القانون الواجب التطبيق على النزاع المعروض، وخصوصاً أن العديد من المنازعات التي تم بحثها في هذا المقام تتعلق في الأساس برد مبلغ الأصول المشفرة مقوماً بالعملات القانونية.

ولذلك فإن معاملات الأصول المشفرة، هي ظاهرة واقعية تمتلك تأثيراً فعلياً بالعديد من دول العالم، ويحتل أن تؤثر على الكثير من المعاملات والأوضاع القانونية على نطاق واسع، كما أنها تثير تساؤلات قانونية عابرة، تطال أكثر من مسألة على قدر كبير من الأهمية، كقانون الأسرة، والجوانب القانونية المرتبطة به، والموارث، وقانون المسؤولية التعاقدية، وقانون المسؤولية التقصيرية، والملكية الفكرية، والإفلاس، فضلاً عن قانون ملكية الأصول⁽⁹³⁾.

ولذلك يتعين البحث على قاعدة تنازع مناسبة لطبيعة الأصول المشفرة، ولذلك يثور التساؤل هل سيصلح منهج قواعد الإسناد التقليدي مع منازعات الأصول المشفرة أم لا؟ بالإضافة إلى الأهمية القصوى التي تُضيفها قاعدة حرية الأطراف في تحديد القانون (Party autonomy) في المنازعات الدولية الخاصة بشكل عام كإحدى الحلول المناسبة لفض التنازع بين القوانين، حيث يتضح أن هناك نوعاً من المنطقية في إخضاع هذه العلاقات إلى هذا الحل، خاصةً مع العقوبات والتحديات السابق ذكرها، كاعتماد على قاعدة تنازع المستندة إلى مكان واقعة تحقق ملكية الأصول المشفرة، سيؤدي بنا إلى مكان خيالي في أغلب الأحوال⁽⁹⁴⁾.

خصوصاً وأن منهج القواعد الموضوعية من الواضح أنه يلعب دوراً محدود النطاق في هذا المجال، باستثناء ذلك كانت هناك أكثر من مؤتمر تم عقده كمحاولة لوضع لبنة أولى لاتفاقية متعلقة بتنازع القوانين في معاملات الأصول المشفرة، ولعل أبرز ما جاء في هذا الصدد، هو المشروع المشترك بين أكاديمية القانون الدولي الخاص (لاهاي) والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) وذلك في مارس عام ٢٠٢٣م، والذي أطلق عليه مشروع القانون الواجب على حيازة ونقل الأصول والرموز الرقمية عبر الحدود⁽⁹⁵⁾.

٩٢ د. هاندي عيسى حسن علي حسن، مرجع سابق، ص ٨٣١.

93 ٠ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P, 274.

94 ٠ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of cryptoassets, Journal of Private International Law, Taylor & Francis, Routledge, Vol. 18, No. 3, 339–362, 2022, P, 349.

95 ٠ CCH-UNIDROIT Project on Law Applicable to Cross-Border Holdings and Transfers of Digital Assets and Tokens, Available at web site:

<https://www.unidroit.org/wp-content/uploads/2023/05/C.D.-102-12-Proposal-for-Joint-Work-HCCH-UNIDROIT.pdf> (Cited on 29/10/2025)

وفي هذا المبحث سيتم تأصيل تحديد القانون الواجب التطبيق طبقاً لقانون الإرادة، وذلك في إطار منازعات العملات المشفرة، وهو ما يقود إلى بحث نطاق هذا الضابط، والقيود المفروضة عليه، وآلية تطبيقه، وماهية ظروف الإسناد المرتبطة بهذا الضابط، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين متتاليين:

المطلب الأول: ماهية ونطاق قانون الإرادة في منازعات العملات المشفرة.

المطلب الثاني: آليات اختيار القانون الواجب التطبيق في منازعات العملات المشفرة وفق ظروف الإسناد المتاحة.

المطلب الأول

ماهية ونطاق قانون الإرادة في منازعات العملات المشفرة

تأصيل المسألة:

وفي هذا المقام لابد من استكشاف قابلية قاعدة حرية الأطراف في اختيار القانون وإمكانية تطبيقها على منازعات الأصول المشفرة، حيث إن قاعدة اختيار القانون من قبل الأطراف تلقى مجاًلاً واسعاً في المنازعات المتعلقة بالحقوق المالية ككل، ولذلك فقد تم ترسيخ هذه القاعدة في المسؤولية التعاقدية، وبشكل أقل نسبياً في المنازعات المتعلقة بالمسؤولية غير التعاقدية، والأمور الخاصة بملكات الزوج والوصية والإرث، وعلى الرغم من أن منازعات الملكية تُعتبر بلا شك جزءاً من الحقوق المالية، ولكن استقرت أغلب القوانين الوطنية على استبعاد حرية الإرادة من نطاق التطبيق على هذا النوع من المنازعات، على أي حال يتعين الآن توضيح هل من الممكن تطبيق هذه القاعدة على منازعات الأصول المشفرة أم الآن الأمر سيؤدي إلى نتائج غير منطقية في الواقع العملي⁽⁹⁶⁾.

واستناداً إلى ما تقدم فمن الضروري مناقشة ضابط قانون الإرادة في إطار تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات العملات المشفرة، وهو ما يقتضي تقسيم هذا المطلب إلى أكثر من جزء، كل واحد منهم يتناول شقاً خاص بهذه القاعدة، وذلك على نحو التقسيم التالي:

أولاً- ماهية حرية اختيار الأطراف للقانون:

يُقصَد عادة بحرية اختيار القانون، بحرية الأطراف في اختيار قانون ما في معاملة معينة، أي أنه يُمكن للطرفين الاتفاق على القانون الحاكم لعلاقتهم، ويُعد مبدأ سلطان الإرادة خياراً جذاباً لقاعدة اختيار القانون في الأصول المشفرة وذلك لعدة أسباب وهم على النحو التالي⁽⁹⁷⁾:

- وفقاً لمبدأ سلطان الإرادة سيتم الالتزام من جانب المحكمة المختصة باختيار الأطراف.
- في حال عدم الاعتماد حرية اختيار الأطراف في معاملات العملات المشفرة، فسيكون من الصعوبة بمكان تحديد القانون الواجب التطبيق استناداً إلى قواعد الإسناد التقليدية وعلى نحو ما سيتضح بيانه، وسيكون الأمر مُعقداً للغاية، ولن يكون من السهل تطبيق قواعد إسناد تقليدية كالتي تعتمد على قانون موقع الملكية، نظراً لأن هذه الأصول المشفرة ليس لها موقع مادي ملموس من الأساس.
- بالإضافة إلى ما سبق ستؤدي حرية اختيار الأطراف إلى تقليل التفسير المُعقد لقواعد اختيار القانون في الحالات المماثلة، على سبيل المثال تفسير هذا الشرط بناءً على محل الإقامة المعتادة، وهو أمر يُضعب بشكل كبير بشكل خاص في بيئة العملات المشفرة بسبب الأسماء المستعارة المُستخدمة في التداول.

ثانياً- القيود المفروضة على مبدأ حرية اختيار القانون:

96⁰ TAKAHASHI Koji : Law applicable to proprietary issues of cryptoassets, Op. Cit, 351.

97⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P,278.

على الرغم من المميزات سألغة الذكر، إلا أنه هناك بعض القيود على تطبيق حرية الأطراف في اختيار القانون بما في ماهية المقصود باختيار القانون من قبل الأطراف، فضلاً عن أنه قد تكون هناك إشكاليات حول حماية الطرف الثالث في حالة وجود حرية اختيار غير مقيدة، فإذا كان للأطراف بمعاملة معينة حرية اختيار القانون المطبق على آثار معاملتهم تجاه الكافة، فيمكنهم والحال كذلك تنفيذ اختيارهم للتأثير بشكل سلبي أو التأثير على الحقوق المكتسبة للأطراف الثالثة، ولذلك يجب الالتزام بالمبدأ القائل بأن حرية الاختيار بين الأطراف في معاملة معينة يجب ألا تخل بأي حال من الأحوال بحقوق الأطراف الأخرى.

ثالثاً- نطاق القانون الواجب التطبيق:

ينبغي الإشارة إلى أن لأطراف العلاقات التعاقدية كأصل عام وبشكل خاص العلاقة محل الدراسة اختيار القانون الواجب التطبيق، والذي بدوره سيتم الاستعانة به لحل منازعاتهم الجارية أو المستقبلية، مع الإشارة إلى أن القانون المحدد من قبل هذه الأطراف قد يتبع دولة معينة وقد لا يتبع أيضاً، مثل الأطراف الذين يتفقون على تطبيق نصوص اتفاقية ما أو مبادئ دولية محددة، أو حتى أعرف دولية، ولذلك فإنه بالنظر إلى ماهية القانون المختار يؤدي إلى جواز اتفاق الأطراف على اختيار قانون وطني لدولة محددة، ومن حقهم أيضاً اختيار قواعد محددة لتكون واجبة التطبيق كقواعد (Lex mercatoria) والمُراد به القانون التجاري المشترك⁽⁹⁸⁾.

ولكن يرى البعض بأنه يجب تقييد نطاق القوانين التي يمكن للأطراف اختيارها، لأن حرية الاختيار المطلقة قد تُستخدم للتجارب على القواعد التنظيمية وخاصة في منازعات العملات المشفرة، مثل، الأطراف التي قد تختار قانوناً معيناً فقط لتجنب الالتزامات التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال أو حماية المستثمرين، وهو ما سيتضح بيانه حينما يتم تطبيق قاعدة اختيار القانون في نطاق اتفاق روما الأول⁽⁹⁹⁾.

على سبيل المثال، وبالنظر لاتفاقية روما الأولى في نطاق القانون واجب التطبيق في الالتزامات التعاقدية، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة، «بأن يحكم العقد القانون الذي يختاره الطرفان، ويحدد هذا الاختيار صراحةً أو ضمناً من خلال شروط العقد أو ملائسات القضية»، وينطبق هذا المفهوم على منازعات العملات المشفرة، فإنه لا يُمكن بأي حال من الأحوال اعتبار قواعد الإجماع أو ما يُطلق عليها معايير الإرشاد المتفق عليها «Consensus rules» و الواردة في بروتوكولات البيتكوين والريبيل، بمثابة قانون اختاره الأطراف⁽¹⁰⁰⁾، ذلك أن اتفاقية روما لا تعترف إلا باختيار نظام قانوني وطني، ولا تُجيز اختيار قواعد غير صادرة عن دولة وبالتالي، فإن المشاركين في أنظمة البيتكوين والريبيل لم يقوموا بأي اختيار قانون وفق هذا المعنى، وبما أن المادة الثالثة لا تنطبق في هذه الحالة، يصبح من الضروري البحث عن بدائل للاختيار هذ القانون في حال عدم وجود اختيار صريح من الأطراف.

ولذلك حينما يتم الحديث عن قاعدة حرية أطراف النزاع في اختيار القانون المطبق على نزاعهم، فإن الأمر

٩٨ د. هايدي عيسى حسن علي حسن، مرجع سابق، ص ٨٣٥.

99 0 TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, 354.

١٠٠ من بين البدائل المستقبلية الممكنة لاختيار القانون الوطني، يلاحظ أن المادة الثالثة من لائحة روما الأولى تختلف عن المادة الثالثة من مبادئ لاهاي غير الملزمة بشأن اختيار القانون في العقود التجارية الدولية، والتي تنص على أن «القانون الذي يختاره الأطراف قد يكون قواعد قانونية مقبولة على المستوى الدولي أو فوق الوطني أو الإقليمي باعتبارها مجموعة محايدة ومتوازنة من القواعد، ما لم ينص قانون المحكمة على خلاف ذلك»، بمعنى أنه وحتى لو أُعطي هذا النص قوة قانونية داخل النظام القانوني المعني بموجب تشريع مستقبلي، فلا يبدو أن هناك احتمالاً واقعياً لإدراج «قواعد الإجماع» الخاصة بالبيتكوين ضمن فئة «القواعد القانونية» في نطاق هذا النص، وبشير التعليق على مبادئ لاهاي إلى أن الشرط الوارد في المادة الثالثة بأن تكون «القواعد القانونية مقبولة على المستوى الدولي أو فوق الوطني أو الإقليمي باعتبارها محايدة ومتوازنة» لا يتحقق في حالة «مجموعة قواعد واردة في العقد ذاته، أو في الشروط العامة لأحد الأطراف، أو في مجموعة من المصطلحات الخاصة بصناعة محلية».

ولذلك فإن قواعد الإجماع الخاصة بالبيتكوين والريبيل لا تتمتع بمستوى التحقق الخارجي اللازم لاستيفاء هذا المعيار، حتى لو أمكن اعتبارها «قواعد قانونية» بالمعنى المقصود في المادة الثالثة (وهو أمر مشكوك فيه). فهي لا وجود لها ولا وظيفة خارج النظام ذاته، وإنما تكاد تعادل هي أقرب إلى «شروط عقدية داخلية»، وليست قواعد قانونية عامة قابلة للتطبيق في إطار تنازع القوانين. للمزيد حول هذا الأمر في إطار قواعد التنازع الواردة في القانون الإنجليزي، أنظر في هذا المؤلف:

- DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict of Law, Op. Cit, P, 108.

يتطلب اهتماماً خاصاً وأمور معينة يجب أخذها في الاعتبار، ويتعين اتباعها للاستئارة بها، وصولاً لتحديد إطار مناسب لاختيار القانون على منازعات الأصول المشفرة، يجب الالتزام بعنصرين في ذلك الصدد، وهما أولاً ما يُلحق عليه الحياد التكنولوجي⁽¹⁰¹⁾.

وذلك لتحقيق فكرة استيعاب الابتكارات والتنوعات التكنولوجية المستقبلية بين النظم القانونية المختلفة، ومن ثم فإن مفتاح قاعدة إسناد اختيار القانون أو الاتفاق المحدد هي المصطلحات القانونية المستخدمة لتكييف نطاق القاعدة أو الاتفاق، ولذلك يتعين أن تكون المصطلحات المتصلة بقاعدة اختيار القانون كافية لاحتواء التكييفات الناتجة عن التنوع بين الأنظمة القانونية المتعددة بواسطة قاعدة اختيار القانون، ولذلك فلا مناص من القول بضرورة أن تكون المصطلحات المحددة لنطاق القاعدة أوسع من تلك المتعلقة بمنهج القواعد الموضوعية المحددة لاختصاص معين⁽¹⁰²⁾.

فإذا تم تكييف نطاق قاعدة أو الاتفاق على اختيار القانون بذات المصطلحات الضيقة الواردة بمنهج القواعد الموضوعية، فإن قاعدة اختيار القانون لا يُمكن تطبيقها في الحالات التي تُشير بها قاعدة الإسناد إلى تطبيق قانون أجنبي يختلف عن القانون الذي تُشير إليه منهج القواعد الموضوعية (مثل لائحة روما الأولى)، ولذلك لا بد من تفادي هذا الخلل خاصة إذا كانت قاعدة اختيار القانون سيتم تطبيقها على المستوى الإقليمي كما هو الحال وفقاً لنص المادة (٢) من لائحة روما الأولى الخاصة بالالتزامات التعاقدية، هذه الخصوصية في قاعدة اختيار القانون خلافاً لمنهج القواعد الموضوعية هي أحد الأسباب التي تجعل مفهوم المصطلحات القانونية المرتبطة بالاتفاق فاصلاً في تحديد نطاق قاعدة اختيار القانون والتي يتعين أن تكون واسعة النطاق بما فيه الكفاية⁽¹⁰³⁾.

أما عن العنصر الثاني الذي يجب مراعاته عند تطبيق قاعدة اختيار القانون، هو التقدم التكنولوجي السريع، والذي تم تحقيقه في مجال الاتصال والرقمنة، وعلة ذلك هو أن الأصول المشفرة هي ظاهرة حقيقية وواقعية في عصرنا الحالي، ويُمكن أن تؤثر بشكل كبير وعلى نطاق واسع على الأوضاع والمعاملات القانونية المختلفة، بالإضافة إلى أنها تُثير العديد من المسائل القانونية العابرة للحدود، والتي تقود إلى تساؤلات قانونية أخرى، على سبيل المثال بقانون الأسرة، خصوصاً الجوانب القانونية منها، والمواريث، والقانون المتعلق بالالتزامات التعاقدية والغير تعاقدية (الضرر) وقانون الملكية الفكرية، وقانون الملكية، لذلك من الأهمية بمكان، أن يكون إطار ونطاق قاعدة اختيار القانون في منازعات الأصول والعملات المشفرة، متسقة ومتناسبة مع قواعد اختيار القانون الأخرى المرتبطة .

؛ **واستخلاصاً لجل ما سبق**، ففي حال الاعتماد على ضابط إسناد اختيار القانون، يجب وضع حد فاصل بين العملات المشفرة كأصول أو قيم إلكترونية تخضع لقواعد خاصة بها، وبين ما تمثله من حقوق أو أشياء مادية والتي تظل خاضعة لمنهج تنازع القوانين التقليدي، حيث يُمكن استخدام وتكييف الأصول المشفرة المعرفة بأنها قيم إلكترونية قابلة للتتبع، كتمثيلات للمطالبات التعاقدية وغير التعاقدية أو حتي باعتبارها شيء مادي مثل حقوق الملكية الرمزية بالسيارات، وتطبيقاً لذلك فإن مسألة اعتبار حيازة الأصول المشفرة عبر الرموز المميزة الخاصة بها تؤدي إلى ملكية الشيء محل الرموز هي مسألة تتعلق بالقانون الموضوعي المُطبق على النزاع، ويلاحظ أنه في الحالات التي يكون فيها ملكية ونقل الأشياء المادية أو التنازل عن الحق أو الدعاوي المرتبطة، خاضعاً لقواعد تنازع قوانين أخرى، يتعين استبعادها من مجال قاعدة اختيار القانون محل التطبيق، وذلك لأن تبادل الأصول المشفرة إلى الدافع الأساسي للتعامل بين الطرفين اللذان حدث بينهما تنازع فيما بعد⁽¹⁰⁴⁾.

١٠١ ٠ يُقصد بهذا المصطلح: «حرية الأفراد والمنظمات في اختيار التكنولوجيا الأنسب لاحتياجاتهم ومتطلباتهم للتطوير أو الاستحواذ أو الاستخدام أو التسويق، دون أن يكون هناك ثمة معرفة بالمعلومات أو البيانات الخاصة بهذه التكنولوجيا» أنظر حول هذا الأمر بالموقع الإلكتروني:

<https://purdue.edu/critical-data-studies/collaborative-glossary/technological-neutrality.php> (Cited on 11/11/2025)

102⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P, 271.

103⁰ Ibid, P,272.

104⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P, 274.

بعبارة أخرى وأدق ينبغي أن تقتصر قاعدة أو الاتفاق على اختيار القانون فقط على نقل القيم الإلكترونية ذاتها محل النزاع، وليس باعتبارها قيم مادية منقولة أو حق مُجسد، ومن ثم يجب أن تظل جميع المسائل المتعلقة بطبيعة الحق ومحتوى الحقوق المتضمنة أياً كانت طبيعتها (كملكية جهاز الحاسب الآلي المتضمن رموز العملات المشفرة) خارج نطاق تطبيق قاعدة التنازع محل البحث.

على سبيل المثال من خلال القياس على نطاق قواعد اختيار القانون المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط مالي، فإن طبيعة وجود الحقوق المتضمنة بالورقة المالية تقعان خارج نطاق اختيار القانون الواجب التطبيق على ملكية المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط وفقاً لاتفاقية لاهاي للأوراق المالية (105).

المطلب الثاني

آليات اختيار القانون الواجب التطبيق في منازعات العملات المشفرة وفق ظروف الإسناد المتاحة

من الأهمية بمكان حينما يتم الحديث عن محاولة تطويع قاعدة اختيار القانون للتطبيق على المنازعات المتعلقة بالأصول المشفرة، أن يتم توفير مساحة لتلك الأصول في إطار نظام اختيار القانون المطبق بالأنظمة القانونية عبر المحاكم والجهات القضائية المختلفة، على سبيل المثال لا يمكن بأي حال من الأحوال ألا تُقبل دعوى إفلاس وفقاً للائحة الإفلاس المتعلقة بقواعد الاختصاص القضائي الدولي (بين دول الاتحاد الأوروبي) لمجرد أن من عناصر الدعوى أصولاً مشفرة (106) لأنه لا تزال الشركة التي تشتري الأصول المشفرة خاضعة للقانون المطبق على الشخص الاعتباري، وقد يكون ذلك القانون هو قانون الدولة التي يوجد بها مقرها القانوني، أو الدولة التي يوجد مقرها الرئيسي (107).

وترتيباً على ما سلف يتعين تبيان كيفية والطريق نحو الاستعانة وتطويع ضابط إسناد اختيار القانون على منازعات العملات المشفرة، فضلاً عن التطرق إلى الظروف المتاحة المتعلقة بالأصول في إطار هذه القاعدة، وكيفية التطبيق العملي لها على أرض الواقع، فضلاً عن مضمون القانون الواجب التطبيق على صحة شرط اختيار القانون ومن يلتزم به ونطاقه، وهو ما يتعين عليه تقسيم هذا المطلب إلى الأجزاء الفرعية التالية:

١٠٥^٥ بالبحث في أحكام هذه الاتفاقية اتضح أنها تبنت نهج أساسي بأن القانون الواجب التطبيق هو القانون المعمول به في الدولة المنققة عليها صراحة في اتفاقية الحساب أو إذا كانت اتفاقية الحساب تنص صراحة على أن هناك قانوناً آخر يُطبق على المسائل المتعلقة بإيداع الأوراق المالية.

ولكن بالنظر لأحكام نص المادة (٣/٢): «مع مراعاة بأن هذه الاتفاقية لا تُحدد القانون الواجب التطبيق على الحقوق والواجبات الناتجة عن إيداع الأوراق المالية... إلى الحد الذي تكون فيه هذه الحقوق أو الواجبات تعاقدية بحتة أو شخصية بحتة أو الحقوق والواجبات التعاقدية أو الشخصية الأخرى للأطراف في التصرف في الأوراق المالية المحتفظ بها لدى وسيط؛ أو حقوق وواجبات مصدر الأوراق المالية أو مسجل المصدر أو وكيل التحويل، سواء فيما يتعلق بحامل الأوراق المالية أو أي شخص آخر» أنظر نصوص الاتفاقية عبر الموقع الإلكتروني:

<https://assets.hcch.net/docs/3/afb7-8e18eb4-v7a0c-af-80c4f30990bb8a.pdf> (Cited on 12/11/2025)

(/) 1060 “lex societatis looks at web site: “ <https://www.e2.law/en/legalconcepts/lex-societatis> 12/11/2025) 107^٥

YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P,275, Para 1 .

الفرع الأول

آلية تطبيق قاعدة إسناد اختيار القانون

أولى الخطوات التي ينبغي السير فيها لتطبيق قاعدة التنازع محل المطلب، أن تعترف سلطات دولة ما باختصاص محاكمها بنظر المنازعات المتعلقة بهذا النوع من العملات، ثم يتعين على هذه الأخيرة تحديد القانون الواجب التطبيق على المعاملات القائمة، وكما هو الحال في مسائل الاختصاص، فإن أبسط الحلول يتمثل في السماح بإبرام اتفاق على اختيار القانون، ويجب أن يكون القانون المختار قانون دولة تعترف بالمعاملات على سبيل المثال الاعتراف بالاتفاقيات التجارية القائمة على تقنية البلوكتشين، بحيث يكون لهذه المعاملات أثر قانوني ملزم (108).

وعلة ذلك هو أن النظام القانون التقليدي لاختيار القانون من جانب أطراف النزاع مازال هو الواجب التطبيق، ولا يبدو أن هذا الإطار قادرٌ على معالجة جميع القضايا التي تنشأ عبر مختلف فروع القانون فيما يتعلق بالأسول المشفرة وبناءً عليه، ينبغي أن تقتصر قاعدة أو أداة اختيار القانون الخاصة بالأسول المشفرة على معالجة المسائل المحددة التي لا تعالجها القواعد أو أدوات اختيار القانون القائمة بشكل كافٍ، ومن ثم يتعين معالجة التساؤلات التي تنشأ بخصوص الأسول المشفرة في إطار ذلك النظام القائم، وسبب ذلك هو أنه لا يبدو من الممكن إيجاد حل مستقل وقريب لمعالجة جميع المسائل الناشئة في مختلف مجالات القانون المتعلقة بالأسول المشفرة.

ببساطة فإن القواعد أو الأدوات الجديدة الخاصة باختيار القانون في مجال الأسول المشفرة لا ينبغي أن تكون شاملة أو عامة لكل المسائل القانونية، بل يجب أن تقتصر على معالجة الثغرات أو النقاط التي لم تغط بشكل كافٍ في القواعد الحالية لتنازع القوانين.

من أمثلة هذه الأمور، تحديد القانون الواجب التطبيق على الأمور المتعلقة بالخدمات التي تُقدمها الشركات المصدرة للأسول المشفرة، أو القانون المعمول به فيما يخص مسألة من الأمور المتعلقة بتحديد ماهية الورثة الشرعيين، وبالتالي فهي تساؤلات لا تتعلق بقاعدة أو أداة تم تطويرها حديثاً فيما يتعلق بالأسول المشفرة، وبالتالي سيتعين على مجتمع العملات والأسول المشفرة أن يكونوا على دراية وعلى استعداد للتعقيد الذي سيحدث عن محاولة تطبيق قاعدة اختيار القانون على مختلف المواقف المتضمنة لأسول مشفرة، فلن يكون هناك قانون دولي خاص شامل لكل هذه الأوضاع المستحدثة (109).

بالإضافة إلى ذلك فإذا تم تكييف الأسول المشفرة من جانب المحكمة المختصة على أنها نوع من أنواع الملكية سيتم الاصطدام برفض أغلب القوانين الوطنية بإعطاء الأفراد حرية اختيار القانون في قضايا الملكية، وذلك بسبب عدم التأثير على مصالح الغير (الطرف الثالث) نظراً لأن حقوق الملكية ترتب آثاراً تجاه الجميع.

على سبيل المثال فلنفترض أن الشخص (أ) أبرم عقداً لبيع ونقل ملكية ممتلكاته إلى الشخص (ب)، ثم أبرم عقداً آخر يتضمن ذات الممتلكات للشخص (ج) والذي على علم بالصفقة السابقة، وحصل بموجب هذا العقد على الحياة الفعلية للممتلكات من الشخص (أ)، ومن ثم ينتج عن هذه العلاقة قانونان صالحان للتطبيق وهما قانون الدولة (أ) والمحدد من خلال بند اختيار القانون في العقد المبرم مع (ب)، وقانون الدولة (ب) والوارد بشرط اختيار القانون في العقد المبرم مع (ج) (110).

وطبقاً لقواعد القانون الدولة (أ) تنتقل ملكية المنقولات بمجرد اتفاق نقل الملكية فقط، ولا يتطلب حياة الطرف المنقول إليه للاحتجاج بالنقل ضد الطرف الثالث حسن النية، بينما بموجب القانون الدولة (ب) لا تنتقل ملكية المنقولات مالم يتسلم الطرف المنقول إليه حيازتها الفعلية بموجب اتفاق صحيح ناقل للملكية، ومن ثم في ظل

108 ⁰ GUILLAUME Florence, Op. Cit, P,70.

109 ⁰ YÜKSEL Burcu, Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P,275, Para, 2.

110 ⁰ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, 350.

هذا السيناريو سيؤدي تطبيق قانون الدولة (أ) وقانون الدولة (ب) إلى نتائج متناقضة بخصوص من هو المالك الفعلي للممتلكات المنقولة مع افتراض أن حق الملكية له أثر تجاه الجميع.

؛ ومن المؤكد أن مثل هذه القيود والتحديات من شأنها أن تتسبب في نوعاً من تفتيت وتجزئة القوانين الواجبة التطبيق على منازعات الملكية وذلك بواسطة كل طرفين مختلفين، وبالتالي تقويض أهم ميزة من مميزات حقوق الملكية، وهي حبتها على كافة لأن إطلاق يد الأطراف في اختيار القانون على هذا النحو سيؤثر بلا شك في النهاية على تلك المميزات على حقوق الملكية وتقويضها بشكلٍ ضار للطرف حسن النية⁽¹¹¹⁾.

واستنتاجاً لكل ما سبق يتعين التسليم بأن التعقيدات الناشئة عن قاعدة اختيار القانون هي متطورة ومتجددة باستمرار، ولا سيما المسائل الجانبية المتصلة بها، وتؤدي إلى التجزؤ وخلق إشكاليات، وتحديداً يُمكن أن يترتب على عدم وجود قواعد مُلزمة تُعالج المسائل العرضية الناتجة عن التعامل بالأصول المشفرة إلى ازدياد عدد الحالات التي لا يُمكن فيها تحديد القانون الواجب التطبيق مسبقاً بشكل واضح، ولذلك من الأهمية بمكان وضع قاعدة إسناد خاصة باختيار القانون، تتفادي المزيد من عمليات التكيف الإضافية في مجال الأصول المشفرة والقيم الإلكترونية المُعترف بها، ولذلك يجب أن توفر قاعدة اختيار القانون بشكلها الحالي الإجابة على فجوة من التساؤلات التي لم يتم التعامل معها بشكلٍ كافٍ لإمكانية تطبيق قاعدة اختيار القانون دون الدخول في التعقيدات سالفة الذكر.

؛ على سبيل المثال تُمثل إحدى الاستثناءات من نطاق قاعدة اختيار القانون هو الحق في ملكية القيم الإلكترونية ذاتها، ولذلك فإن عقد البيع أو التصرف عند الوفاة والذي بموجبه تم نقل ملكية الأصول الإلكترونية إلى شخصٍ آخر يتعين أن يخضع لقواعد اختيار القانون المرتبطة بالعقد أو الإرث، ومن ثم يؤدي ذلك إلى وجود قاعدة اختيار القانون تستهدف مجموعة الحقوق المتصلة بالأصول المشفرة وكيفية اكتسابها، تلك التساؤلات مرتبطة في العادة بمفهوم حق الملكية وحقوق الحياة والاستخدام، والسماح للأخيرين باستخدامها وغيرها من تلك الحقوق المتعلقة بالمنقولات⁽¹¹²⁾.

وبالتالي فهذه القاعدة تتناول حل مسائل أولية هامة للغاية، على سبيل المثال في قانون الإفلاس والقانون المرتبط بحقوق الورثة وقانون الأسرة المتصل بالحقوق المذكورة أعلاه، فمن الأهمية بمكان أن يظل نطاق التدخل بين قاعد اختيار القانون مع القاعدة الحاكمة لأثار الملكية ضمن نطاق القواعد القائمة في تلك المجالات، وهذا يعني أن ضوابط الإسناد في قاعدة اختيار القانون بتلك المجالات ستظل كما هي دون تغيير، وهذا من شأنه أن يُقلل من تجزئة القانون المطبق على المسألة المعنية، ومن ثم من المحتمل وإلى حدٍ كبير اعتبار مجال مسائل الملكية المتعلقة بالأصول المشفرة كمجال من مجالات القانون يتطلب تدخلاً تشريعياً فيما يتعلق بقواعد اختيار القانون الواجب التطبيق⁽¹¹³⁾.

الفرع الثاني

روابط الإسناد «Connecting Factors» (ظروف الإسناد) المتاحة المتعلقة بالأصول المشفرة في إطار قاعدة اختيار القانون

بناءً على التحليل سالف الذكر، من الضروري التعرض لبعض النقاط الأولية لاستكشاف روابط الإسناد المتاحة في تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول المشفرة، وفيما يخص الجوانب النقدية، بما أنه يتم تكييف النقود القانونية على أنها ائتمان مادي متداول، فإن تكييف الأصول المشفرة المُستخدمة كأداة دفع يُمكن أن يُثير إلى جانب تطبيق القانون النقدي، مسألة الإحالة إلى الالتزامات التعاقدية، مثلما هو الوضع مع أدوات

111 ° Ibid, 351.

112 ° YÜKSEL Burcu, Ripley and HEINDLER Florian Op. Cit, P,276 para 1.

113 ° YÜKSEL Burcu, Ripley and HEINDLER Florian Op. Cit, P,276, Para 2.

الدفع الإلكترونية الأخرى كبطاقات الائتمان، أما عن الجوانب المتعلقة بالملكية، يُمكن تكييف اكتساب حقوق الملكية الخاصة بالأصول المشفرة في قاعدة اختيار القانون على أنها مسألة متعلقة بقانون الالتزامات، وذلك بسبب ما يحدث من الإشكاليات المتعلقة بتطبيق قانون الموقع على الأصول المشفرة.

ولذلك قد تكون ضوابط الإسناد المختلفة متوقفة اعتماداً على استخدامات أو وظائف الأصول المشفرة، ولذلك يهدف هذا الجزء إلى تسليط الضوء حول الخيارات الشائعة التي يُمكن أخذها في الحسبان عند تحديد ضوابط إسناد مناسبة بالأصول المشفرة أو تطوير تلك العوامل حينما يتم نظر القضايا المختلفة التي تتسبب في ظهورها، وحالياً يجري استكشاف بعض عوامل الربط المختلفة لتحديد القانون المطبق على الأصول المشفرة، حيث تشمل هذه الخيارات في إطار قاعدة اختيار القانون (114):

- القواعد المتعلقة بمكان التسجيل وحفظ الحساب والمرتبطة بشكل كبير بقواعد اختيار القانون المتعلقة بالأدوات المالية.
- القواعد المتعلقة بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالالتزامات التعاقدية.
- القواعد التقليدية المنطبقة على حقوق ملكية الأشياء المادية.

الفرع الثالث

التطبيق العملي لآلية القانون الموحد المختار

في منازعات الأصول المشفرة

بسبب إشكاليات اختيار القانون في حال تم تكييف الأصول المشفرة على أنها حق من حقوق الملكية والتي تم توضيحها في أكثر من نقطة، فهناك إمكانية لحل وتذليل تلك الصعوبات وتبني قاعدة اختيار القانون في إطار منازعات الأصول المشفرة عبر شرط واحد مفاده أن يتم اختيار قانون موحد للأصل المشفر المعني بالمنازعة أو قانون واحد يختص بكافة معاملات الأصول المشفرة عبر البلوك تشين والتي يتم تداول الأصل المشفر عليها، فمن خلال الاختيار الموحد للقانون الواجب التطبيق من قبل بداية حدوث النزاع في الأساس، يُعني خضوع جميع الأشخاص المتعاملين والمشاركين في تداول الأصول المشفرة المعنية أو المتداولة عبر البلوك تشين (115).

ففي حال تم اختيار قانون موحد بين جميع المتعاملين في الشبكة أو المنصة المعنية فإن التحديات والإشكاليات المشار إليها لن تحدث من الأساس، وبما أن اختيار القانون أصبح موحداً، فلن تكون هناك أدنى فرصة لتجزئة القوانين الواجبة التطبيق، كما أنه لن يكون هناك أية تناقض في التطبيق بين القوانين المرتبطة بالمنازعة، فضلاً عن أنه لن يكون هناك مجالاً للاختيار من قبل الأطراف الفردية ومن ثم لن يكون هناك ثمة صعوبات مرتبطة بالغير، وفي حال حدوث تنازع بين القوانين مثل التنازع بين القانون المختار والموحد المرتبط بالأصل المشفرة المعنى، وبين قانون آخر موحد أيضاً لشبكة البلوك تشين والتي تم تداول الأصل المشفر عبرها، يتعين في هذه الحالة تطبيق القانون المختار الأول باعتباره الأكثر تحديداً وارتباطاً (116).

وفي ظل هذا التمهيد يتعين توضيح الآلية العملية أو الوسيلة المتاحة لاختيار الأفراد لقانون موحد على منازعاتهم المرتبطة، بالعملة المشفرة، وفي ذات النطاق قد يثور تساؤل مهم للغاية ألا وهو ما هو القانون الواجب التطبيق والحاكم لشرط اختيار القانون في ظل هذه المنازعات؟ وهو ما يتطلب تقسيم هذا الفرع إلى التالي:

أولاً- التطبيق العملي لآلية القانون الموحد المختار في منازعات الأصول

114 ° YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian : Op. Cit, P,277.

115 ° TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, P, 351.

116 ° Ibid, P, 352.

الاستخدام) التي من ضمنها بند اختيار القانون والتي بدون الموافقة عليها لن تكتمل المعاملة ⁽¹²²⁾، وعلى الرغم من أن هذا الرأي جدير بالاهتمام إلا أنه وبسبب أن التوقعات الإلكترونية تقتصر إلى الرؤية الفعلية للمستخدمين كال عقود التقليدية فهناك شكوك كبيرة حول إمكانية جعل هذه الشروط ملزمة لكافة المستخدمين في سلسلة التداول ⁽¹²³⁾.

وتطبيقاً لذلك فإن منصة (EOS blockchain platform) تتضمن شروط استخدام اطلقت عليها مصطلح «الدستور» والذي أنشئ من قبل مطوريه وكانت تتضمن بنداً ينص على أن اختيار القانون لحل المنازعات سيكون وفق مبادئ العدالة (مبادئ غير تابعة لأية دولة) وقوانين دولة مالطا وذلك على الترتيب، فضلاً عن شرط اللجوء للتحكيم لحل المنازعات في حالة سرقة أو اختلاس أي أصل من الأصول المشفرة بالمنصة ⁽¹²⁴⁾

ثانياً- ماهية القانون الحاكم لشروط اختيار القانون:

وفقاً لما تم توضيحه في السابق فإن اختيار القانون في منازعات الأصول الرقمية أو بمنصات البلوك تشين سيكون فعالاً في حال تم تحديده من آلية الاختيار الموحد للقانون، بمعنى أدق أن يكون اختيار مشترك لجميع المستخدمين، ولذلك يثور التساؤل حول ماهية القانون الواجب التطبيق على صحة شرط اختيار القانون ومن يلتزم به ونطاقه؟ في الواقع من الناحية النظرية البحتة فإن القانون المختص بمثل هذه الأمور هو القانون الحاكم للشروط ذاته، بمعنى أن الأمر سيعود إلى العقد المبرم بين الأطراف المعنية، وبالتالي سيفقدنا الأمر إلى المسائل التعاقدية و ماهية القانون الذي يحكم بند اختيار القانون في تلك المسائل ⁽¹²⁵⁾.

وينطبق هذا الأمر سواء كان شرط الاختيار وارداً في مستند تقني يتعلق بالأصل المشفر، أو في عقد بيع لعملة من العملات المشفرة المستقرة، أو في شروط الاستخدام اللامركزي بالنسبة للبرامج غير المركزية، وينطبق ذات الأمر أيضاً على شرط اختيار القانون في شروط الاستخدام الخاصة بالبلوك تشين، حيث يثور دائماً التساؤل حول مدى إلزامية الغير مُستخدم للشبكة بالقانون المختار في حال حدوث نزاع ما؟ ولذلك فإن هذه المسائل تتصل اتصالاً مباشراً بالأمور الكلاسيكية المتعلقة باختيار القانون في المسائل التعاقدية مثلما تم التوضيح بأعلاه، وهو القانون المختار والمحدد من قبل الأطراف بالعلاقة التعاقدية مع بعض الاستثناءات مثلما هو الوضع بلائحة روما الأولى الخاصة بالالتزامات التعاقدية ⁽¹²⁶⁾.

إلا أن الوضع يختلف قليلاً بالنسبة لقضايا الملكية، حيث إن القانون الواجب التطبيق على العقد والذي يوضع فيه شرط اختيار القانون يجب أن يتم تحديده بشكل منفصل، وذلك لأن اختيار القانون بشأن مسائل الملكية مختلف تماماً عن القانون المختار في الأمور التعاقدية، على الرغم من أنه من المحتمل أن يتم صياغة ذات الأمر ببند واحد، على سبيل المثال من الممكن أن يتم النص على هذا الشرط كالتالي: اختيار القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية يخضع للقانون الواجب التطبيق على العقد سواء كان هذا العقد متمثلاً في ورقة الطرح الأولي (الورقة البيضاء) أو عقد بيع أو شروط استخدام للبلوك تشين ⁽¹²⁷⁾.

المبحث الخامس

122 ⁰ SANITT Adam: Legal analysis of the governed blockchain Norton Rose Fulbright , June 2018, PP: 2-4.

123 ⁰ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, P, 353.

124 ⁰ "Choice of law for disputes shall be, in order of precedence, this Constitution, the Maxims of Equity, and the laws of Malta"

أنظر حول بنود استخدام تلك المنصة بالموقع الإلكتروني:

<https://mifengcha.com/news/c٦٤٢cfbabcc٧٥٤b٦٤ec٠a١> (Cited on, 5/7/2024).

125 ⁰ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, P, 353 , Para , 3.

١٢٦ ⁰ تنص المادة (١٠) من اللائحة روما الأولى على أن: «١. يتحدد وجود وصحة العقد، أو أي شرط في العقد، بموجب القانون الذي سيحكمه بموجب هذه اللائحة إذا كان العقد أو الشرط صحيحاً. 2. ومع ذلك، يجوز لأي من الطرفين، لإثبات عدم موافقته، أن يعتمد على قانون البلد الذي يقيم فيه بصفة اعتيادية...».

127 ⁰ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, P, 354.

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العملات المشفرة

القانون الواجب التطبيق على منازعات ملكية الأصول المشفرة وفقاً لضوابط الإسناد الاحتياطية.

تمهيد وتقسيم:

تبين في المبحث السابق أن اقتراح قاعدة اختيار الأطراف للقانون في منازعات الأصول المشفرة عبر توحيد اختيار القانون، سيكون صعباً بدرجة كبيرة ضمان هذا التوحيد في الواقع العملي على الأقل في بعض العملات المشفرة، خصوصاً في منصات البلوك تشين العامة وعلى نحو ما سيتبين لاحقاً، وبالتالي في حال عدم اختيار قانون موحد أو تعذر الاتفاق لأي سبب كان، يجب اللجوء إلى الضوابط الأخرى الاحتياطية، ومع التسليم بصعوبة تكييف الأصول المشفرة على أنها منقولات ومن ثم خضوعها لقانون مكان تواجد هذا المنقول وقت حدوث السبب المرتب للملكية أو الحيازة وفق غالبية القوانين الوطنية.

ومن ثم يتعين توضيح أولاً- ضوابط الإسناد الاحتياطية والمقترحة من الأوساط القانونية المعنية بالقانون الدولي الخاص، كنسبة قانون مكان الإنشاء أو مكان التسجيل المقترح من بعض الفقه لتحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات الملكية الخاصة بالأصول المشفرة، ولكن في نطاق تداولها في المنصات التقليدية (بخلاف منصات البلوك تشين)، أي أن هذا المبحث مخصص لضوابط الإسناد الاحتياطية في حال انتفاء إرادة الأطراف في الاتفاق على اختيار قانون مُحدد، في إطار تلك المنصات، ومحاولة لوضع حلول لتلك الإشكاليات العملية لحين التوافق حول منهج للقواعد الموضوعية تُعالج تلك التحديات.

ثم سيتم التطرق في المطلب الثاني إلى بيان تلك الضوابط في إطار المنازعات الحاصلة في منصة البلوك تشين باختلاف أنواع هذه الأخيرة، وفي المطلب الثالث من الضروري التطرق بجدية إلى انعكاسات مؤتمر لاهاي على النظرة المستقبلية لهذه الإشكالية، بما قد يُشكل نواة مستقبلية لاتفاقيات على المستوى الإقليمي تُعالج هذه المسائل.

المطلب الأول: ضوابط الإسناد الاحتياطية في منازعات العملات المشفرة المتداولة عبر المنصات التقليدية.

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على منازعات ملكية الأصول المشفرة المسجلة في منصات البلوك تشين.

المطلب الثالث: انعكاسات مبادئ اليونيدروا على الأصول المشفرة والقانون الواجب التطبيق.

المطلب الأول

إشكالية الإسناد الاحتياطي في منازعات العملات المشفرة المتداولة عبر المنصات التقليدية

تأصيل المسألة:

في حال ما تخلف اختيار القانون بين أطراف النزاع، أو لم تتضمن شروط المنصة المتداول عليها الأصول المشفرة شرط اختيار القانون، سيتم اللجوء بلا شك نحو الضوابط الأخرى المرتبطة بتحديد القانون واجب التطبيق، ولذلك سيتم بحث بعض ضوابط الإسناد المرتبطة بالقانون الواجب التطبيق على منازعات العملات المشفرة، التي يتم تداولها عبر منصات تلك العملات مثل منصتي (Binance) (Coinbase)، وهي أكثر المنصات التي يحدث من خلالها تنازعا في القوانين.

في حال ما إذا تم تكييف هذه العملات بأنها أصولاً منقولة أو ممتلكات ملموسة، فإن قاعدة الإسناد المطبقة في منازعات الملكية هي اختصاص قانون المكان الذي يتواجد به الأصل، وذلك وفقاً للعديد من الأنظمة

القانونية المختلفة⁽¹²⁸⁾، وتطبيقاً لتلك القاعدة يُمكن التعامل مع الأصول المشفرة بذات الطريقة التي يتم التعامل بها مع المنقولات، حيث يُمكن لأي شخص أن يحتفظ مجموعة من العملات المشفرة دون تدخل وسطاء.

بإمعان النظر للدور الفعلي الذي تؤديه العملات المشفرة كمخزن للقيمة، وطبقاً للنمط التقليدي في مسائل الملكية، يقتضي أن القانون الحاكم لحقوق الملكية - كما تحدده قواعد تنازع القوانين هو في الأصل قانون الموقع، هذا القانون هو الذي يحدد ما إذا كان الشيء محل الحق يمكن أن يكون موضوعاً لحقوق الملكية، كما يحدد تصنيفه كمنقول أو غير منقول (أو غير ذلك)، إضافة إلى أنواع تلك الحقوق ومحتواها، أي الامتيازات التي يتمتع بها المالك، إلا أن هذا النموذج التقليدي يواجه تحديات كبيرة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة، وخاصة الأصول الرقمية، إذ إن فعاليته تصبح محدودة، ليس فقط بسبب صعوبة تحديد مكان العملات، بل استحالة تحديد موقع مادي لهذه الأصول. ولا يقتصر الأمر على هذه الإشكالية الموضوعية فحسب، بل يمتد إلى طبيعة هذه الأصول ذاتها⁽¹²⁹⁾.

أي أنه على الرغم من هذا التشابه النسبي بين الأصول المشفرة والممتلكات المنقولة، إلا أن التطبيق المباشر والمتصلب لقاعدة إسناد قانون الموقع على الأصول المشفرة غير ممكنة بأي حال من الأحوال، وستؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة وإثارة العديد من الصعوبات من الناحية العملية، كون أن الصفة الأساسية للأصول المشفرة هي منقول غير ملموس أي ليس لها موقع مادي يُمكن أن يُحدد، أي أنه يُمكن القول بأن الأصول المشفرة لا يُمكن أن يُحدد أو يُخصص لها إلا موقع خيالي، وبمن ثم يمكن أن يكون مكان الدين وهمياً وبشكل خيالي في المكان الذي يقيم فيه المدين.

وعلى الجانب الآخر، بالنسبة للأصول غير الملموسة التي تتضمن دعاوي أو حقوق شخصية، فإن الأمر يتطلب النظر في تفاصيل إضافية تتعلق بمفهوم الملكية وعوامل الربط المعمول بها. ذلك أن الأصل في هذه الحالة يتمثل في العلاقة مع المدين، وهي علاقة تخضع لقانونها الحاكم الخاص، مما يضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق⁽¹³⁰⁾.

أما نطاق ضوابط الإسناد الأخرى المرتبطة بالأصول غير الملموسة، ففي حين أن تطبيق قاعدة مكان أو موقع الأصول المشفرة غير قابلة للتطبيق تأسيساً على قاعدة تنازع قانون موقع الممتلكات المنقولة، إلا أنه قاعدتين إسناد محتملتين للتطبيق على الأصول المشفرة وهما: أولاً- قانون مكان الإنشاء وثانياً- قانون مكان التسجيل (قانون تسجيل العملات)، وعلى الرغم من ذلك يبدو من النظر لأول وهلة أن هاتين القاعدتين لا تُناسبان الأصول المشفرة لتحديد القانون الواجب التطبيق، وذلك بسبب طابعها الفريد، إلا أنه يتعين مناقشة تلك القاعدتان ونطاق تطبيقهما على الأصول المشفرة وهل يصلح أم لا؟

١٢٨^٥ تنص المادة (١/٤٣) من القانون المدني الألماني على أن: «تخضع الممتلكات لقانون الدولة التي تتواجد بها هذه الممتلكات» ونص القانون الدولي الخاص السويسري في المادة (١٠٠) منه على أن: «يسري على الحقوق العينية في الأموال غير المنقولة قانون المكان الذي توجد فيه الأموال»، بينما الوضع بالقانون المدني الفرنسي ورد النص في بداية الأمر بالمادة (٢/٣) على أن: «الممتلكات غير المنقولة، حتى تلك التي يملكها أجنبي، تخضع للقانون الفرنسي».

Art (3/2): "Les immeubles, même ceux possédés par des étrangers, sont régis par la loi française." - ولكن تم توسيع نطاق هذه القاعدة لتشمل الممتلكات المنقولة بواسطة غرفة الطلبات وهي التشكيل السابق لمحكمة النقض الفرنسية وذلك بتاريخ ١٩ مارس عام ١٨٧٢م وأيضاً سارت على ذات النهج محكمة النقض الفرنسية بنظامها الحالي، أنظر في ذلك الأمر الأحكام الآتية:

- la chambre des requêtes du 19 mars 1872 (DP 1874. I. 475, S. 1872. I. 238).

Cass. Civ. 5 juill. 1933, DP 1933. I. p. 60, note Silz ; S 1934. I. p. 337, note Niboyet.

Cass. Civ. 3 février 2010, 08-19.293.

بينما ورد بالقانون المصري في المادة (١٨) قاعدة الإسناد الخاصة بهذا الشأن بأن: «يسري بالنسبة إلى المنقول، قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحياة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو فقدها».

129^٥ VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka, Property Rights over Cryptocurrencies: A Conflict-of-Laws Perspective.» EU and comparative law issues and challenges series (ECLIC), Vol: 7, 2023, PP: 53- 93, P, 72.

130^٥ Op, Cit, P, 73.

وذلك للأسباب المتقدمة كتكثيف الأصول المشفرة على أنها منقولات ومن ثم خضوعها لقانون مكان تواجد هذا المنقول وقت حدوث السبب المنظم للملكية طبقاً للعديد من القوانين الوطنية، وبناءً على ما سلف يجب تقسيم متطلبات هذا الجزء للفروع التالية، حيث تتمثل هذه الضوابط في التالي:

الفرع الأول: مضمون ضابط قانون مكان الإنشاء (lex creationis).

الفرع الثاني: تطبيق ضابط قانون مكان التسجيل.

الفرع الأول

مضمون ضابط قانون مكان الإنشاء (lex creationis)

بما أن مسائل ملكية أي شيء يتم تحديدها وفقاً للتكثيف القانوني الأساسي للأصل المعني بالمنازعة، لذلك يبدو لأول وهلة صلاحية تطبيق قانون الإنشاء، باعتباره القانون الذي إنشأ الأصل الرقمي في إطاره (الأصول المشفرة)، ومن ثم يتم تطبيقه على مسائل الملكية للأصول غير الملموسة، ومن الجدير بالذكر أن قاعدة الإسناد المشار إليها تلقي مجاًلاً واسعاً في سوق الأوراق المالية الأوروبية⁽¹³¹⁾.

فإذا ما تم تكثيف الأصول المشفرة باعتبارها حق من حقوق الملكية الفكرية على اعتبار أن الأصول المشفرة نوعاً من المنقولات غير الملموسة، ولذلك من المستساغ أن يتم تطبيق قاعدة قانون مكان الإنشاء على علاقات الأصول المشفرة وتكثيفها باعتبارها حقاً من حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم تخضع لقانون الدولة الحامية (الدولة الحامية لحق الملكية الفكرية الصناعية أو المُسجل بها براءة الاختراع) لحقوق الملكية⁽¹³²⁾.

وفي الواقع يري البعض أن قانون الإنشاء الخاص بالمنقولات غير الملموسة هو ذاته قانون الموقع بالنسبة للمنقولات الملموسة⁽¹³³⁾، إلا أنه في الحقيقة لا يُمكن تصور تطبيق قانون الإنشاء (lex Creationis) إلا على المنقولات غير الملموسة وفقاً للقانون المنشأة في إطاره، كالأوراق المالية، ولذلك فإن حقوق الملكية الفكرية تنشأ بموجب هذا القانون وطبقاً للنظام القانوني السائد في الدولة الحامية للملكية الفكرية والصناعية، وبالتالي إذا نشأت التزامات بسبب العلاقة التعاقدية فإن القانون الواجب التطبيق هو قانون الإنشاء المشار إليه، فهو القانون الحاكم للعقد، وإذا ترتب ضررٌ ما، فإن قانون الإنشاء أيضاً هو القانون المُطبق على الضرر، وإذا وقع فعل الإثراء غير المشروع فإن قانون الإنشاء هو الواجب التطبيق على هذا الإثراء.

؛ وفي ذات الوقت وبسبب أن الأصول غير المشفرة وطبيعتها الخاصة فمن الصعوبة بمكان اعتبارها حقاً من حقوق الملكية الفكرية أو الصناعية، وذلك لأنها نتاج لتكنولوجيا المعلومات، ونظراً لأنها ليست صناعة قانونية من بدايتها أو كائن قانوني له وصف مُحدد، فلا يُمكن أن يكون لها قانون إنشاء تنشأ في ظله وإطاره ويُمكن الارتكان إليه في علاقاتها، ومن ثم فإن قاعدة قانون الإنشاء غير صالحة أو قابلة للتطبيق على الأصول المشفرة⁽¹³⁴⁾.

¹³¹ أنظر نص المادة (٢/١٤) من لائحة روما الأولى

¹³² TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit, P, 348.

¹³³ D'AVOUT Louis: "Property and proprietary rights," Basedow, Jürgen, et al., eds, Encyclopedia of private international law, Cheltenham, RU: Edward Elgar Publishing, Vol: 1 2017, P.13,

¹³⁴ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit ,P, 348 para 2 .

الفرع الثاني

تطبيق ضابط قانون مكان التسجيل

- تطبيق قانون الموقع القانوني للوسيط (Place of the Relevant Intermediary Approach) واختصاراً (PRIMA) ⁽¹³⁵⁾.

تُعد قاعدة قانون مكان التسجيل قاعدة إسناد مُحتملة التطبيق على منازعات الأصول المشفرة، ومن الواضح أن هذه القاعدة لن تكون قابلة للتطبيق إلا مع الأصول القابلة للتسجيل، على سبيل القياس مع القانون الواجب التطبيق على تداول وتجارة الانبعاثات الخاصة بالغازات الدفيئة فهي أيضاً أصولاً غير ملموسة كالأصول المشفرة ولها قيمة مالية وقابلة للتسجيل وذات قيمة مالية، وبشكل عام يتم تسجيل حدود الانبعاثات في السجلات المحلية، ومن ثم يري اتجاه فقهي بأن تخضع مسائل الملكية المتعلقة ببدايات الانبعاثات لقانون البلد الذي تم تسجيلها فيه ⁽¹³⁶⁾.

ومن ثم فإن هذا المقترح يتبنى ضابط مكان السلطة أو الجهة المشغلة ذات الصلة (PROPA)، سواء باعتباره ضابطاً موضوعياً للارتباط أو من خلال منح تلك الجهة صلاحية تحديد القانون الواجب التطبيق، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصاً في حالة وجود مشغل مسجل وخاضع لإشراف قانون وطني محدد، مثل التراخيص التي تمنها إماراه دبي من خلال سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية ⁽¹³⁷⁾.

وبعكس كل من التصورين الرغبة في إخضاع جميع جوانب المعاملات داخل النظام لقانون واحد، غير أن هذا النهج يفترض أن نظام تقنية السجلات الموزعة (DLT) هو نظام مُصرَّح به وغير لامركزي، بحيث توجد جهة واحدة تؤدي الوظائف الأساسية مثل الإدارة وتمثيل نقطة الاتصال والبوابة أمام الجهات التنظيمية ومع ذلك، فإن تبني قاعدة قائمة على ضابط (PROPA) يتطلب تحديداً دقيقاً لدور "المسؤول المعني" عبر بيان الأنشطة التي تشكل جوهر هذا الدور، وخاصة في الحالات التي تقتصر فيها وظيفة تلك الجهة على توفير الوصول التقني للنظام، أو عند وجود أكثر من كيان يؤدي وظائف مشابهة في دول مختلفة ومع ذلك، يبدو أن معيار (PROPA) غير قابل للتطبيق على الأنظمة العامة أو غير المصرَّح بها مثل بيتكوين ⁽¹³⁸⁾.

ولذلك في حال تطبيق قاعدة الإسناد الماثلة على الأصول المشفرة ستُسفر عن تحديات عديدة ولعل أهمها، أن ظرف الإسناد المتعلق بالتسجيل سيكون في الواقع العملي منعدم تماماً كون أن هذه الأصول ليس لها سجلات وطنية يُمكن أن يتم تسجيلها بها، حيث إن الأصول المشفرة يتم تسجيلها عبر دفاتر الإسناد الموزعة في شبكة عابرة للحدود، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان تعيين أو تحديد مكان لتسجيل الأصول المشفرة يُمكن استخدامه كعامل ربط لتحديد القانون الواجب التطبيق ⁽¹³⁹⁾.

في أن الحالات التي لا يوجد بها خيار قانوني من قبل الأطراف، سيتم اللجوء إلى تحديد القانون المُطبق على منازعات الأصول المشفرة وفقاً لقواعد الإسناد التقليدية (على الرغم من الصعوبات الموضحة أعلاه)، أو طبقاً ١٣٥^٠ يُعتبر هذا المبدأ من مبادئ القانون الدولي الخاص، التي وُضعت أساساً لمعالجة تنازع القوانين في الأوراق المالية المسجلة إلكترونياً، فهو يقوم على أن القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي يوجد فيها الوسيط (Intermediary) الذي يحتفظ بالسجل أو الحساب.

CF: BRIGGS Adrian : Private International Law in English Courts 2e ,2nd Edition, Private International Law in English Courts 2e (2nd Edition), Oxford, 2023, P,402.

136^٠ TAKAHASHI Koji: "Conflict of Laws in Emissions Trading" (2011) 13 Yearbook of Private International Law , P, 145

١٣٧^٠ يطلق على هذه الهيئة اختصار (VARA) حيث إنها الجهة المعنية بمنح أو إلغاء تراخيص المنصات العاملة في تداول العملات والأصول المشفرة داخل إماراه دبي.

للمزيد حول هذه الجهة ونظام عملها والمراسيم المنظمة لها أنظر الموقع التالي:

<https://www.vara.ae/ar/> (Cited on ٢٠٢٥/١١/٢٨)

138^٠ - VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka, Op. Cit, P,78.

139^٠ TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit ,P, 349.

لمنهج القواعد الموضوعية في حالة توافرها ومحاولة تطويعها للتطبيق على الأصول المشفرة، كاتفاقية لاهاي للأوراق المالية.

المطلب الثاني

القانون الواجب التطبيق على منازعات ملكية الأصول المشفرة المسجلة عبر البلوك تشين في ضوء ضوابط الإسناد الاحتياطية

اتضح جلياً في العرض السابق أن قواعد الإسناد التقليدية الخاصة بالملكية وظروفها المختلفة، لا تصلح للتطبيق على منازعات الأصول المشفرة وصولاً إلى تحديد القانون الواجب التطبيق، ولذلك فإن الأمر يتطلب إما تعيين موقع وهمي للأصول المشفرة أو إيجاد قاعدة إسناد بديلة مناسبة، وبالتالي هناك اقتراحات عديدة جاء بها الفقه وخصوصاً في الدول الأوروبية، ومن أهمها تبنى ضوابط إسناد مُعتمدة على الملكية المُسجلة في شبكات البلوك تشين، إذ ما تعلق الأمر بتداول عملات عبر هذه الشبكة، ولكن هذا الأمر يختلف بحد ذاته اعتماداً على نوع الشبكة ذاتها، وما إذا كانت عامة أم خاصة؟

وهو ما يتطلب توضيحه بشيء من التفصيل والتمحيص، وذلك وفق التقسيم التالي وعبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول

ضابط الإسناد المتعلق بتداول الأصول المشفرة من خلال شبكات البلوك تشين العامة

في الواقع هناك صعوبة واقعية وعملية كبيرة، عندما يتعلق الأمر بتحديد ضابط إسناد متعلق بمنازعات الأصول المشفرة المتداولة عبر شبكات البلوك تشين العامة، وعلة هذا الأمر هو عدم وجود شخص واحد أو مجموعة لديها السيطرة على الشبكة، وبالتالي فإن جميع المستخدمين لتلك النوعية من الشبكات لديهم حق السيطرة، ومن ثم من الصعوبة بمكان تحديد مكان لمدير الشبكة أو للمسؤولين عنها، وذلك وصولاً لتحديد قانون المكان المتواجدين به واعتباره أقرب قانون صالح للتطبيق على المنازعات المتعلقة بتلك الشبكة، فضلاً عن المستخدمين لتلك الشبكات لديهم طرق متنوعة للدخول وأسماء مستعارة ولذلك من المستحيل إيجاد رابط واحد يربط بينهم استناداً إلى أي موقع أو مكان مُحدد، وصولاً إلى تحديد المسؤول عن شبكة البلوك تشين، وذلك ما لم يتم تغيير طريقة عمل شبكات البلوك تشين العامة في المستقبل من خلال خضوعها لتنظيم قانوني ما وإلزامها بتحديد ممثل مسؤول عن إدارة الشبكة بأكملها⁽¹⁴⁰⁾.

هذا الوضع الخاص بشبكات البلوك تشين العامة، يفرض على الواقع العملي البحث عن ضابط إسناد آخر مرتبط بتلك الشبكة لتحديد ماهية القانون الحاكم، ونظراً لصعوبة صياغة قاعدة إسناد تتناسب مع الأصول المشفرة المتداولة عبر الشبكات العامة، فيثور التساؤل الحالي هل من الممكن الاعتماد على ضابط قانون الدولة أو المكان ترتبط به الشبكة بشكل وثيق "مفهوم التركيز الاجتماعي"⁽¹⁴¹⁾، كضابط إسناد؟⁽¹⁴²⁾

140 0 TAKAHASHI, Koji, Op, Cit. 356.

١٤١ ٠ يُقصد بهذه الفكرة هي: البحث عن البيئة الاجتماعية التي تنشأ وترتبط وتتأصل بها تلك الوقائع والظروف والملابسات التي تؤدي إلى اختيار القانون الأجر، وقد تلك الروابط، الموطن المشترك، أو الإقامة المشتركة لأطراف المسؤولية بقانون دولة الموطن أو الإقامة، وعلى ذلك، إذا كان الفعل المنشئ للالتزام بالتعويض حدث من جانب المسؤول في دولة معينة، وسبب ضرراً لشخص آخر، وكلاهما يتوطنان في دولة واحدة، أو يقيمان فيها، أو متحدي الجنسية، فقد يكون من المناسب طرح القانون المحلي الجغرافي، و تطبيق قانون دولة الموطن أو الإقامة أو الجنسية المشتركة للأطراف:

أنظر حول هذا الأمر: د. أحمد عبد الكريم سلامة: علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م ص ١١٨٣.

142 0 PICONE Paolo: Les Méthodes De Coordination Entre Ordres Juridiques en Droit International

في الحقيقة ومن الناحية العملية أثبت هذا الضابط فاعلية كبرى في المنازعات الخاصة الدولية، وذلك في الأحوال التي يعتذر معها الوصول إلى مضمون قانون مُحدد لأي سبب كان، وبتطبيق هذا الضابط أيضاً من الناحية النظرية على منازعات الأصول المشفرة المتداولة عبر شبكة البلوك تشين العامة، يتضح لنا أن من الممكن تطبيقه على هذه الأخيرة من خلال تحديد الأماكن التي تتواجد بها الجهات المسؤولة عن إنشاء الشبكة وصيانتها وفقاً لكل دور مسؤول فيها، كقانون الإقامة المشتركة للقائمين على إدارة الشبكة أو دولة جنسيتهم أو دولة موطنهم، وبالتالي الوصول إلى القانون الأكثر اتصالاً وأكثر منطقية في التطبيق على منازعات تلك الشبكة.

ولكن من الناحية العملية وإذا ما أمعنا التدقيق فإن الأمر مختلف تماماً بالنسبة لشبكة البلوك تشين العامة حيث إن تطبيق ضابط إسناد التركيز الاجتماعي ينطوي على قدر كبير من عدم اليقين القانوني وعدم القدرة على التنبؤ بالقانون المطبق على النزاع، وهو ما يحدّ يُنظر إليه على أنه نقطة ضعف في هذا الضابط، لأنه في نهاية الأمر يتطلب قراراً من المحكمة المختصة بشأن صلاحية هذا الضابط أم لا، فضلاً عن نقطة الضعف الأخرى في هذا الضابط تكمن في أن التركيز الاجتماعي متمثل في ظروف وروابط الاتصال الأقرب، التي قد لا تُعني بالضرورة أن الاتصال قوي في المطلق، لأن الصلة الأقرب ليس سوي مفهوم نسبي، وبالتالي تبرز هاتان النقطتان إلى الواجهة ومن ثم فإن ضوابط الاسناد الخاصة بتلك النوعية من الشبكات متفرقة للغاية ولا يوجد رابط بينهما، لأن شبكات البلوك تشين العامة في الأساس يتم إنشاؤها غالباً كنقيض للأنظمة المركزية، وتؤسس على مجموعة متنوعة من الأطراف المنتشرة بشكل كبير في إدارتها.

وعلى سبيل المثال من تلك الشبكات العامة شبكة البيتكوين، والتي تُدار وتُدعم من خلال جهات متنوعة من الأطراف والجنسيات، بما في ذلك المنقبون (Miners) والقائمون على برامج التحقق من صحة المعاملات (Full Node) كل هؤلاء وغيرهم منتشرون في جميع أنحاء العالم⁽¹⁴³⁾.

- الحل المنطقي والمناسب - قانون مكان التحكم في وحدات الأصول الرقمية المعنية بالنزاع:

اتضح جلياً من العرض السابق بأنه من الصعوبة بمكان بل من الصعوبة البالغة سواء من الناحية النظرية أو العملية صياغة قاعدة إسناد مستقرة في الوقت الحالي تُناسب المنازعات المتعلقة بالأصول المشفرة المتداولة عبر شبكات البلوك تشين العامة، فضلاً عن أنه ليس من المناسب أيضاً تطبيق ضابط التركيز الاجتماعي بالنسبة لتلك النوعية من الشبكات، ولذلك لكي يكون تحليل تلك العلاقات صحيحاً، ومن ثم افتراض قاعدة إسناد تصلح للتطبيق عليها، يتعين تركيز الاهتمام على تحليل الجهات المتصلة بالشبكة ذاتها، بمعنى أدق وأصح يجب صب الاهتمام والتركيز على الوحدات المعنية من العملات المشفرة التي أثارت إشكالية في تحديد ملكيتها.

ومن ثم على سبيل المثال، يجب أن تكون عملات البيتكوين المُحددة المُسببة لحدوث النزاع حول ملكيتها، هي محور التحليل والمراجعة وليست شبكة البلوك تشين العامة ذاتها، وينبغي الإشارة إلى أن هذا الحل لن يؤدي إلى تجزئة القانون الواجب التطبيق كما هو الحال مع اختيار القانون مثلاً تم ذكره في السابق، بأن مبدأ سلطان الإرادة في هذه النوعية من المنازعات قد يؤدي إلى تجزئة القانون ما لم يتم دمج شرط اختيار القانون الموحد بشروط استخدام شبكة البلوك تشين أو بالنسبة للأصول المشفرة المعنية، حيث إن هذه المخاوف لن تحدث في حال تم تحديد ضابط إسناد موضوعي يتعلق بوحدات معينة من العملة المشفرة، حتى ولو لم يُشير هذا الضابط إلى قانون واحد مشترك لجميع الوحدات المتاحة من تلك العملة المشفرة.

حيث إن وحدات العملات المشفرة تستمد قيمتها الاقتصادية من قابليتها للتحكم الحصري بها من جانب من يملكها، ومن ثم يرى اتجاه في الفقه والباحث يؤيده أن ضابط الاسناد المناسب في هذه الحالة هو القانون الخاص بمكان التحكم في الوحدات المعنية للعملات المشفرة والتي أدت إلى حدوث نزاع حول ملكيتها، حيث

Privé, Recueil des cours de l'Académie de droit international de la Haye, Brill-Nijhoff, tome: 276, 1999, P.79.

143 ⁰ <https://bitcoin.org/en/full-node> (Cited on 10/7/2025).

إن التحكم في العملات المشفرة وفق تصميمها يتم من خلال المفتاح الخاص المرتبط بالعنوان الذي تتضمنه، وبناء عليه يُمكن اعتبار مكان التحكم في وحدات العملات والأصول الرقمية هو مكان التحكم في العنوان الذي تحتوي عليه تلك الوحدات، ففي حال ما كان الشخص المتحكم في وحدات الأصول المشفرة شخصاً طبيعياً فإن مكان السيطرة على تلك الوحدات هي عادةً محل إقامته المعتادة، أما إذا كان الشخص المعني بالسيطرة شخص اعتباري، أو جهة غير مشهورة، فإن موقع الفرع أو مكان المؤسسة المسؤولة عن حفظ المفتاح الخاص المرتبط بالوحدات هو مكان السيطرة ومن ثم فهو القانون الواجب التطبيق على منازعات الملكية الخاصة بها (144).

ولكن تعرض أيضاً هذا الحل للنقد بشكلٍ جزئي تأسيساً على أن، موقع المفتاح الخاص ذاته لن يكون معياراً مفيداً للوصول إلى ضابط إسناد يتوافق مع طبيعة المنازعات الخاصة بشبكات البلوك تشين العامة، لأن المفتاح الخاص هو قطعة أو جزء من المعلومات، وبالتالي لا يُمكن لأي حال من الأحوال أن يلمسها الإنسان بشكلٍ مادي، حتي لو كانت معلومات المفتاح الخاص مُخزنة على ورقة ما أو على ذاكرة إلكترونية، وترتيباً على ذلك ستظل مشكلة تحديد موقع المفتاح الخاص قائمة وذلك بسبب احتمالية نسخ هذه البيانات إلى أكثر من وسيط واحد متواجد في دول ولايات قضائية متعددة.

ولكن في الواقع حتى ولو لم يعمل معيار تحديد موقع المفتاح الخاص كخيار جيد في الحالة محل البحث كحلٍ فعال، فإنه يُمكن تحديد مكان التحكم في وحدات العملات المشفرة من خلال تحديد الشخص الي يتحكم ويُسيطر بشكلٍ مستمر على هذه الوحدات ، وهكذا على سبيل المثال عندما تُباع وحدات الأصول المشفرة المُسجلة على عنوان واحد من خلال الكشف عن المفتاح الخاص المرتبط بالمشتري دون نقل تلك الوحدات إلى عنوانٍ آخر، قد لا يكون موقع المفتاح الخاص معياراً فعالاً في هذه الحالة والأحوال المشابهة، لأن البائع والمشتري يمكنهما الاحتفاظ به في ولايات اختصاص قضائي مختلفة، وعلى الرغم من ذلك يُمكن التأكد أيضاً من مكان السيطرة على تلك الوحدات من خلال المشتري، حيث يُعتبر هذا الأخير هو الشخص الذي يُسيطر بشكلٍ أساسي ويتحكم في تلك الوحدات.

؛ إجمالاً يُمكن تطبيق هذا الضابط على منازعات العملات المشفرة المتداولة في شبكات البيتكوين العامة، في حال كان العنوان الخاص بالوحدات المشفرة يُمكن تحديده من خلال الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يُسيطر بشكلٍ أساسي على تلك الوحدات مع مراعاة دور كل شخص من الأشخاص الذين يحتفظون بتلك المفاتيح، بينما لو كان العنوان الخاص المتضمن الوحدات المعنية بالنزاع مُحصناً بمفاتيح خاصة متعددة التوقيع، فإن معيار المفتاح الخاص قد لا يعمل بشكلٍ مناسب كحلٍ فعال، نظراً لأنه قد يتم تخزين كل مفتاح خاص في أكثر من ولاية قضائية واحدة ومن ثم صعوبة تحديد مكان وموقع الشخص المتحكم في الوحدات (145).

144 ⁰ AIGNER Markus: Das internationale Privatrecht und die Blockchain-ein unlösbarer gordischer Knoten.» Zeitschrift für Europarecht, internationales Privatrecht und Rechtsvergleichung :26 , 2020, P, 211, 219.

.CF: TAKAHASHI Koji: Law applicable to proprietary issues of crypto assets, Op. Cit ,P, 358
145 ⁰ Ibid, P, 358.

الفرع الثاني

ضابط الإسناد المتعلق بتداول الأصول المشفرة

من خلال شبكات البلوك تشين الخاصة

عندما يتعلق الأمر بتداول الأصول المشفرة عبر شبكات البلوك تشين الخاصة، فإن ضابط الإسناد المقترح والمناسب في الوقت الحالي هو قانون المكان أو الدولة التي يتواجد بها الشخص الذي يمتلك صلاحية منح إذن استخدام الشبكة (PROPA)، وعادةً ما يكون هذا الشخص هو مدير الشبكة، وغالباً ما تكون هوية هذا الشخص واضحة، ومن ثم يُمكن اعتبار المكان الذي يتواجد به هذا الشخص المسؤول هو مركز الثقل في العلاقات المرتبطة بتلك الشبكة، ويترتب على ذلك حتى ولو كان هناك بعض الجهات الأخرى المشاركة في صيانة وعمل الشبكة متواجدة في ولايات قضائية أخرى، يتعين أن يكون قانون المكان الذي يتواجد به المسؤول عن الشبكة الخاصة هو القانون الواجب التطبيق على منازعات الملكية الخاصة بالأصول المشفرة والمتداولة على تلك الشبكة (146).

ويري الباحث بأن هذا الحل يتوافق كثيراً مع المنازعات المتعلقة بشبكات البلوك تشين الخاصة، حيث إن مكان تواجد المسؤول الرئيسي عن إدارة الشبكة هو أفضل مكان يُمكن الاستناد عليه لتحديد القانون الواجب التطبيق الخاص بالدولة المتواجدة بها هذا المسؤول، وذلك في حال انتفاء اتفاق الأطراف على اختيار القانون.

ومن ثم فإن تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص على هذه المعاملات يتيح ربط معاملات البلوك تشين بالنظام القانوني الوطني وأياً كان النوع سواء كانت عامة أو خاصة، والهدف من ذلك هو تزويد هذه المعاملات بالإطار القانوني الرسمي، وبالتالي بالقوة القانونية، التي تقتقر إليها طالما أنها تتم خارج أي نظام قانوني للدولة ومن ثم، يجب أن تُمكن قواعد القانون الدولي الخاص معاملات البلوك تشين من الارتباط بدولة توافق على منحها آثاراً قانونية من خلال الاعتراف بوجودها القانوني، وإذا رفضت دولة ما اعتبار هذه المعاملات ملزمة قانوناً، على سبيل المثال لأنها تراها متعارضة مع نظامها العام، فإن هذا الارتباط بالنظام القانوني لن يكون له أي أثر قانوني لذلك يصبح من الضروري أن تعترف الدولة التي تتعلق سلطاتها بمعاملة عبر البلوك تشين، ولو ضمناً بالمعاملات المنفذة على البلوك تشين، ويمكن تحقيق هذا الاعتراف من خلال إنشاء فئة جديدة من القواعد القانونية المرتبطة مكرسة للعلاقات القانونية التي يتم إضفاء الصيغة الرسمية عليها عبر البلوك تشين أو عبر شبكة الإنترنت بوجه عام (147).

اتضح جلياً مما سبق أن الأصول المشفرة هي نوعاً من الأصول غير الملموسة وليس لها موقع مادي، ولذلك فإن قاعدة إسناد مكان أو موقع الأصول المشفرة غير قابلة للتطبيق على تلك النوعية من الأموال، نظراً لاختلاف الأصول المشفرة عن المنقولات التقليدية، وعن حقوق الملكية الفكرية، وليست أيضاً كياناً قانونياً ملموس يُمكن إذعانه إلى قانون التسجيل المحلي، لأنه يتم توزيعها عبر دفاتر الإسناد الموزع عبر شبكة عابرة للحدود، علاوة على ذلك فإن اختيار القانون من جانب الأطراف غير متناسب بشكل كبير لتحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات الملكية كمبدأ عام، وأخيراً فإن تطبيق قاعدة التركيز الاجتماعي بتحديد أكثر القوانين ارتباطاً بالنزاع في حال التركيز على شبكات البلوك تشين كضابط إسناد، ولكن أيضاً كما وضحنا في السابق سيترتب على ذلك العديد من المثالب القانونية.

وفي ضوء تلك الصعوبات والتحديات التي لا حصر لها يتضح جلياً أن منهج قواعد التنازع التقليدي وبما يتضمنه من قواعد إسناد غير مناسب البتة للتطبيق على قضايا الملكية الخاصة بمنازعات الأصول والعملات المشفرة، وهو ما يُفسر اتجاه المحاكم الأوروبية في العديد من المنازعات بتطبيق قانون القاضي في العديد من السوابق القضائية، ولذلك فقانون المحكمة المختصة بنظر النزاع في الوقت الحالي هو أفضل قانون يُمكن

146 ° Ibid, P, 355.

147 ° GUILLAUME Florence: Op. Cit, P, 75.

الارتكان إليه في حالة عدم وجود قانون أفضل وأكثر اتصالاً بالنزاع، إلا أن هذا الحل أيضاً وكما هو الوضع في العديد من المنازعات الدولية الخاصة لن يكون قانون القاضي حلاً مثالياً، بسبب إمكانية أن يؤدي إلى بحث أي طرف من الأطراف عن المحكمة المختصة التي تخدم مصالحه، وبالتالي زعزعة الثقة في الهدف الأساسي الخاص بنظرية تنازع القوانين.

وفي الواقع حتي كتابة سطور هذا البحث لم يتم حل هذه الإشكاليات المثارة سابقاً حول هذه التكنولوجيا الفريدة من نوعها، سواء من خلال سن قوانين وطنية تتناسب مع طبيعة هذه الأصول أو إضافة قواعد إسناد تتوافق مع خصائصها الغير ملموسة، أو أن تم التوافق بين الدول إقليمياً حول منهج القواعد الموضوعية يحل تلك الصعوبات، ومن ثم إلى أن يتم حل تلك المسائل الشائكة يجب أن يتم اتباع أفضل الحلول في إطار قواعد القانون الدولي الخاص والمتبعة في المنازعات الدولية الخاصة، وهي إعطاء إرادة الأطراف الأولوية في تحديد واختيار القانون الواجب التطبيق، وفي حال عدم وجود هذا التوافق وكان الأمر متعلقاً بشبكة من شبكات البلوك تشين الخاصة يتم تطبيق ضابط الإسناد المتعلق بالمكان الذي يتواجد به المسئول عن الشبكة الخاصة، أما في حال تعلق الأمر بشبكة البلوك تشين العامة سيكون من الأفضل اتباع ضابط إسناد المتعلق بمكان التحكم في وحدات الأصول المشفرة المعنية بالنزاع.

وغالباً ما يكون مكان التحكم هو محل الإقامة المعتاد للشخص المتحكم، وفي حال كان هذا الطرف شخصاً اعتبارياً أو جهة غير مسجلة فإن مكان التحكم هو موقع الشخص الاعتباري أو المؤسسة المسؤولة عن مفاتيح التشغيل الخاصة بالمنصة.

المبحث السادس

تحديد القانون الواجب التطبيق على منازعات العملات المشفرة وفق ضوابط الإسناد العملية المقترحة

تمهيد وتقسيم:

لا خلاف حول أن العملات المشفرة في المستقبل القريب ستحتل مكانةً كبرى، من شأنها أن تفرض واقعها على الدول، بما يضمن تنظيمها قانوناً بمختلف جوانبها، ومن ضمنها جوانب القانون الدولي الخاص، وفيما يلي بعض المقترحات الفقهية، والتي تلقى رواجاً من الواقع العملي، وذلك في حال انتقاء اتفاق الأطراف على القانون المطبق، وفي حال توافر هذا الأخير فما هو الإطار المنضبط لتطبيقه؟

ومن جهة أخرى يتضح من خلال البحث في هذا الموضوع، أن مبادئ اليونيدرو تمثل أداة مرنة يمكن أن تسهم في صياغة حلول متوازنة لمنازعات الأصول المشفرة، سواء من خلال توفير قواعد عامة لتفسير العقود أو عبر تعزيز فكرة القانون المختار من الأطراف. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ يظل رهيناً بمدى تقبل الأنظمة الوطنية لها، وبقدرتها على التكيف مع الطبيعة الخاصة للأصول المشفرة التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقانونية التقليدية. ومن ثم، فإن دراسة انعكاسات مبادئ اليونيدرو على هذا المجال لا تقتصر على الجانب النظري، بل تفتح الباب أمام تطوير مقاربات عملية تسهم في بناء نظام قانوني أكثر انسجاماً مع تحديات الاقتصاد الرقمي العالمي، ومع الإشارة إلى مقترح تعديل لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بما ينماشى مع التطورات الحاصلة خاصة وأن المشرع المصري لم يغلق الباب بشكل كامل أمام هذه العملات.

وفي ظل هذه التمهيد يجب تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ضوابط الإسناد المقترحة لتحديد القانون الواجب في منازعات العملات المشفرة.

المطلب الثاني: انعكاسات مبادئ اليونيدرو على تنظيم الأصول المشفرة والقانون الواجب التطبيق.

المطلب الأول

ضوابط الإسناد المقترحة لتحديد القانون الواجب في منازعات العملات المشفرة

يؤدي منهج القواعد الموضوعية دوراً كبيراً في حل العديد من إشكاليات تنازع القوانين في إطار القانون الدولي الخاص، وهو الأمر المتوقع حدوثه مستقبلاً في مجال البحث المائل، نظراً لكثرة التعاملات المرتبطة بهذه الأصول، فضلاً عن أن هناك العديد من الحلول التقليدية الأخرى، ولكنها منطقية وواقعية في التطبيق، للوصول إلى تحديد قانون يصلح للتطبيق على هذه المنازعات، مثل القانون المتفق عليه في إطار النموذج الإلكتروني الموقع عليه من أطراف المعاملة المعنية بالنزاع أي بمعنى أدق القانون محل التعاقد، وتكييف هذه المعاملات باعتبارها معاملات تعاقدية، تخضع للقانون المتفق عليه بين أطرافها.

ولذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول

الضوابط التطبيقية لتحديد القانون الواجب في منازعات العملات المشفرة

يتعين توضيح الضوابط المتاحة للتطبيق العملي، بعيداً عن الجوانب النظرية التي قد يترتب عليها الدخول في تساؤلات دائرية وجدل لا نهائي، فهذه الضوابط هي أبرز ما توصل إليه الفقه القانوني في هذا الصدد، وتتمثل هذه الضوابط في النقاط المحورية التالية:

أولاً- الحل المقترح وفقاً لمنهج القواعد الموضوعية:

تتضمن اتفاقية لاهاي للأوراق المالية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي مجموعة من قواعد اختيار القانون المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط، والمبينة على ضوابط إسناد موضوعية تُشير بشكل عام إلى قانون الحساب الذي يحتفظ بموقع المؤسسة الائتمانية، حيث إن هذه الاتفاقية والتوجيهات المتعلقة بها تتناول مسائل مماثلة لوضع الأصول المشفرة، وعلة ذلك هو إنها تناولت التعامل مع أمور الملكية والأصول غير الملموسة ولا سيما الأوراق المالية غير الموثقة، وهي تستند إلى البيئة التنظيمية المركزية التي يعمل من خلالها الوسطاء الماليين (148).

ولكن في الواقع من الصعوبة بمكان وفق ما ذهب إلى جانب من الفقه إلى القول، بأنه هناك صعوبة بالغة في تطبيق نهج مماثل على الأصول المشفرة اللامركزية المخزنة على شبكات غير مسموح بها بدون وسيط أو مزود خدمة، حيث إنه إلى الوقت الحالي هناك صعوبة بالغة في معرفة من هم الأطراف المعنيين في منصات تداول العملات والأصول المشفرة، كتحديد الجهة المشفرة على العمليات المُنفذة بالمنصات وأين مكان تواجدهم (149).

أما في حالة وجود نظام قابل للتتبع يسمح بتحديد حامل الحساب، فإن الاتفاقية المشار إليها وضعت حلاً يبدو معقولاً للغاية، فهو ليس قانون الموقع أو مكان إبرام العقد، بل هو عامل ربط قابل للتحديد بسهولة ولا يمكن التلاعب به ببساطة، لذلك فهو يُوفر حالة من الاستقرار القانوني، ولذلك فإن إبرام اتفاقية على غرار الاتفاقية المشار إليها سُسّاهم كثيراً في حل الكثير من إشكاليات تنازع القوانين المثارة، لأنها ستتضمن ضوابط إسناد واضحة تُشير إلى القانون بلا اجتهادات أو استنباطات مستقبلية.

ثانياً- تطبيق قانون القاضي :

148 ⁰ YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P,279.

149 ⁰ NG Michael: Choice of law for property issues regarding Bitcoin under English law” (2019) 15 Journal of Private International Law 315, 330,

CF: YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian Op. Cit, P,٢٨٠.

وهو الحل الأكثر شيوعاً ومنطقيةً في الوقت الحالي على منازعات العملات المشفرة خصوصاً في الدول التي لا تتضمن قوانينها الوطنية (خصوصاً الدول العربية) منهج القواعد الموضوعية لحل هذه الإشكالية، حيث إن تطبيق قانون الدولة التي تُطلب لها الحماية من جانب الطرف المضرور يؤدي في نهاية الأمر إلى تطبيق قانون القاضي (*Lex fori*).

فضلاً عن ذلك فإن قاعدة قانون مكان طلب الحماية (*Lex loci protectionis*) كما هو معروف في الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، هي قاعدة مُعترف ومُسلم بها على نطاق واسع في العلاقات الخاصة الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، ولذلك يبدو من البديهي أن يتم توسيع عامل الربط بحقوق الملكية الفكرية لتشمل وتتضمن الأصول المشفرة، وعلى الرغم من أن هذا الحل مناسب تماماً لتحديد القانون الواجب التطبيق على الممتلكات غير الملموسة والتي لا يُمكن أن يكون لها موقع مادي معين، إلا أن تطبيق قانون القاضي وعلى نحو ما هو معلوم يستند بشكل كبير في الأساس إلى المبررات المعروفة بقاعدة قانون القاضي أو قانون مكان طلب الحماية، كاعتبارات النظام العام وغيرها، أو أفضلية حماية الملكية الفكرية الوطنية، فهو يسمح للدول بمنح استثناءات من الحماية، ووضع شروط يُمكن بموجبها استخدام المحتوى المحمي، أي أن كلا القاعدتين تُعانيان من نقاط ضعف في الاعتراف بحق الملكية في الأصول المشفرة المكتسبة من مكان آخر⁽¹⁵⁰⁾.

وتطبيقاً لذلك يتعين على الدول التي منحت أو ستمنح في المستقبل ترخيصاً لتداول الأصول المشفرة كإمارة دبي، أن تنشأ أنظمة ترخيص مُقيدة إقليمياً على أصول التشفير وإدخال الأصول المشفرة التي يُمكن تداولها فقط وفقاً لنطاق ولاية قضائية مُحددة، وكما هو الوضع مع حقوق الملكية الفكرية، يُمكن للدولة بهذا الحل التحكم في حقوق ملكية الأصول المشفرة، إلا أن هذا الحل يعني في حقيقته تهديداً لتجارة الأصول المشفرة بوضعها الحالي والقائمة على النظام اللامركزي، ومع ذلك فإن تطبيق قانون القاضي أو قانون مكان طلب الحماية (*Lex loci protectionis*) سيكون مناسباً تماماً لتحديد المحتوى المُحدد للأصول المشفرة، مع الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخضع اكتساب الحق وإنهاؤه في حد ذاته لقانون القاضي أو قانون مكان طلب الحماية، بل الذي يجب أن يطبق عليه هذان القانونان هو مضمون الحق ذاته المكتسب بموجب عقد مُعين (الأصل المشفر ذاته)

؛ ويُمكن أيضاً لتفادي إشكاليات النهج التقليدي المتعلق بقاعدة قانون القاضي، بدلاً من الإشارة إلى قانون الدولة التي توجد بها المحكمة المختصة، فإن اللجوء طواعيةً من جانب طرف من أطراف النزاع إلى ولاية قضائية مُعينة مختصة، يجب أن يُستفاد منه بشكل ضمني أن قانون الدولة التي تقع فيها هذه المحكمة هو القانون الواجب التطبيق على النزاع، وذلك في حال كان القانون الوطني (باعتبارها حق من حقوق الملكية الفكرية) يسمح بالتسجيل تحت ولاية قضائية معينة، ومن ثم سيكون مرتبطاً بشكل كبير بقاعدة قانون التسجيل، وعلى الرغم من ذلك فإن النظام اللامركزي الغير مرخص له ليس موقع معين في حد ذاته، ومن ثم لا يُمكن تناوله ومعالجته بشكل كاف من خلال قاعدة اختيار القانون⁽¹⁵¹⁾.

ثالثاً- تطبيق القانون المرتبط بتكثيف العملات المشفرة باعتبارها شكل من أشكال الملكية غير الملموسة:

يطرح هذا الاتجاه الفقهي تصوراً مغايراً لتكثيف العملات المشفرة، إذ يرى بأن المنفعة الواقعية التي يحصل عليها الفرد بصفته مشاركاً في نظام العملات المشفرة، والتي تقوم على توقع مشروع مؤسس على الخصائص التقنية للنظام بأن قواعد الإجماع (مثل قواعد الإجماع الخاصة بالبيتكوين والريبل) ستُطبق دون تغيير جوهري يحرم المشاركين من ارتباطهم بوحدة محددة داخله، وبالتالي يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الملكية غير الملموسة في إطار تنازع القوانين⁽¹⁵²⁾، ومع ذلك، يُميز هذا الرأي بين:

- الآثار الداخلية للمعاملات داخل النظام، والتي ينبغي أن تُحسم وفق قواعد الإجماع الخاصة به، إضافة إلى أي قانون واجب التطبيق بموجب قواعد تنازع القوانين المتعلقة بالتزامات التعاقدية.

150 Ibid, P,282..

151 YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian , Op. Cit, P,282, 283.

152 VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka, Op. Cit, P, ٧٦.

- الآثار الخارجية، التي تخضع لقواعد مستقلة لاختيار القانون الواجب التطبيق

ويقر هذا الاتجاه بأن طابع الملكية للعملة المشفرة يرتبط بالعلاقات داخل النظام ذاته، وهو ما يتضح في حالة الأطراف التي تسعى إلى إنشاء حق ضمان على وحدات من العملة المشفرة ففي بعض الحالات، قد يقتصر الأمر على منح المانح للمستفيد حق السيطرة أو الوصول إلى محفظة مشفرة، بينما في حالات أخرى يتطلب الأمر مباشرة معاملة داخل منصة كالبوك تشين، بما يستلزم انخراط المانح والمستفيد وغيرهما من المشاركين في النظام⁽¹⁵³⁾.

وتبرز في هذا الصدد إشكاليات عملية، فإذا كانت المعاملة داخل النظام غير فعالة لأسباب تقنية، قد يضطر المستفيد إلى الاعتماد على حق ملكية قائم خارج النظام، وإذا تم التحقق من المعاملة بنجاح لكن النظام يفترق إلى إمكانية إعادة ملكية العملة المشفرة إلى المانح عند الاسترداد، فإن المانح يستفيد من الحماية التي يوفرها الحق الملكي الخارجي، وتؤكد هذه الأمثلة أن نمط حياة العملات المشفرة يمكن تصوره في إطار حقوق الملكية، مع إبراز الحاجة إلى وجود وسائل قانونية خارجية لضمان إنفاذ تلك الحقوق.

رابعاً- تطبيق قانون موقع المَحْوَل أو المَحْوَل إليه:

ذهبت مجموعة أخرى من الآراء الفقهية إلى تطبيق قانون موقع أطراف المعاملة المعنية بالنزاع حول العملات⁽¹⁵⁴⁾، سواء من خلال موطنهم المعتاد (أو مركز إدارتهم الرئيسي في الأشخاص الاعتبارية أو محل إقامتهم) أو من خلال مفتاح التشفير الخاص بهم (أو المحفظة التي تُخزن فيها المفاتيح الخاصة).

؛ ولعل هذا الاتجاه بنى رأيه وفقاً للنهج المتبع في اللائحة الأوروبية المقترحة المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق على الآثار تجاه الغير في حوالة الحق⁽¹⁵⁵⁾، وإن كان هذا المقترح لا يطبق بذاته على تحول الأصول المشفرة، ولكن تتمثل الميزة الرئيسية لهذا المعيار في ما يوفره من سهولة عند إجراء التحويلات الجماعية، إذ تخضع كافة الحقوق أو الأصول المملوكة للمُحيل للقانون ذاته فيما يتعلق بأثار الحوالة تجاه الغير، وهو ما يُعزز من وحدة النظام القانوني ويُقلل من تعقيدات تنازع القوانين⁽¹⁵⁶⁾.

وهو الأمر الذي أيدته آراء فقهية بارزة، بأنه يمكن وفقاً لهذه الضابط تحديد موقع المالك بشكل موضوعي ومعقول، بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن السيطرة المباشرة على العملات المشفرة قد تكون خارج نطاق أي دولة بعينها، فإن مالك العملة المشفرة يتمتع بالسيطرة على الملكية عادةً من خلال تحكمه في المفتاح الخاص للتشفير اللازم لإتمام عملية التحويل، ومن ثم فإن دولة موقع المالك تمتلك أقوى أشكال السيطرة غير المباشرة على هذه الملكية وعلى هذا الأساس، يُفهم بأن المالك هو بوجه عام على أنه الطرف الذي يحوز المفتاح الخاص المُمكن من الوصول إلى العملة المشفرة وقت المعاملة ذات الصلة، وإذا تم نسخ المفتاح الخاص، فإن هذا المالك يُفهم عادةً على أنه الطرف الذي يمارس السيطرة الفعلية على العملة المشفرة، على سبيل المثال من خلال إتمام بيعها لطرف ثالث، وفي حالة حدوث اختراق أو سرقة للعملات، فإن موطن المالك أو مكان عمله وقت الواقعة يُعد ذات صلة جوهرية، بينما يُنظر إلى موقع الخوادم باعتباره ظرفاً عرضياً لا يُعتد به قانونياً⁽¹⁵⁷⁾.

١٥٣ ٠ Ibid, ٧٧.

١٥٤ ٠ GREEN Sarah, & FERDISHA Snagg: Intermediated Securities and Distributed Ledger Technology, Intermediation and Beyond , Vol: ٢٠١٩ , ٣٣٧, P. ٣٥٧.

CF: VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka: Op. Cit, P, ٧٩.

155 ٠ - (2020/C 449/41) Law applicable to the third-party effects of assignments of claims European Parliament legislative resolution of 13 February 2019 on the proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council on the law applicable to the third party effects of assignments of claims, Available at web site:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:٥٢٠١٩AP٠٠٨٦> (Cited on ٢٠٢٥/١١/٢٥).

١٥٦ ٠ - نصت المادة الأولى من هذا المقترح بأن: « تُطبَّق هذه اللائحة، في حالات تنازع القوانين، على الآثار المترتبة على الغير من حوالات الحقوق في المسائل المدنية والتجارية، باستثناء الآثار المترتبة على الغير على المدين بالحق المُحال ».

VILLATA Francesca (C) & VÁLKOVÁ Lenka, Op. Cit, P, 79.

157 ٠ COLLINS Lord of Mapesbury; Harris, J. (eds.), Dicey, Morris & Collins on the Conflict of Laws 16,

ومع ذلك، فقد وُجّهت عدة انتقادات إلى الاتجاهات سالفة الذكر، والتي تستند إلى موقع المُحيل أو المُحال إليه، إذ إن اعتماد هذا الضابط في تحديد القانون، على سبيل المثال يجعل من المعاملات داخل البلوك تشين، خاضعة لعدد من القوانين يساوي عدد الدول التي يوجد فيها المستخدمون أو مفاتيحهم الخاصة، في حين أن هوية المستخدمين غالباً ما تكون مجهولة أو يصعب تتبعها، مما يجعل تحديد مكان المفتاح الخاص أمراً معقداً فضلاً عن ذلك، فإن المفتاح الخاص ليس سوى رمز قد يرتبط أو لا يرتبط بجهاز مادي محدد يقوم بإنشائه أو تخزينه، ويُضاف إلى ذلك عيب جوهري آخر في ضابط موقع المُحيل، وهو أنه كثيراً ما يؤدي إلى إجابات غير واضحة بشأن تحديد المستحقين في حالات تعدد المُحيلين أو تغيير موطن المُحيل المعتاد أو محل إقامته (158).

الفرع الثاني

ماهية ضابط قانون الموقع الاختياري ونطاقه

ضابط الموقع الاختياري " Elective Situs " مفهوم قانوني، ذو أهمية خاصة في القانون الدولي الخاص للأصول الرقمية، ويشير إلى اختيار القانون الذي يحدده المشاركون في نظام تقنية دفاتر الحسابات الموزعة (DLT) لتنظيم معاملاتهم، وبدلاً من تطبيق قواعد التنازع الإقليمية التقليدية، يعمل هذا الموقع الاختياري كإطار قانوني موحد ومتفق عليه للأصول ضمن هذا النظام، ويُقترح كحل للتحدي المعقد المتمثل في تحديد القانون الحاكم للأصول الرقمية غير الملموسة التي تقتقر إلى موقع مادي (159).

يقوم هذا الضابط الاختياري أو ضابط قانون الإنشاء (Elective Situs / Lex creationis) على الارتباط الجوهري بين العملات المشفرة والنظام الذي تنشأ فيه ومن خلاله تُنقل، ويُنظر في هذا الإطار إلى القانون المنظم للنظام ذاته باعتباره إما «موطن» الأصول المشفرة أو قانون الإنشاء، أي القانون الذي تنشأ بموجبه العملات المشفرة وفي كلتا الحالتين، يُحدد القانون الواجب التطبيق على النظام من خلال القانون الذي يتفق عليه المشاركون فيه (المنشئ والعقد) صراحةً أو ضمناً عبر تعاملهم بالأصول المشفرة داخل النظام، ويستند المنطق ذاته إلى الإشارة الواردة في المادة (12) الجديدة من القانون التجاري الأمريكي الموحد (UCC) إلى أن «السجل الإلكتروني القابل للسيطرة ذاته، أو السجلات المرتبطة به أو المتصلة به»، كبديل عن «النظام الذي يُسجل فيه السجل الإلكتروني القابل للسيطرة»، والذي «يُحدّد ولاية السجل الإلكتروني القابل للسيطرة، وبالتالي القانون الواجب التطبيق» (160).

th ed, London, 2022, note 97, para: 23-050.

Cf: VILLATA Francesca (C) & VÁLKOVÁ Lenka, Op. Cit, P,80.

158 ⁰ Ibid. P,81.

159 ⁰ WENDEHORST Christiane: Proprietary Rights in Digital Assets and the Conflict of Laws, Ch: 5, In : Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Op, Cit, P, 123.

١٦٠ ⁰ تم إضافة هذه المادة بموجب تعديلات عام ٢٠٢٢ على القانون التجاري الموحد التقنيات الناشئة، تضمنت قواعد محدثة للمعاملات التجارية التي تشمل العملات الافتراضية، وتقنيات دفاتر الحسابات الموزعة (بما في ذلك سلسلة الكتل)، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من التطورات التكنولوجية، تغطي هذه التعديلات جميع مواد القانون التجاري الموحد تقريباً، وتضيف مادة جديدة رقم ١٢ تتناول أنواعاً معينة من الأصول الرقمية المعزفة باسم «السجلات الإلكترونية القابلة للحكم»، تُوفر هذه التعديلات قواعد افتراضية جديدة لتنظيم المعاملات التي تشمل هذه التقنيات الجديدة، وتُوضح مدى انطباق القانون التجاري الموحد على المعاملات المختلطة التي تشمل السلع والخدمات، كما تتضمن التعديلات بعض التفقيحات المتفرقة غير المتعلقة بالتطورات التكنولوجية، ولكنها تُقدم التوضيح اللازم.

Art (12) UCC, 2022: "Controllable electronic record" means a record stored in an electronic medium that can be subjected to control under Section 12-105. The term does not include a controllable account, a controllable payment intangible, a deposit account, an electronic copy of a record evidencing chattel paper, an electronic document of title, electronic money, investment property, or a transferable record".

Available at web sit: <https://www.uniformlaws.org/viewdocument/final-act-164?CommunityKey=1457c422-ddb7-40b0-8c76-39a1991651ac&tab=librarydocuments> (Cited on 25/11/2025)

وبصورة أكثر وضوحاً، ينص المبدأ الخامس من مشروع مبادئ اليونيدرو بشأن الأصول الرقمية والقانون الخاص على أن المسائل المتعلقة بالملكية في الأصول الرقمية تُحكم بالقانون الداخلي للدولة المُنينة صراحةً في الأصل الرقمي باعتباره القانون الواجب التطبيق على تلك المسائل (البند المكتوب بالورقة البيضاء)، وعند غياب هذا التحديد يختص القانون المتلق بالنظام أو المنصة التي يُسجل فيها الأصل الرقمي (161).

تكمّن مزايا قاعدة الإسناد المشار إليها، والتي يُشار إليها أحياناً بمصطلح “الموطن الاختياري” (Elective situs) على غرار نموذج (PRIMA) التعاقدية والمنصوص عليه في اتفاقية لاهاي للأوراق المالية، في أن جميع آثار المعاملات داخل النظام تخضع لقانون واحد، وأن المشاركين فيه لا يمكنهم الاعتراض على تطبيق ذلك القانون لأنه القانون الذي ارتضوا الخضوع له، وهو في الوقت ذاته الأكثر ارتباطاً بالأصول المشفرة، ولا سيما الرموز الأصلية. وإلى جانب ذلك، يُقال أيضاً إن القانون المنظم لذلك النظام يمكن تحديده بسهولة سواء من قبل أطراف كل معاملة أو من قبل الغير، الذين غالباً ما يكونون بدورهم مشاركين في النظام ذاته. (162)

غير أن العقوبات الرئيسية أمام هذا الضابط تتمثل من ناحية، في احتمال التردد في توسيع آثار اتفاق اختيار القانون لتشمل أطرافاً ثالثة غير مشاركين في النظام المعني مثلما تم الإشارة إليه في المبحث الثالث، ومن ناحية أخرى، في المخاوف المرتبطة بخطر التحايل على المتطلبات التنظيمية أو اختيار قانون قد يكون عرضة لتأثير خارجي غير مبرر.

؛ ويمكن التخفيف جزئياً من هذه المخاوف الأولى عبر اشتراط وجود تعيين صريح للقانون الواجب التطبيق، بما يلفت انتباه الجميع إلى هذا التعيين ويعزز وضوحه، بينما يُمكن معالجة المخاوف الثانية من خلال الجمع بين قاعدة الموطن الاختياري واشتراط أن يكون للقانون المختار به ثمة ارتباط موضوعي بالنظام المتداول به العملات، وهو ما يمكن تحديده عبر قائمة من العناصر الواقعية الواجب أخذها في الاعتبار لهذا الغرض، حيث يُمكن جعل اتفاق اختيار القانون مشروطاً بموافقة السلطة التنظيمية المختصة، مما يستلزم، مع ذلك، ضرورة أن تكون السلطة التشريعية المختصة مخولة باعتماد كل من قواعد تتنازع القوانين والقواعد التنظيمية ضمن الإطار الوطني أو الدولي نفسه في حال كان الأمر متعلق باتفاقية إقليمية ما (163).

ونحن نرى، بأن هذا الحل هو الحل الأكثر منطقية في الوقت الحالي، وعلى الرغم من الصعوبات أو النتائج السلبية التي قد تترتب عليه، إلا أنه في الواقع هو الضابط الأكثر اتصالاً بمسألة ملكية العملات المشفرة، بالأخص بالنظر إلى شروط الاستخدام المتعلقة بالورقة البيضاء التي يتم طرح العملات المشفرة لأول مرة من خلالها، تتضمن إشارة واضحة إلى القانون الواجب التطبيق، وبعض العملات الأخرى تتضمن بالإضافة لذلك بند تعيين المحكمة المختصة، بنظر كل ما ينشأ من منازعات حول ملكية أو أية أمور أخرى تدور بهذه العملات.

على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، يتعين تقديم هذه الورقة للعملات المرخص بتداولها، حيث تُنظم متطلبات الورقة البيضاء بموجب اللائحة الاتحاد الأوروبي رقم (2023/1114) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٣م بشأن أسواق الأصول المشفرة، والمُعَدّة للائحتين (الاتحاد الأوروبي رقم (1093/2010) و اللائحة رقم (1095/2010)، والنوحيهين رقم: (2013/36) ورقم: (1937/2019)، والتي تُحدد قواعد مختلفة تبعا لنوع الأصل المشفر.

وهو تحديداً ما نص عليه التوجيه الأوروبي الأخير رقم (٢٠١٩/١٩٣٧) من خلال المادة (5) تحت عنوان بيانات الورقة البيضاء الخاصة بالأصل المشفر، حيث نصت بأن يجب أن تتضمن هذه الورقة: “ بلد تأسيس

١٦١ ٠ Principle (٥) Principles on UNIDROIT Digital Assets and Private Law :

“proprietary issues in respect of a digital asset are governed by: a) the domestic law of the State expressly specified in the digital asset, and those Principles (if any) expressly specified in the digital asset; or, failing that, (b) the domestic law of the State expressly specified in the system on which the digital asset is recorded, and those Principles (if any) expressly specified in the system on which the digital asset is recorded “

١٦٢ ٠ VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka, Op. Cit, P, ٨٣.

١٦٣ ٠ Ibid, P, 84.

المُصدر والمُقدم إذا كان مختلفاً عن المُصدر، والقانون المعمول به والمحكمة المختصة بالعرض والأصول المشفرة⁽¹⁶⁴⁾.

المطلب الثاني

أبرز الجهود الدولية والوطنية في سن قواعد تنازع القوانين المرتبطة بالأصول المشفرة

من المنطقي في أي دراسة أكاديمية أن تتبنى بنهاية البحث لاتجاهات أو حلول للإشكالية المثارة ، وفي الموضوع الحالي، هناك عدة حلول ظهرت على الساحة الدولية، وأبرزها ما جاء به المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) من مشروع قانوني متكامل في صورة بنود تُعالج المسائل الموضوعية الخاصة بالأصول المشفرة، وتكييفها، وتحديد مسألتي القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة، داعيةً الدول إلى إدماج هذه القواعد في تشريعاتها الوطنية.

وهناك أيضاً مُقترح مشروع أخر تم إصداره من أكاديمية القانون الدولي (HCCH) بالاشتراك مع اليونيدروا وذلك في مارس عام ٢٠٢٤، وذلك تحت عنوان القانون الواجب التطبيق على حيازة ونقل الأصول الرقمية عبر الحدود، مع الإشارة إلى أن العمل مستمر على هذا المشروع خلال عام ٢٠٢٥⁽¹⁶⁵⁾.

وهناك البعض الآخر من الدول أيضاً سارت خطوات عديدة في هذا المجال، نظراً لصعوبة تغطية جميع أنواع الأصول المشفرة في قوانين الملكية وقواعد المسؤولية المدنية العامة سواء كانت تقصيرية أو تعاقدية، فقد قررت بعض الدول تطبيق قوانين محددة لمعالجة هذه القضايا⁽¹⁶⁶⁾، ولذلك يتعين تقسيم محتويات هذا المطلب إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول

انعكاسات مبادئ اليونيدروا على حل إشكاليات تنازع القوانين

في الأصول المشفرة

تسعى مبادئ اليونيدروا بشأن الأصول الرقمية والقانون الخاص إلى إرساء اليقين القانوني فيما يتعلق بالتصرفات والمعاملات المرتبطة بالأصول الرقمية الأكثر استخداماً في المبادلات التجارية، وقد برزت الحاجة الملحة إلى توضيح المفاهيم الأساسية في القانون الخاص ووضع قواعد عامة في هذا المجال، فجاءت هذه المبادئ لسد تلك الفجوة، والتي ظل منذ بداية نوفمبر عام ٢٠٢٠ إلى مارس ٢٠٢٣، العمل عليها مع إرشادات حول كيفية دمجها في الأطر القانونية المختلفة للدول، ونظراً للطبيعة العابرة للحدود لهذه الأصول، رأت مجموعة العمل ضرورة إدراج مبدأ خاص بالقانون الواجب التطبيق ضمن هذه المبادئ⁽¹⁶⁷⁾.

164 ⁰ Art (5/1/H) at Mica: “the country of incorporation of the issuer and the offeror if different from the issuer, the applicable law and the competent court of the offer and of the crypto-assets “

- Available at web site: <https://www.consilium.europa.eu/media/53105/st14067-en21.pdf> (Cited on 26/11/2025)

165 ⁰ HCCH: Proposal for a Normative Project: Private International Law Issues Relating to Digital Token, Prel, Doc. No 5B REV of March 2024, C&D No 15 of CGAP 2023, Available at web site: <https://assets.hcch.net/docs/d6e2d062-7cd0-4f3d-be96-189c12164ab6.pdf> (Cited on 24/11/2025)

166 ⁰ WENDEHORST Christiane: Op, Cit, P,108.

167 ⁰ International Institute for the Unification of Private Law, UNIDROIT principles on digital assets and private law, Roma, 2023, P,3.

في البداية يجب الإشارة إلى أنه، المبدأ الخامس ينصرف حصراً إلى معالجة قضايا تحديد القانون الواجب التطبيق، دون أن يمتد نطاقه ليشمل مسألة الاختصاص القضائي لأي محكمة أو هيئة تحكيمية، سواء فيما يتعلق بالأطراف أو بموضوع النزاع محل النظر، حيث نص المبدأ الخامس من هذا المشروع على أن:

القواعد المتعلقة بحقوق الملكية في الأصول الرقمية تخضع لما يلي (168):

١. القانون الوطني للدولة المحددة صراحة في الأصل الرقمي ذاته، إضافة إلى المبادئ التي قد تُذكر فيه، إن وُجدت.
٢. وفي حال عدم وجود مثل هذا التحديد، يتم اللجوء إلى القانون الوطني للدولة المحددة صراحة في النظام الذي يُسجل فيه الأصل الرقمي، إلى جانب المبادئ التي قد تُذكر في ذلك النظام، إن وُجدت، وفي حال عدم وجود مثل هذا التحديد،
٣. بالنسبة للأصل الرقمي الذي يرتبط بجهة مُصدرة، بما في ذلك الأصول الرقمية المماثلة التي تصدر عن ذات الجهة، يُطبق القانون الوطني للدولة التي يوجد فيها المقر القانوني للمصدر، بشرط أن يكون هذا المقر قابلاً للتعرف عليه بسهولة من قبل الجمهور.

وإذا لم يكن أي من الأحكام القانونية السالفة قابلة للتطبيق، فقد طرح هذا المشروع عدة خيارات يُمكن إجمالها على الترتيب التالي (169):

- تُطبق الأحكام أو النصوص الواردة في قانون دولة القاضي، وذلك بالقدر الذي تحدده تلك الدولة.
- وفي حال عدم معالجة المسألة بموجب هذا القانون، يكون القانون الواجب التطبيق استناداً إلى قواعد القانون الدولي الخاص المعمول بها في دولة القاضي.

وبالنظر لأحكام هذه الفقرات يتبين أن واضعي هذا المشروع تبنوا قاعدة تنازع اختيار القانون المتفق عليه أطراف المعاملة منذ بداية شراء هذه العملات، أي أن يتعين اتباع البند المتعلق بالقانون واجب التطبيق الموضح في الورقة البيضاء الأولى إذ أن أي طرف يتعامل مع الأصول الرقمية يفترض أنه موافق على قواعد اختيار القانون الواردة في البند الخاص بها.

وفي حال انتهاء هذا البند، يتم اتباع القانون الوطني المنصوص عليه صراحة من خلال تسجيل الأصل الرقمي نفسه، وإذا لم يجد أي من هذان القانونان، يتم اللجوء إلى القواعد القانونية المتعلقة بالقانون الوطني للدولة الموجود بها المقر القانوني للجهة المُصدرة للعملات، وفي حال عدم وجود أي قانون من تلك القوانين يتعين اللجوء إلى قانون القاضي المرفوع أمامه الدعوى، بما في ذلك قواعد القانون الدولي الخاص السائدة في النظام القانوني بهذه الدولة.

وأضاف هذا المشروع حلاً لإشكالية انتقال العملات من شخص إلى آخر، وأشار هذا الانتقال على قاعدة إسناد القانون المتفق عليه طبقاً لإرادة الأطراف، حيث نصت بأن: « يُعد نقل الأصل الرقمي أو اكتسابه أو أي تعامل آخر بشأنه بمثابة قبول من الشخص المعني بالقانون الواجب التطبيق، طبقاً للقانون الموافق عليه بدايةً من جانب الأطراف في الطرح الأولي » ، ومن ثم لا تتأثر الحقوق السابقة المتعلقة بالأصل الرقمي، ومن المهم بشكل خاص أن تخضع جميع الأصول الرقمية من نفس الوصف للقانون المطبق ذاته، وينبغي تجنب أي تغييرات في القانون المطبق قدر الإمكان، وفي حال حدوث مثل هذه التغييرات، فإن وجود أحكام انتقالية تضمن تطبيق القانون نفسه على جميع هذه الأصول الرقمية (170).

وفي الواقع يُقر المبدأ الخامس بأن عوامل الربط المعتادة لقواعد اختيار القانون مثل موقع الأشخاص أو المكاتب أو النشاط أو الأصول، لا تؤدي عادةً دوراً مفيداً أو صالحاً في سياق القانون المنطبق على مسائل الملكية المتعلقة بالأصول الرقمية، في الواقع، سيكون اعتماد مثل هذه العوامل غير متماسك وغير مُجدٍ إلا في حالاتٍ محدودة، وسبب ذلك بلا أدنى شك هو أن الأصول الرقمية هي أصول غير ملموسة ليس لها موقع

168 ⁰ UNIDROIT: Principles (5/1) .

169 ⁰ UNIDROIT Principles (5/option A).

170 ⁰ UNIDROIT Principles (5/option B/ C).

مادي مُحدد (171).

ولذلك تتمثل آلية تطبيق هذا المبدأ في توفير حافز لمن يُنشئون أصولاً رقمية جديدة أو يُديرون أنظمة قائمة للأصول الرقمية لتحديد القانون المنطبق في الأصل الرقمي نفسه أو النظام المرتبط بهذا الأصل أو فيما يتعلق به، ومن شأن هذا النهج أن يستوعب الخصائص الخاصة للأصول الرقمية وتساؤلات الملكية المتعلقة بالأصول الرقمية التي قد تنشأ (172).

الفرع الثاني

الاتجاهات القانونية الوطنية الحديثة في معالجة تنازع القوانين

في منازعات العملات المشفرة

اختلف التعامل مع جانب الأنظمة القانونية الوطنية حول العالم مع هذه العملات، ومن مظاهر هذا الاختلاف، أن هناك العديد من الدول التي خصت هذه العملات بقواعد تنظيمية تتناول قواعد تنازع القوانين، والبعض الآخر أعترف بها ووضع ضوابط تنظيمية لتداولها، ولكن لم يتم تناول هذه القواعد بشيء من التنظيم، وفيما يلي بعض القوانين الوطنية التي أفرزت قواعد مُخصصة لتنازع القوانين في منازعات العملات المشفرة ومسألة تكيفها، مع إبراز مقترح لتعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي:

أولاً- القانون السويسري:

عُدلت سويسرا في عام ٢٠٢٠، نظامها القانوني لمواجهة بعض التحديات المرتبطة بتقنية دفاتر السجلات الموزعة (DLT) وتحديد قانون المالية بشأن تكيف القانون الفيدرالي مع تقنية دفتر الإصدار الموزع (173)، وبشأن تنازع القوانين، فقد كان المشرع حذراً في هذا الأمر، فمن خلال المادة (١٤٥ أ) الجديدة من القانون الفيدرالي السويسري المتعلق بالقانون الدولي الخاص لسنة ١٩٨٧م، أضاف إليها تقنية (DLT) بأنه إذا كانت الدعوى تتعلق بسند ورقي أو ما يُعادلُه تخضع للقانون المنصوص عليه (قاعدة إسناد اختيار القانون) بداخل هذه التقنية، وفي حال عدم النص على قانون مُعين بذلك السند أو المنصة المتداول من خلالها العملات، يُطبق قانون الدولة التي يتواجد بها المقر القانوني لمصدر العملة أو السند، أو محل إقامته المعتاد إذا لم يكن له مقر قانوني، أما فيما يخص حقوق الملكية المرتبطة بهذه السندات والأصول فقد أحال المشرع إلى أحكام الفصل السابع المتعلق بقواعد الملكية في إطار القانون الدولي الخاص (174).

ثانياً- الولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية تطورات ملموسة في هذا الصدد، وتوجت بصدر أول قانون فيدرالي يُنظم الأصول الافتراضية والعملات المشفرة المستقرة:

1- قانون (GENIUS):

صدر هذا القانون في يوليو ٢٠٢٥ وبدء في النفاذ بعد انتهاء (١٢٠) يوماً من تاريخ الموافقة عليه وهو اختصار لأسم القانون (Guiding and Establishing National Innovation for U.S. Stable coins Act of 2025) وهو أول تشريع فيدرالي أمريكي بشأن الأصول الرقمية، إطاراً تنظيمياً للعملات

171 0 UNIDROIT: principles on digital assets and private law, Op, Cit, P, 41.

172 0 - Ibid, P, 42.

١٧٣ 0 أضيف هذا التعديل بموجب قانون المالية رقم (١/93) الصادر في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تكيف القانون الفيدرالي مع التطورات في تقنية دفتر الأستاذ الموزع، ودخل حيز التنفيذ منذ ١ فبراير ٢٠٢١م، أنظر في هذا القانون عبر الموقع الإلكتروني:

<https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/1776/1776/1988/en> (Cited on 27/11/2025).

174 0 WENDEHORST Christiane: Op, Cit, P, 109.

المستقرة للدفع وتخضع المؤسسات الإيداعية المؤمنة وفروع اتحادات الائتمان المؤمنة التي تُصدر عملات مستقرة للدفع للرقابة التنظيمية من قبل الجهة الرقابية المالية الرئيسية، بينما تخضع جهات إصدار العملات المستقرة غير المصرفية المرخصة فيدرالياً لرقابة مكتب مراقبة العملة⁽¹⁷⁵⁾.

وتتضمن هذا القانون مسائل عديدة لفض تنازع الاختصاص التشريعي بين الولايات، على سبيل المثال، حيث أورد في الجزء الخاص بالتأثير على قوانين الولايات بغض النظر عن أي حكم آخر في القانون، لا تسري قوانين الولاية المضيفة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بحماية المستهلك، إلا على الأنشطة التي تُجرى في الولاية المضيفة من قبل جهة إصدار عملة مستقرة مؤهلة للدفع من خارج الولاية وبذات القدر الذي تسري به هذه القوانين على الأنشطة التي تُجرى في الولاية المضيفة من قبل جهة إصدار عملة مستقرة مؤهلة للدفع من خارج الولاية بموجب القانون الفيدرالي، أما إذا تقرر عدم انطباق أي قانون من قوانين الولاية المضيفة بموجب الفقرة السابقة، فإن قوانين الولاية الأصلية لجهة إصدار العملة المستقرة المؤهلة للدفع من الولاية هي التي تحكم أنشطة جهة إصدار العملة المستقرة المسموح بها التي تُجرى في الولاية المضيفة⁽¹⁷⁶⁾.

2- تعديل القانون التجاري الموحد:

في الولايات المتحدة، كان في السابق تُعتبر مسائل تنازع القوانين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأصول الرقمية، من اختصاص قوانين الولايات بصورة رئيسية، ولم يُنشر في هذا الصدد مؤخراً سوى تعديل القانون التجاري الموحد لعام ٢٠٢٢، الذي أعدّ من قبل لجنة القانون الموحد (ULC) بالتعاون مع المعهد الأمريكي للقانون (ALI) وقد حظيت هذه التعديلات بالموافقة والتوصية بالتشريع في جميع الولايات خلال اجتماع لجنة القانون الموحد المنعقد في فيلادلفيا في يوليو ٢٠٢٢، وذلك عقب موافقة عضوية المعهد الأمريكي للقانون عليها في مايو من العام ذاته⁽¹⁷⁷⁾.

وتتضمن المادة (12) المستحدثة عدداً من الأقسام الخاصة بالقانون الواجب التطبيق على الأصول الرقمية، طالما أنها تستوفي وصف «السجلات الإلكترونية القابلة للتحكم» وفقاً لأحكام القانون التجاري الموحد المعدل، ويُعنى القسم (107-12) على وجه الخصوص، بتحديد الاختصاص القضائي المتعلق بالسجل الإلكتروني القابل للتحكم؛

وفي البداية تنص هذه التعديلات على قاعدة تنازع قانون الموقع الاختياري أو ضابط قانون الإنشاء (Elec-tive situs): فإذا نصّ السجل الإلكتروني القابل للتحكم صراحةً، أو سجل مُلحق به أو مرتبط به ارتباطاً منطقياً ومُتاح للمراجعة، بالنص على اختصاص محكمة مُحددة تابعة لهذا للسجل الإلكتروني القابل للتحكم، فإن قانون القاضي هو الواجب التطبيق⁽¹⁷⁸⁾.

أما في حال عدم وجود نص صريح على مستوى السجل الإلكتروني القابل للتحكم ذاته على سبيل المثال فئة معينة من الرموز الرقمية، ولكن كانت القواعد المنظمة للنظام المُسجلة فيه ذلك السجل (مثل سلسلة منصة الإيثريوم) متاحة للاطلاع وتُقر صراحةً باختصاص محكمة معينة في السجل الإلكتروني القابل للتحكم، فإن القانون الواجب التطبيق هو قانون تلك المحكمة المُحددة⁽¹⁷⁹⁾.

ثالثاً- مقترح لتعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي:

في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة في كافة دول العالم، وتحول قطاع كبير من الأفراد والشركات إلى الاستثمار في الأصول المشفرة، فمن المنطقي والمستساغ عملاً أن يعمد المشرع المصري إلى تعديل قانون

175⁰ S.1582 - GENIUS Act, At web site: <https://www.congress.gov/bill/119th-congress/senate-bill/1582> (Cited on 28/12/2025).

176⁰ EFFECT ON STATE LAW: 139 STAT. 450.

١٧٧⁰ أنظر الفرع الثاني من المطلب الأول في البحث الخامس من ذات الدراسة.

178⁰ WENDEHORST Christiane: Op, Cit, P,110.

179⁰ Ibid, P,110.

تقاطع قواعد القانون الدولي الخاص مع العُمَلات المشفرة

البنك المركزي، أو إقرار قانون مُخصص لتداول العملات والأصول المشفرة، لأن التطورات الحاصلة في العالم سيزترتب عليها بلا أدنى شك حدوث منازعات بشأن هذه العملات أمام المحاكم المصرية، وهو الأمر الذي سيزترتب عليه أضرار لا ثالث لها.

الأول- هو صدور أحكام من المحاكم المصرية سواء في قضايا جنائية أو مدنية أو تجارية بعد الاختصاص.

ثانياً- صدور أحكام في هذه القضايا ولكن لن تجد وسيلة للتنفيذ بما يُقلل من أهميتها.

ومن ثم يُناقش هذا الجزء مقترح تشريعي في نطاق النظام القانوني المصري على غرار قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، على أن يتضمن النقاط الأتي ذكرها:

أولاً- وضع تعريف بهذا المشروع لمفهوم الأصول الافتراضية، والنشاط محل الصلة، ومن هو المنوط به تقديم الخدمة وكنة الجهة الرقابية على هذه المعاملات، ومن هو الشخص المستفيد، ونطاق التطبيق، فضلاً عن تفاصيل التصريح الذي سيتم منحه للجهة طالبة الخدمة، سواء كانت منصات عالمية كالبينانس (Binance) أو جيرماني (Gemini)، وفائدة هذه البيانات والتعريفات هو وضع إطار عام وحدود فاصلة لهذه العملات لكي لا يتم الخلط بينها وبين ما قد يتشابه بها.

ثانياً- وضع نص صريح يتعلق بقاعدة إسناد خاصة بالقانون الواجب التطبيق على منازعات الأصول الرقمية المصرح بتداولها داخل الدولة، سواء كانت هذه القاعدة مرتبطة بالقانون المنصوص عليه في الورقة البيضاء للأصل المشفر، أو منح إرادة المتعاقدين حرية اختيار القانون.

ثالثاً- في حال منح التصريح للشركات المختلفة طبقاً لمشروع القانون المقترح، فمن المنطقي خضوع هذا النزاع للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية، تأسيساً على ضابط اختصاص موطن أو محل إقامة المدعي عليه في مصر، طبقاً لنص المادة (٢٩) من قانون المرافعات، أو إذا قبل الأطراف خضوعهم لولاية المحاكم المصرية وفقاً لنص المادة (٣٢) مرافعات.

هذا المشروع بلا أدنى شك وفي أي صورة سيأتي إذا تم إقراره سيساهم بالعديد من الفوائد القانونية والاقتصادية، فمن الناحية القانونية، سيساعد في القضاء على إشكاليات تنازع الاختصاصين القضائي والتشريعي، وموضوع تنفيذ الأحكام، أما اقتصادياً عدم خروج العديد من رؤوس الأموال في صورة عملات مشفرة خارج الاقتصاد المصري بما يدعم الاستثمار بشكلٍ واسع، فضلاً عن عدم خلق سوق موازية للعملات القانونية بشكلٍ يضر ويضعف من قيمتهما.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة المتعلقة بأبرز الجوانب القانونية لعملات المشفرة في نطاق القانون الدولي الخاص، وتحديد مسألة تنازع القوانين، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتوازنة، وذلك طبقاً للترتيب التالي:

أولاً- النتائج:

- تسبب ارتفاع نسب التبادل للعملات المشفرة مع طبيعتها غير المادية وغير الملموسة في العديد من الإشكاليات في نطاق أحكام القانون الدولي الخاص.
- الاتجاه العام للسير في إطار القانون العام هو أن تكييف الأصول المشفرة هي شكل من أشكال الملكية.
- صعوبة الاعتماد على ضابط إسناد القانون النقدي، لعدم وجود دولة مُحددة بعينها تتبنى إصدار العملات المشفرة وفق الطريقة التقليدية لإصدار النقود تحت رقابة البنوك المركزية.
- تتضمن العديد من العقود الإلكترونية المتعلقة بالاشتراك في منصات الأصول المشفرة بنوداً تتعلق بالاختصاص القضائي.
- أفضلية ضابط الاختصاص القضائي المبني على الالتزامات التعاقدية في خصوص منازعات الأصول المشفرة.
- يؤدي قانون الإرادة دوراً جوهرياً في منازعات الأصول المشفرة.
- حظر المشرع المصري تداول العملات المشفرة هو حظر مُعلق على شرط منح التراخيص اللازمة لتداول هذه العملات وليس حظرٌ مؤبداً.
- تُعتبر إماره دبي أول نظام قانوني في المنطقة العربية تمنح تراخيص قانونية لتبادل العملات المشفرة.
- يتم تحديد القانون المختار وفقاً لقاعدة إسناد قانون الإرادة من خلال البند المدرج في الورقة البيضاء الخاصة بالعملة المشفرة.
- لا يمتد نطاق ضابط إسناد اختيار القانون إلى الحقوق أو الأشياء المادية المرتبطة بالعملات المشفرة، مثل حقوق الإرث والالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية الناتجة عن تبادل هذه النوعية من العملات.
- عدم صلاحية ضابط اختصاص قانون موقع العملات المشفرة لعدم فاعليته في تحديد موقع العملات المشفرة بسبب وجودها غير الملموس، فضلاً عن عدم نجاعة هذه القاعدة في الواقع العملي.
- أفضلية ضابط قانون دولة القاضي بنظر المنازعات المتعلقة بملكية العملات المشفرة في ظل عدم اعتراف العديد من دول العالم بهذه العملات خاصة في الدول العربية والأفريقية.
- توفر مبادئ اليونيدرو أساس تشريعي قوي تناول كافة الأمور المتعلقة بتنازع القوانين في منازعات ملكية العملات المشفرة.
- استقرت مبادئ وتوصيات اليونيدرو على أن المسائل المتعلقة بملكية الأصول المشفرة تخضع للقانون الداخلي للدولة الموضح صراحة في بنود التعاقد الإلكتروني على شراء وتداول هذه العملات.
- تبنى التعديلات الجديدة على القانون التجاري الأمريكي الموحد الاعتماد على قاعدة تنازع قانون القانون الذي يتفق عليه المشاركون فيه (المُنشئ والغُقد) صراحةً أو ضمناً عبر تعاملهم بالأصول المشفرة داخل النظام، أو ضابط قانون الإنشاء.

ثانياً - التوصيات:

- يتعين على الدول التي تكثر فيها معاملات الأصول المشفرة، العمل على تقنينها وبشكل عاجل، وذلك لدمجها في الإطار القانوني الرسمي، وهو ما ينتج عنه القضاء على أغلب إشكاليات القانون الواجب التطبيق على هذه المعاملات.
- من الأهمية بمكان العمل على ابتكار قواعد قانونية جديدة تتعلق بالقانون الدولي الخاص سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني، تتماشى مع طبيعة علاقات الأصول والعملات المشفرة، وذلك تحقيقاً للتنبؤ القانوني، فيما يخص القواعد التي ستطبق في حال حدوث منازعة.
- من الأهمية بمكان تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي بإضافة نصوصاً تتعلق بتنظيم تداول العملات والأصول الرقمية، وخاصة مسألة تنازع القوانين، بما يضمن عدم حدوث إشكاليات في هذا الصدد في المستقبل.
- حث المشرع المصري على إضافة قاعدة إسناد خاصة بالمنقولات غير المادية أو ما يطلق عليها الحقوق غير المعنوية، لتواكب التحديات والتطورات الحاصلة في المجال القانوني للمنقولات غير المادية، كالأصول المشفرة.
- يجب على المشرع المصري إدراج قاعدة إسناد خاصة بحقوق الملكية الفكرية بسبب خلو القانون المدني وقانون حماية الملكية الفكرية من أي ضوابط إسناد تتعلق بالحقوق غير المادية وغير الملموسة كالعاملات المشفرة.
- يتعين على المشرع المصري البدء في إصدار تشريع جامع ومُنظم لتبادل العملات المشفرة على أن يتبع ذلك منح تراخيص بشكل تدريجي لمنصات تبادل العملات المشفرة، وذلك بسبب أنتشار تبادل هذه العملات بشكل هائل، بما يضمن التقليل من أي إشكاليات قانونية قد تنور في المستقبل أمام المحاكم بخصوص قواعد القانون الدولي الخاص، وهو ما ينتج عنه إشكاليات حول ملكية هذه العملات.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- د. أحمد رجب عبد الخالق قرشم، التنظيم القانوني للعملات الرقمية وفقاً لآليات المؤسسات والهيئات الأمريكية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٣، العدد ٨٤، ٢٠٢٣م.
- د. آلاء يعقوب موسى، التكيف القانوني للعملات الافتراضية- البتكوين نموذجاً، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، كلية القانون، المجلد: ١٩، العدد: ٣، ٢٠٢٢.
- رشا على الدين أحمد، النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني- دراسة على ضوء قواعد تنازع القوانين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد: ٦٧، ٢٠١٨.
- د. سالي سمير فهمي عبد المسيح، الاستثمار في العملات الافتراضية، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٠، العدد ٧، ٢٠٢١م.
- د. هايدي عيسى حسن علي حسن، إشكاليات العقود الذكية في القانون الدولي الخاص، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد: ٨٢، المجلد: ١٢، ٢٠٢٢.
- د. منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وآفاق المستقبل)، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، المجلد: ٣٧، العدد: ١، ٢٠٢٢م.
- د. صلاح زين زيدان، دراسة لبعض مشكلات عملة البتكوين المشفرة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- AIGNER Markus: Das internationale Privatrecht und die Blockchain-ein unlösbarer gordischer Knoten.” Zeitschrift für Europarecht, internationales Privatrecht und Rechtsvergleichung :26 , 2020
- APOSTOL,Mihaela:Arbitration Transforming Exploring the impact of AI, blockchain, metaverse and Web3, Rad-boud University Press, 2025
- BONOMI Andrea, LEHMANN Matthias, LALANI Shaheez, Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Brill- Nijhoff, .Vol: 4, 2023
- BECH Morten, GARRATT Rodney, Central bank cryptocurrencies, BIS Quarterly Review, September 2017
- BELL Chloë & CAINER Joshua, Decrypting the situs: conflicts of laws challenges in cryptoasset litigation, 2020

- Basedow, Jürgen, et al., eds, Encyclopedia of private international law, Cheltenham, RU: Edward Elgar Publishing, Vol: 1 2017 ➤
- COLLINS Lord of Mapesbury; Harris, J. (eds.), Dicey, ➤
16th ed, London, Morris & Collins on the Conflict of Laws
London, 2022
- DICKINSON Andrew: Cryptocurrencies and the Conflict ➤
of Laws, in David Fox and Sarah Green (eds), Cryptocurrencies in Public and Private Law, Oxford, UNI,
2019.
- Morris & Collins : on the Conflict of Laws, Ed- ➤
Dicey, Edward Elgar, UK, 2013
- Rosario, Regulation of cryptocurrencies and GIRASA ➤
Blockchain Technologies- National and International
Perspectives, Second Edition, Springer, 2023
- GUILLAUME Florence, Aspects of private international ➤
law related to blockchain transactions, In: Blockchains,
smart contracts, decentralised autonomous organisations
and the law, Edward Elgar Publishing, 2019
- GRABOWSKI Mark, Cryptocurrencies A Primer on digital ➤
money, Routledge Focus on Economics and Finance,
New York, 2019
- GIBSON, Ethan: Locating Bitcoin: Jurisdictional Challenges ➤
and Solutions in Digital Asset Law, Florida Journal
of International Law, 2025, Vol: 36
- Intermediated :GREEN Sarah, & FERDISHA Snagg ➤
Securities and Distributed Ledger Technology, Intermediation and Beyond , Vol: 337, 2019
- LEHMANN Matthias: Blockchains and Smart Contracts, ➤
the European Association of Private International Law,
28 February 2020
- NG Michael: Choice of law for property issues regarding ➤
Bitcoin under English law” (2019) 15 Journal of Private
International Law 315
- SCHARFMAN Jason, Cryptocurrency Compliance and ➤

- operations- Digital Assets, Blockchain and DeFi, Springer, 2022
- PICONE Paolo: Les Méthodes De Coordination Entre Ordres Juridiques en Droit International Privé, Recueil des cours de l'Académie de droit international de la Haye, Brill-Nijhoff, tome: 276, 1999 ➤
- RIPLEY Burcu Yüksel, Cryptocurrency Transfers in Distributed Ledger Technology-Based Systems and Their Characterisation in Conflict of Laws, "From Theory to Practice in Private International Law: Gedächtnisschrift for Professor Jonathan Fitchen (Hart, Forthcoming), 2022 ➤
- Gregory (S). & KIVIAT Trevor (I.) & ROWLAND POLK Davis & Wardwell (LLP) : Global Legal Insights Blockchain & Cryptocurrency Regulation, Third Edition, Global Legal Group Ltd, Uk, 2021 ➤
- SANITT Adam: Legal analysis of the governed blockchain Norton Rose Fulbright , June 2018 ➤
- VÁLKOVÁ Lenka: Property Rights Over Cryptocurrencies- A Conflict of Laws Perspective, EU and comparative law issues and challenges series (ECLIC), 7, 2023 ➤
- VILLATA Francesca (C.), & VÁLKOVÁ Lenka, Property Rights over Cryptocurrencies: A Conflict-of-Laws Perspective." EU and comparative law issues and challenges series (ECLIC), Vol: 7, 2023 ➤
- YÜKSEL Burcu Ripley & HEINDLER Florian: The Law Applicable to Crypto Assets: What Policy Choices Are Ahead of Us? In BONOMI Andrea, LEHMANN Matthias, LALANI Shaheezah- Blockchain and private international law, International and Comparative Business Law and Public Policy, Brill- Nijhoff, Vol: 4, 2023 ➤
- Conflict Of Laws In Emissions :TAKAHASHI Koji ➤
- Trading, in Bonomi Andrea and PAOLO Romano Gian: Yearbook of Private International Law, Otto Schmidt,

.Vol: XIII, 2011

Law applicable to proprietary issues of cryptoassets, Journal of Private International Law, Taylor & Francis, Routledge, Vol. 18, No. 3, 339–362, 2022 ➤

ثالثاً – المواقع الإلكترونية:

- <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>
- <https://www.fool.com/investing/stock-market/market-sectors/financials/cryptocurrency-stocks/types-of-cryptocurrencies/>
- <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2021/07/26/blog-cryptoassets-as-national-currency-a-step-too-far>
- <https://eapil.org/2020/02/28/destination-aarhus-lehmann-on-blockchains-and-smart-contracts>
- <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A41980A0934>
- <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2023/29/contents>
- <https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2018/843/oj>
- <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemesen.pdf>
- <https://www.bbc.com/news/technology-58473260>
- https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_bgb/englisch_bgb.html#p0271
- <https://www.unidroit.org/wp-content/uploads/2023/05/C.D.-102-12-Proposal-for-Joint-Work-HCCH-UNIDROIT.pdf>
- <https://assets.hcch.net/docs/3afb8418-7eb7-4a0c-af85-c4f35995bb8a.pdf>
- <https://bitcoin.org/en/full-node>
- <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52019AP0086>

